معهـد التخطـيط القـومي

الإنتاجية والقدرة التنافسية لصناعة النسيج المصـــرية
المشاكل والمعوقـــات، وسياسات التطوير

Productivity and competitiveness of the Egyptian textile industry
(Problems, constraints and development policies)

رسالة مقدمة من الباحث

صالح عبده عبد الحميد على

لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

اشـــراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد ديـــاب

أستاذ اقتصاد زراعي متفرغ- معهد التخطيط القومي

٢٠١٧

معهـد التخطـيط القـومي

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية

الإنتاجية والقدرة التنافسية لصناعة النسيج المصرية
(المشاكل والمعوقـات، وسياسات التطوير)

Productivity and competitiveness of the Egyptian textile industry
(Problems, constraints and development policies)

إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم

الأستاذ الدكتور/ عبد القادر محمد ديـاب **(مشرفاً ورئيساً)**

استاذ متفرغ بمعهد التخطيط القومى
مدير معهد التخطيط القومى الأسبق.....

الأستاذ الدكتور / عبد الهادى عبد القادر السويفـــى **(محكمـاً)**

استاذ متفرغ بكلية التجارة
جامعة اسيوط .....

الأستاذ الدكتور / بركـات أحمـد الفـــرا **(عضـواً)**

استاذ متفرغ بمعهد التخطيط القومى.....

إجازة الرسالة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١١

شكر وتقدير

ان الحمد والشكر لله وحده فى الاولى والاخرة سبحانه وتعالى العليم القدير الذى منحنى القوة والعزم والصبر ، واسجد له شكرا وتعظيما جل جلاله لتوفيقى ورعايته لى طوال مرحلة اعداد هذه الرسالة . والصلاة والسلام على اشرف خلقه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم .

واتقدم بخالص الشكر والعرفان لاستاذى الفاضل **الاستاذالدكتور / عبد القادر محمد دياب**– الاستاذ المتفرغ بمعهد التخطيط القومى والذى يرجع له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى فى اتمام اخراج هذه الرسالة بالصورة اللائقة علميا ومنهجيا .

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى كلا من **الاستاذ الدكتور / بركات احمد الفرا**– الاستاذ المتفرغ بمعهد التخطيط القومى و **الاستاذ الدكتور / عبد الهادى عبد القادر السويفى**– الاستاذ المتفرغ بكلية التجارة جامعة اسيوط لما قدماه من مسانده وتوجيهات صادقة لانجاز هذه الرسالة .

واسال الله العلى القدير التوفيق والسداد ،،

الباحث

اهداء

الى والدى

ادام الله فى عمرهما

الى زوجتى

التى كانت خير معين لى

الى ابنى زياد

وبناتى كنزي - رهف - فريدة

الى اخواتى

قائمـة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمـة	١
أهمية الدراسة	١
المشكلة البحثية للدراسة	١
أهداف الدراسة	٢
المنهج البحثى	٣
الدراسات السابقة	٣
الاطار التفصيلى للدراسة	٤
الفصل الأول:دور صناعة الغزلو النسيج في الاقتصاد الوطنى	٦
(١) التعريف بصناعة النسيج	٦
(٢) أعداد المنشأت المشتغلة فى صناعة النسيج وطاقتها الإنتاجية والطاقة الإنتاجيةالعاطلة	٨
(٣) المساهمة في الإنتاج، والقيمة المضافة للصناعات التحويلية	١٤
(٤) المساهمة في الاستهلاك من مخرجات صناعة الغزل والنسيج	١٥
(٥) المساهمة في سوق العمل فى الصناعات التحويلية	١٧
(٦) المساهمة في التجارة الخارجية السلعية	٢٠
(٧) المؤسسات والأجهزة ذات الصلة أو المعنية فى صناعة النسيج، ودورها في دعم أو تطوير هذه الصناعة	٢١
الفصل الثانى: الانتاجية لصناعة النسيج المصرية	٢٤
(١) تمهيد	٢٤
(٢) مفهوم الانتاجية، ومؤشراتها	٢٤
(٣) منهجية ونتائج قياس الإنتاجية	٢٦
(١/٣) مؤشرات الإنتاجية الجزئية	٢٨
(٢/٣) مؤشرات الإنتاجية الكلية	٣١
(٣/٣)النمو، ومساهمات مصادر ه المختلفة	٣٣

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: تنافسية صناعة النسيج	٣٥
(١) مفهوم التنافسية	٣٥
(٢) مؤشرات التنافسية	٣٦
(٣) مقارنات دولية لمؤشرات التنافسية في صناعة النسيج	٤٤
الفصل الرابع: مشاكل ومعوقات صناعة النسيج	٥٤
(١) ضعف الكفاءة الادارية	٥٤
(٢) ضعف القدرة الكسبية والتمويل الذاتى	٦٠
(٣) ضعف التكوين الرأسمالى بالصناعة	٦٣
(٤) صعوبات التسويق	٦٤
(٥) عدم توافر مواد أوليـة	٦٥
(٦) عدم توافر قطع الغيار	٦٧
(٧) نقص وتغيب العمال	٦٧
(٨) عوامل ومشكلات أخرى مساهمة في وجود الطاقة العاطلة	٦٩
(٩) عدم موائمة شروط التجارة بين حلقات الصناعة	٧٠
(١٠) عدم توافر كود للمواصفات القياسية للمنسوجات	٧٤
نتائج وتوصيات الدراسة	٧٥
ولاً : النتائج	٧٥
ثانيا: التوصيات	٨١
قائمة المراجع	٨٦
المرفقات	٨٩
ملخص الدراسة باللغة العربية	١٠٢
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	١٠٣
مستخلص الدراسة باللغة العربية	١٠٤
مستخلص الدراسة باللغة الانجليزية	١٠٥

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيـــان	رقم الصفحة
(١/١)	أعداد المنشآت المشتغلة فى صناعة النسيج.	١٠
(٢/١)	الطاقة الإنتاجية المتاحة في صناعة النسيج.	١١
(٣/١)	الطاقة الإنتاجية المتاحة على مستوى المنشأة.	١٢
(٤/١)	الطاقة الإنتاجية العاطلة في صناعة النسيج (%).	١٣
(٥/١)	قيمة الإنتاج والقيمة المضافة السنوية لصناعة النسيج، ومساهمته النسبية في الإنتاج والقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية بالقطاع الصناعى.	١٤
(٦/١)	المساهمة النسبية لصناعة النسيج فى المتاح للاستهلاك من الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية والغزول القطنية والملابس الجاهزة.	١٦
(٧/١)	أعداد العمالة المشتغلة فى صناعة النسيج ووزنها النسبى في إجمالى العمالة بقطاع الصناعة التحويلية	١٨
(٨/١)	الأجور فى صناعة النسيج، ووزنها النسبى فى إجمالى الأجور بقطاع الصناعات التحويلية	١٩
(٩/١)	متوسط أجر العامل بقطاع الصناعة التحويلية وقطاع النسيج	١٩
(١٠/١)	الصادرات، والواردات المصرية وميزانها التجارى فى صناعة النسيج	٢٠
(١/٢)	المتوسط السنوى المتحرك لكل من الإنتاج، وتكلفة مدخلات الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٨ في صناعة النسيج	٢٧
(٢/٢)	متوسط الإنتاجية السنوية لعوامل الإنتاج في صناعة النسيج وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٨	٢٩
(٣/٢)	مؤشرات تورنفست للإنتاجية الكلية في صناعة النسيج	٣٢
(٤/٢)	مصادر النمو ومساهمتها في تغيرات الإنتاج فى صناعة النسيج	٣٤
(١/٣)	مؤشرتكلفة وحدة العمل في الانتاجية	٣٨

(٢/٣)	النصيب السوقى للصادرات من المنسوجات المصرية في السوق العالمية	٣٩
(٣/٣)	مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصناعة المنسوجات المصرية	٤١
(٤/٣)	مؤشر نسبة التجارة داخل صناعة المنسوجات في مصر	٤٢
(٥/٣)	مؤشرالتوافق التجارى بين مصر وامريكا في صناعة المنسوجات	٤٣
(٦/٣)	أهم الدول الرائدة في التجارة الدولية للمنسوجات في عام ٢٠١٣	٤٥
(٧/٣)	تكلفة العمل في صناعة المنسوجات في بعض الدول المنافسة	٤٨
(٨/٣)	التعريفة الجمركية على واردات الغزل والاقمشة والملابس (%)	٥٠
(٩/٣)	الوقت اللازم وعدد التوقيعات المطلوبة لإنهاء اجراءات التصدير	٥٢
(١٠/٣)	تكاليف التداول وتكاليف رسوم الموانئ (دولار/حاوية معيارية سعة ٢٠٩ قدم)	٥٣
(١/٤)	مؤشرات كفاءة استخدام الموارد فى صناعة الغزل والنسيج المصرية (%)	٥٧
(٢/٤)	نسبة مخزون اول المدة / الانتاج (%)	٥٨
(٣/٤)	نسب توزيع القيمه المضافة فى صناعة الغزل والنسيج المصرية (%)	٦٢
(٤/٤)	القدرة الكسبية من النقد الاجنبى لمنشات صناعة الغزل والنسيج المصرية (%)	٦٣
(٥/٤)	توزيع قيمة الطاقة العاطلة طبقا للأسباب (%)	٧١
(٦/٤)	شروط تبادل التجارة بين مدخلات ومخرجات صناعة الغزل والنسيج.	٧٣
	جداول المرفقات	٩٤

المقـــدمة

(١) أهمية الدراسة :

ظلت صناعة الغزل والنسيج المصرية، ولعقود طويلة مضت ، تحتل مركزا متقدما بين الصناعات المصرية من حيث النظرة الى ما تساهم به فى الاقتصاد الوطنى من توفير لفرص العمل لقوى العمل البشرى، واحتياجات المجتمع من المنسوجات والملابس، فضلا عن ما تساهم به من توفير للنقد الاجنبى .... ومن المقومات التى استندت عليها هذه الصناعة فى وجودها فى هذا المركز، وجود الانتاج المصرى من الاقطان طويلة التيلة ذات السمعة العالمية المتميزة ، فضلا عن ما يتواجد لديها من معارف وتكنولوجيات ومهارات متراكمة من سنوات طويلة فى هذا المجال الى جانب انخفاض تكلفة العمل . ولقد ساهم فى ذلك ايضا تولى الدولة اقامة كثير من شركات القطاع العام للتوسع فى هذه الصناعة .... ومع ذلك فقد بدأت مساهمات هذه الصناعة فى الانكماش ، ومنذ سنوات ليست بالقصيرة ، والتى من مظاهر ها تناقص اعداد المنشآت المشتغلة بها سواء بالقطاع العام او الخاص، خاصة بعد التوجه المصرى نحو سياسة التحرر الاقتصادى، وما تلى ذلك من تحرير التجارة العالمية فى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة ، ولقد كان التساؤل عن الاسباب المسئولة عن تراجع دور صناعة الغزل والنسيج فى الاقتصاد الوطنى فى السنوات الاخيرة ، من بين القضايا التى تطرح من قبل المستثمرين فى هذه الصناعة، فضلا عن ما تناولته كثير من الدراسات فى هذا الشان . ولهذا تأتى اهمية هذه الدراسة للبحث عن المشاكل والاسباب المسئولة عن ذلك لاسترداد دور هذه الصناعة فى الاقتصاد الوطنى.

(٢) المشكلة البحثية للدراسة:

لوحظ فى السنوات الاخيرة تراجع دور الصناعات النسيجية فى الاقتصاد الوطنى ، لذلك فان مشكلة الدراسة تتمثل فى البحث عن الاسباب التى ادت الى ذلك التراجع .... وهل يرجع ذلك الى التغير فى الطاقات الانتاجية للمنشات المشتغلة فى هذه الصناعة ؟ .... وهل تشارك فى ذلك التغيرات فى انتاجية عوامل الانتاج المستغلة فى هذه المنشات ؟ .... وما هى الاسباب المسئولة عن ما قد يوجد من تغيرات فى اتجاهات ومعدل نمو انتاجية هذه العوامل ؟ .... وما هى مصادر النمو فى هذه الصناعة ؟ .... وهل هناك من مؤشرات لوجود ميزة نسبية وتنافسية لهذه الصناعة ؟ .... وما هى اتجاهات التغير فى هذه المؤشرات ان وجدت ؟ .... وهل ينحصر ما يوجد من مشاكل او معوقات تواجه هذه الصناعة فى المحيط الداخلى للمنشات المشتغلة بها ؟ .... ام تمتد هذه المشاكل لتشمل محيط اسواق عوامل الانتاج المستغلة فى هذه الصناعة ؟ .... وهل تمتد ايضا الى اسواق تصريف

منتجات هذه الصناعة فى الداخل او الخارج ؟ .... وهل هناك من مشاكل او معوقات ناشئة عن السياسات الحكومية المتصلة بهذه الصناعة ؟ .... ان الاجابة على هذه التساؤلات ، وما قد ينشا عنها من تساؤلات اخرى ، تكون المشكلة البحثية لهذه الدراسة ، والتى يتوقع ان تشكل الاجابة عليها الاساس لتقديم مقترحات معالجة هذه المشكلات ، والارتفاع بمستوى اداء الصناعة ودورها فى الاقتصاد الوطنى.

(٣) <u>أهداف الدراسة</u> :

إن اقتراح السياسات والادوات الملائمة للارتفاع بمستوى اداء صناعة الغزل والنسيج ودورها فى الاقتصاد الوطنى يعد هو الهدف الاساسى للدراسة ، وذلك استنادا على الاجابات المنتظرة على الاسئلة المطروحة بالمشكلة البحثية للدراسة .... ان الوصول الى هذا الهدف يستند على تحقيق مجموعة من الأهداف التفصيلية التى تسعى الدراسة الى تحقيقها والممثلة فى:

(١/٣) البحث فى ، وتقدير انتاجية عوامل الانتاج المستغلة والانتاجية الكلية لصناعة الغزل والنسيج ، واتجاهات معدلات التغير بها.

(٢/٣) تحديد مصادر النمو فى صناعة الغزل والنسيج .

(٣/٣) البحث فى ، وقياس مؤشرات الميزة النسبية ، والقدرة التنافسية لصناعة الغزل والنسيج فى السوق الدولية للمنسوجات متضمنا فى ذلك الاجراءات والخدمات اللوجيستية .

(٤/٣) البحث فى المشاكل ، والمعوقات التى تواجه صناعة الغزل والنسيج متضمنا فى ذلك المشاكل والمعوقات المتصلة بالمحيط الداخلى للمنشات المشتغلة بالصناعة ، وتلك المتصلة بمحيطها الخارجى من أسواق لمدخلات ومنتجات هذه الصناعة او السياسات الحكومية ذات الصلة .

(٥/٣) استخلاص السياسات والادوات المقترحة للارتفاع باداء صناعة الغزل والنسيج ، ودورها فى الاقتصاد الوطنى.

(٤) <u>المنهج البحثي</u>:

تستند الدراسة في تحقيق أهدافها على أسلوب التحليل الوصفي للمتغيرات المحددة والمؤثرة على إنتاجية صناعة النسيج وعلى قدرتها التنافسية، ومستخدمة في ذلك ما يمكن أن يفيد من مؤشرات حسابية وا إحصائية يمكن أن تستخلص من البيانات والمعلومات المتاحة والمنشورة عن صناعة النسيج، وما يرتبط بها من صناعات سابقة أو لاحقة لها، إلى جانب نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة .

(٥) <u>الدراسات السابقة</u> :

- من بين الدراسات التى تناولت قضايا ومشكلات صناعة الغزل والنسيج فى مصر ، دراسة لآمال ضيف بسيونى[١] (فى عام ٢٠٠٦) عن القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ، تناولت فيها دراسة الاثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الجات ، واتفاقية الألياف المتعددة على التجارة الخارجية للغزل والنسيج ، مع بيان أهمية القدرة التنافسية فى زيادة الوزن النسبى لتجارة مصر الدولية من الغزل والنسيج ، واهمية التأكد من ضرورة التكامل بين الميزتين النسبية والتنافسية فى الاقتصاد القومى خاصة فى قطاع الغزل والنسيج.
- تناولت الدراسة التى اعدتها سميحة فوزى وندى مسعود[٢]" عن مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية " العديد من التغيرات التى من شانها التاثير علىمستقبل التجارة العالمية للمنسوجات والملابس الجاهزة ، وتهدف هذه الدراسة الى تحليل الاثار المتوقعه لهذه التغيرات على مستقبل صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة فى ظل بديلين محتملين : (١) ان تظل الاوضاع الداخلية على ما هو عليه، (٢) ان يقرر المجتمع المصرى حكومة ومنتجين ومصدرين اتخاذ الاصلاحات الضرورية التى تضمن التكيف مع هذه التغيرات، بل وتعظيم الاستفادة منها، وقد انتهت الدراسة الى زيادة نصيب الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة من السوق العالمية لتجارة هذه السلع فى المستقبل ، هو رهن بثلاثة امور وهى : ايجاد حافز للمنتجين على التصدير، ورفع القدرة التنافسية للمنسوجات والملابس المصرية، واخيرا الالتزام بالمواصفات والمعايير الدولية لضمان نفاذ تلك المنتجات الى الاسواق الخارجية .
- تناولت ورقة العمل التى اعدتها امال رفعت بالتحليل تاثير بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر[٣]، وقدمت الدراسة بعض المقترحات التى يمكن ان تساعد على تعظيم الاستفادة منه .
- وتناولت دراسة اخرى لعلاء فوزى على[١] (٢٠٠٦) أهم التحديات والمشاكل التى تواجه قطاع المنتجات النسجية المصرى والتى تحول دون تعظيم تنافسيته ، وتؤثر بشكل مباشر على قدرتة

١- آمال ضيف بسيونى يوسف - القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الجات " دراسة تطبيقية على القطاع الصناعى مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج " – رسالة دكتوراة غير منشورة – قسم الاقتصاد – كلية التجارة ببورسعيد – جامعة قناة السويس – ٢٠٠٦ .

٢ - سميحة فوزى ، ندى مسعود – مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية – المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECES – ورقه عمل رقم ٨٦ – يونيو ٢٠٠٣

٣ - امال رفعت – تقييم تاثير اتفاقية الكويز على صناعة الملابس والمنسوجات المصرية " – المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECES - ورقه عمل رقم ١١٣ – يونيو ٢٠٠٦

التنافسية فى الداخل والخارج ، مع تناولها تحديد متطلبات تحديث الصناعة المصرية بصفة عامة، والصناعات النسيجية بصفة خاصة ، ورؤى مستقبلية لسياسات تحديث هذه الصناعة.

- تناولت الورقة التى أعدتها غرفة الصناعات النسجية المصرية وجهات أخرى إلى التوصل لوضع الخطوط الرئيسية لإستراتيجية للصناعات النسجية المصرية (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) تهدف إلى[٢]: رفع كفاءة المصانع بالداخل لتغطية إحتياجات المواطنين وزيادة قيمة الصادرات المصرية والعمالة ، وبالتالى تتحول مصر إلى قوة رئيسية فى السوق الدولية للصناعات النسجية، وتحاول هذه الورقة رسم طريق الوصول إلى هذا الهدف من خلال معالجة ثلاثة محاور هى :(١) الهيكل الحالى للصناعات النسجية المصرية، (٢) موقع مصر من الخريطة الدولية للصناعات النسجية، (٣) السياسات المطلوبة لتحويل مصر إلى قوة رئيسية فى السوق الدولية للصناعات النسجية .

(٦) <u>الإطار التفصيلي للدراسة</u>:

بغرض الوصول إلى تحقيق اهداف الدراسة، قسمت الدراسة الى أربعة فصول ، بالاضافة الى النتائج والتوصيات وفقاً للإطار التفصيلي التالي:

(١/٦) <u>فصل أول : دور صناعةالغزل و النسيج في الاقتصاد الوطني ويشمل</u>:

- التعريف بماهية الصناعة و بأعداد المنشآت المشتغلة لها.
- تطور الطاقات الانتاجية المتاحة، والمستغلة في صناعة النسيج ، والطاقات العاطلة بها.
- المساهمة فى الانتاج، القيمة المضافة للصناعات التحويلية.
- المساهمة فى الاستهلاك من مخرجات صناعة الغزل والنسيج.
- المساهمة فى سوق العمل بالصناعات التحويلية.
- المساهمة فى التجارة الخارجية السلعية.
- بيان المؤسسات والأجهزة ذات الصلة أو المعنية بصناعة النسيج، ودورها في دعم أو تطوير هذه الصناعة.

---

١ - علاء فوزى على إصمامة –" تحديث الصناعة المصرية فى ظل التغيرات المعاصرة مع التطبيق على قطاع الصناعات النسجية "– رسالة ماجستير – قسم البحوث والدراسات الاقتصادية – معهد البحوث والدراسات العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – جامعة الدول العربية – القاهرة ٢٠٠٦ – ص ٢

٢ - غرفة الصناعات النسجية المصرية وجهات أخرى –إستراتيجية للصناعات النسجية المصرية (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)– ورقة عمل غير منشورة لوضع رؤية مستقبلية لإستراتيجية الصناعات النسجية المصرية – غرفة الصناعات النسجية المصرية – القاهرة ٢٠٠٦ – ص ٤

(٢/٦) <u>فصل ثاني: الانتاجية فى صناعة النسيج المصرية ، حيث يتضمن هذا الفصل</u>:

- تمهيد .
- مفهوم الإنتاجية، ومؤشراتها.
- منهجية ونتائج قياس الإنتاجية.

☒ مؤشرات الانتاجية الجزئية .

☒ مؤشرات الانتاجية الكلية .

☒ النمو ، ومساهمات مصادره المختلفة

(٣/٦) فصل ثالث : تنافسية صناعة النسيج ويتضمن :

- مفهوم التنافسية.
- مؤشرات التنافسية .
- مقارنات دولية لمؤشرات التنافسية فى صناعة النسيج .

(٤/٦) فصل رابع: مشاكل ومعوقات صناعة النسيجويشمل :

- ضعف الكفاءة الادارية .
- ضعف القدرة الكسبية والتمويل الذاتى .
- ضعف التكوين الراسمالى بالصناعة .
- صعوبات التسويق .
- عدم توافر مواد اولية .
- عدم توافر قطع الغيار .
- نقص وتغيب العمال
- عوامل ومشكلات اخرى مساهمة فى وجود الطاقة العاطلة .
- عدم موائمة شروط التجارة بين حلقات الصناعة .
- عدم توافر كود مصرى للمواصفات القياسية للمنسوجات .

نتائج وتوصيات الدراسة

الفصل الأول: دور صناعة الغزل و النسيج في الإقتصادالوطنى

تمهيد:

يتناول الفصل الحالى التعريف بصنلعة الغزل والنسيج ومؤشرات تطورها ومساهمتها في النشاط الإقتصادى وذلك على النحو الوارد فيما يلى:

(١) التعريف بصناعة النسيج:

تعرف صناعة النسيج على أنها الصناعة التى تقوم على تصنيع الأقمشة متضمنة بذلك أربع محاور صناعية تتكامل مع بعضها البعض إلا أن لكل منها خصائصها ومميزاتها وتشمل:

(١/١) صناعة الغزل: الغَزْل هو المرحلة الأخيرة من مراحل تصنيع الخيط، إذ يجب أن تُخْلَطَ الألياف وتُنظف وتُفتَح وتسرح، وتُمشَط أحياناً قبل أن تُغْزَل وتتحول إلى خيط. فصناعة الغزل هى عملية سحب الألياف والأشعار الحيوانية أوالنباتية أو الصنعية بخطوط متوازية في حزمة واحدة ثم فتلها لولبياً حول محور واحد بزاوية ميل معينة لتتحول إلى خيط يُلف على ملورة لفاً مناسباً، وللخيط الناتج مواصفات محددة مسبقاً أهمها الكثافة الخطية والمتانة وعدد البرمات في وحدة الطول.

(٢/١) صناعة المنسوجات : النسيج هو مصطلح يشمل الألياف في طور تصنيع الخيط والخيوط والأقمشة والمواد المصنوعة من الأقمشة (الملابس) والمحتفظة بقوتها ومرونتها والخصائص الأساسية الأخرى للألياف والشعيرات النسيجية. ويمكننا تمييز ثلاث أنواع رئيسية للنسيج بحسب طريقة تصنيعها:

(١/٢/١) النسيج المنسوج : النسيج المنسوج يتألف من مجموعتين من الخيوط تتشابك مع بعضها بزاوية قائمة، والمجموعة الأولى تسمى السدى والأخرى تسمى اللحمة. والسدى هو عدد من الخيوط المتوازية والمتساوية الطول، وتمثل الإتجاه الطولي للنسيج. أما اللحمة فهو خيط يمتد بعرض النسيج بين حاشيتيه. وتتشابك الخيوط بنظام ثابت يعرف بالتركيب النسجي الذى يؤثر بشكل كبير على خواص الأنسجة.

(٢/٢/١) النسيج المحاك: يتكون النسيج المحوك من عنصر أساسى هو الغرزة. والغرزة هى حلقة من الخيط تتماسك نتيجة تداخلها مع الحلقات الأخرى.وهذه البنية الخاصة للنسيج المحوك تعطي الأقمشة المحاكة مرونة عالية، ودائما تحاول العودة إلى الوضع الأكثر استقراراً، وهو الوضع الدائرى للغرزة.

(٣/٢/١) النسيج غير المنسوج: هو نسيج يشبه اللباد، وهو يشير إلى الأقمشة المنجزة بغير الطرق المعهودة من النسيج، والحياكة، حيث يتم الانتقال مباشرة من مرحلة الألياف القصيرة أو المتوسطة أو الشعيرات إلى المنتج النهائى دون المرور على مراحل الغزل أو العمليات التحضيرية المطلوبة لعملية النسج أو الحياكة. ويصنع من الشعيرات النسيجية المستمرة المبثوقة، أو من شبكة ألياف مقواة عن طريق ربطها باستخدام عدة تقنيات تشمل الربط بالمواد اللاصقة أو الربط الميكانيكى باستخدام الإبر أو قوة نفث الماء، أو الربط الحرارى، أو الربط بغرزات الخياطة.

(٣/١) <u>صناعة الأقمشة</u>: تقسم الأقمشة المختلفة إلى:

(١/٣/١) أقمشة منسوجة عادية وشبكية وبرية ومخيطة.

(٢/٣/١) أقمشة محيكة (تريكو)، ومنها ما هو مسدى، ومنها ما يجمع بين المحيك والمنسوج، ومنها ما هو محيك باللحمة الطولى والدائرى.

(٣/٣/١) الأقمشة غير المنسوجة: هى أقمشة تجاوزت الطرائق التقليدية التشكيلية التى تعتمد مبدأ تقاطعات الخيوط الطولية والعرضية (السدى واللحمة) وفق مواصفات محددة. وأهم ما يميز طرائق تشكيل السطوح القماشية غير المنسوجة أنها تعتمد على تجميع الشعيرات الطبيعية أو الألياف الصنعية وتكثيفها بحالتها العشوائية المتداخلة، من دون أى تواز فيما بين عناصرها ومعاملتها بطريقة الضغط بسماكات محددة حسب الحاجة والغاية من الاستعمال. وتستخدم الأقمشة غير المنسوجة في المجالات التالية:

- **<u>في مجال الملابس</u>:** حشوات الملابس والكتافيات وبطائن الأحذية وملابس الوقاية، ومرايل الأطفال في أثناء الأكل، وفوط التجفيف والفوط الصحية والقبعات والجلد الصناعى (المحافظ، أغلفة كاميرات التصوير، الأحذية الرياضية).
- **<u>الأقمشة المنزلية</u>:** الفوطوالمفارش والمراتب وأكياس الوسائد والوسائد نفسها والستائر واللباد الصناعى وأغطية الموائد والأرضيات والمماسح وأقمشة الموكيت بأنواعها، وغير ذلك من الاستخدامات المنزلية.
- **<u>في المجالات الطبية</u>** : الألبسة الواقية والأقنعة (الكمامات)، والمرايل الخاصة بأطباء الأسنان، والفوط الصحية والقطن الطبى والمناديل الجافة والرطبة ومواد الضماد الطبى.
- **<u>الأغراض الصناعية</u>:** تغلف الأغذية والبطائن والمرشحات والأقمشة المبطنة، وحشوات مقاعد السيارات والمصافي وورق الجدران، وأقمشة الديكور والأقمشة العازلة للتدفئة والرطوبة والصوت.

(٤/١) اتمام تجهيز المنسوجات: هى المرحلة التى تلى مرحلة النسيج فهى جميع الأقمشة التى أجرى عليها تجهيز وذلك للإستخدام للغرض المنتج لأجله. وهى عملية كيميائية حيث تضاف مواد كيميائية للأقمشة الخام ليستخدم نهائيا في صناعة الملابس الجاهزة أو المفروشات وذلك بتحسين خواص الأقمشة المنسوجة مثل عمليات الصباغة والتجهيز حيث يدخل على ماكينة تسمى (رام) لتثبيت أبعاد القماش.

(٢) أعداد المنشأت المشتغلة بصناعة النسيج وطاقتها الإنتاجية:

يعد تطور أعداد المنشأت المشتغلة وطاقتها الإنتاجية من المؤشرات التى يمكن أن تعكس التطور الإيجابى أو السلبىلهذه الصناعة. ويشير الجدول رقم(١/١) إلى تطورأعداد المنشآت المشتغلة بهذه الصناعة خلال السنوات (١٩٩٨/٢٠١٤) حيث يبين تناقص أعداد المنشآت في هذه الصناعة من ١٠٢٠ منشأة عام ١٩٩٨ (مع تذبذبات محدودة في بعض السنوات) لتصل إلى ٤٤٥ منشأة في عام٢٠١٤ وبما يمثل نحو ٤٤% من أعدادها في عام ١٩٩٨ ومن ثم إنخفاض أعدادها بنسبة ٥٦% عنه في سنة ١٩٩٨ ويتساوى في ذلك تقريباً الإتجاه العام لتطور أعداد المنشآت بالقطاع العام والقطاع الخاص مع تباين ملحوظ من حيث معدل تناقص كل منها، حيث تناقصت أعداد منشآت القطاع الخاص من نحو ٩٢٤ منشأة في عام ١٩٩٨ لتصل إلى نحو ٤١٧ منشأة في عام ٢٠١٤ وبما يمثل نحو ٤٥% من أعدادها في عام ١٩٩٨ ومن ثم إنخفاض أعدادها بنسبة ٥٥% عنه في سنة ١٩٩٨. أما أعداد المنشآت بالقطاع العام فقد إنخفضت أعدادها لتصل إلى ٢٨ منشأة في عام ٢٠١٤ وبما يمثل نحو٢٩% من أعدادها في عام ١٩٩٨، والذى بلغ ٩٦ منشأة، وهو ما يعكس ضمنيا إنخفاض أعدادها خلال عام ٢٠١٤ عنه في عام ١٩٩٨ بنسبة تبلغ نحو ٧١% كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (١/١).

ويمكن مبدئياً تفسير الإتجاه العام لتناقص أعداد المنشآت المشتغلة في هذه الصناعة على النحو المبين، بضعف جاذبية هذه الصناعة للإستثمار، أو ضعف قدرتها على المنافسة في السوق المحلية أو الخارجية (بعد التوجه إلى نظام السوق الحرة)، وهوما قد يعزى بدوره إلى مشاكل ومعوقات أخرى تواجه هذه الصناعة... كما يمكن تبرير إرتفاع معدل تناقص أعداد منشأت القطاع العام عنه في حالة القطاع الخاص بسبب سياسة خصخصة شركات القطاع العام المشتغلة في هذا المجال.

- **أما** بالنسبة للطاقة الإنتاجية المتاحة على المستوى الكلى لهذه الصناعة خلال الفترة ١٩٩٨/٢٠١٣ فتشير تقديراتها المقومة بالأسعار الجارية إلى وجود الإتجاه التصاعدى حيث إزدادت من٨,٧٨٨ مليار جنيه في عام١٩٩٨، لتصل إلى ما يقرب من ١٧,٨٢٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة تقترب من ١٠٢% عنه في العام الأول. وإن أختلفت هذه النسبة فيما

بين القطاع العام، والخاص حيث إزدادت القيمة الجارية للطاقة المتاحة بالقطاع العام بنسبة بلغت نحو٢%، بينما إزدادت القيمة الجارية للطاقة المتاحة بالقطاع الخاص بنسبة بلغت نحو ١٩٥%، وذلك على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٢/١).

إن تقديرات الطاقة المتاحة وفقاً للأسعار الجارية للإنتاج تخفى وراءها أثر الإتجاهات السعرية للإنتاج على هذه التقديرات، وهو ما يستدعى تقدير الطاقة الإنتاجية المتاحة وفقاً للأسعار الثابتة، والذى يتضمن نفس الجدول المشار إليه تقديراتها، والذى يشير إلى وجود الإتجاه العام لانخفاض الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة خلال العام الأخير عنه في عام ١٩٩٨، مع وجود التذبذبات السنوية من عام إلى أخر خلال هذه الفترة، حيث إنخفضت من نحو ٨,٧٨٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٨، لتصل إلى نحو ٦,٨٣٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣، وبنسبة تبلغ نحو ٢٢% عنه في العام الأول.

أما الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة بشركات القطاع العام فقد إنخفضت من ٤,١٨٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٨ لتصل إلى نحو ١,٦٣٨ مليار جنيه في عام٢٠١٣ وبنسبة إنخفاض تبلغ ٦١% عنه في العام الأول، بينما إزدادت الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة بشركات القطاع الخاص من نحو٤,٦ مليار جنيه في عام١٩٩٨ لتصل إلى نحو ٥,١٩٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة تبلغ ١٣% عنه في العام الأول.

- إن تناقص الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة بالصناعة خلال الفترة المشار إليها وبنسبة أقل عن نسب التناقص في أعداد المنشآت إنما يشير ضمنياً إلى أرتفاع الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة على مستوى المنشأة على نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٣/١) حيث إرتفعت الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة على المستوى الكلى لهذه الصناعة من ٨,٦ مليون جنيه/منشأة في عام ١٩٩٨، لتصل إلى ما يقرب من ١٥ مليون جنيه/ منشأة في عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة تبلغ ٧٤% عنه في العام الأول.

أما الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة بشركات القطاع العام فقد إرتفعت من ٤٣,٦مليون جنيه/منشأة في عام١٩٩٨ لتصل إلى ٥٨,٥ مليون جنيه/ منشأة في عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة تبلغ ٣٤% عنه في العام الأول، بينما إزدادت الطاقة الإنتاجية الحقيقية المتاحة بشركات القطاع الخاص من نحو ٥ مليون جنيه/ منشأة في عام ١٩٩٨ لتصل إلى نحو ١٢,١ مليون جنيه/ منشأة في عام ٢٠١٣ وبنسبة زيادة تبلغ ١٤٢% عنه في العام الأول.

وتشير المؤشرات السابقة إلى إرتفاع الطاقة الإنتاجية للمنشأة بالقطاع العام عنه في حالة القطاع الخاص، وهو ما يمكن تفسيره بسيادة أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص

حيث تنوع الإنتاج من الخيوط والمنسوجات وا ٍتمام وتجهيز المنسوجات، بينما قد يسود إنتاج الغزول بين منشأت القطاع العام، ومن ثم وجود المنشأت الأكبر حجماً .

جدول رقم(١/١) أعداد المنشآت المشتغلة فى صناعة النسيج خلال الفتره (١٩٩٨ – ٢٠١٤)

السنوات	أعداد المنشآت			الأرقام القياسية (١٩٩٨=١٠٠%)		
	ق.ع/أ	ق.خ	جملة	ق.ع/أ	ق.خ	جملة
١٩٩٨	٩٦	٩٢٤	١٠٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٩٩	٩٠	٩١٢	١٠٠٢	٩٤	٩٩	٩٨
٢٠٠٠	٨٨	٨٤٩	٩٣٧	٩٢	٩٢	٩٢
٢٠٠١	٨٥	٨٢٧	٩١٢	٨٩	٩٠	٨٩
٢٠٠٢	٨٢	٧٧٨	٨٦٠	٨٥	٨٤	٨٤
٢٠٠٣	٨١	٨٢٥	٩٠٦	٨٤	٨٩	٨٩
٢٠٠٤	٨٠	٧٨٠	٨٦٠	٨٣	٨٤	٨٤
٢٠٠٥	٧٣	٧٥٨	٨٣١	٧٦	٨٢	٨١
٢٠٠٦	٧٢	٧٢٢	٧٩٤	٧٥	٧٨	٧٨
٢٠٠٧	٣٢	٦٤٠	٦٧٢	٣٣	٦٩	٦٦
٢٠٠٨	٢٨	٦٤٦	٦٧٤	٢٩	٧٠	٦٦
٢٠٠٩	٢٨	٦٣١	٦٥٩	٢٩	٦٨	٦٥
٢٠١٠	٢٨	٥٥٨	٥٨٦	٢٩	٦٠	٥٧
٢٠١١	٢٨	٥٠٣	٥٣١	٢٩	٥٤	٥٢
٢٠١٢	٢٨	٤٤٧	٤٧٥	٢٩	٤٨	٤٧
٢٠١٣	٢٨	٤٢٨	٤٥٦	٢٩	٤٦	٤٥
٢٠١٤	٢٨	٤١٧	٤٤٥	٢٩	٤٥	٤٤

المصدر :

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع العام / الاعمال العام ، القاهرة، سنوات مختلفة

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع الخاص ، القاهرة، سنوات مختلفة

جدول رقم(٢/١) الطاقة الإنتاجية المتاحة في صناعة النسيج (مليون جنيه) خلال الفتره (١٩٩٨ – ٢٠١٣)

السنوات	الطاقة الإنتاجية المتاحة بالأسعار الجارية (١،٢)			الطاقة الإنتاجية المتاحة بالأسعار الثابتة (٣)			الرقم القياسى للطاقة الإنتاجية (١٩٩٨ = ١٠٠%)					
							بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة		
	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة
١٩٩٨	٤١٨٨	٤٦٠٠	٨٧٨٨	٤١٨٨	٤٦٠٠	٨٧٨٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	٣٢١٠	٤٣٥٣	٧٥٦٣	٢٨٢١	٣٧٢٥	٦٦٤٦	٧٧	٩٥	٨٦	٦٧	٨٣	٧٦
٢٠٠٢	٣٨٦٣	٦٦٨١	١٠٥٤٤	٣١٣٦	٥٤٢٣	٨٥٥٩	٩٢	١٤٥	١٢٠	٧٥	١١٨	٩٧
٢٠٠٣	٤٦٥٠	٦٩٠٣	١١٥٥٣	٣٤٢٩	٥٠٩١	٨٥٢٠	١١١	١٥٠	١٣١	٨٢	١١١	٩٧
٢٠٠٦	٤١٦٢	٨١٥٢	١٢٣١٤	٢٤٠٣	٤٧٠٧	٧١١٠	٩٩	١٧٧	١٤٠	٥٧	١٠٢	٨١
٢٠٠٧	٣٣٩٦	٨٦٨٨	١٢٠٨٤	١٩٥٢	٤٩٩٣	٦٩٤٥	٨١	١٨٩	١٣٨	٤٧	١٠٩	٧٩
٢٠٠٨	٤٣٠٣	٩٧٩٢	١٤٠٩٥	٢٤٦٩	٥٦٨١	٨٠٨٧	١٠٣	٢١٣	١٦٠	٥٩	١٢٢	٩٢
٢٠٠٩	٣٣٤٧	٩٩١٥	١٣٢٦٢	١٧٣٣	٥١٣٥	٦٨٦٨	٨٠	٢١٦	١٥١	٤١	١١٢	٧٨
٢٠١٠	٤٣٣٦	١٢٤٥٠	١٦٧٨٦	٢١٢٩	٦١١٢	٨٢٤١	١٠٤	٢٧١	١٩١	٥١	١٣٣	٩٤
٢٠١١	٤٤٨٢	١١٩٣٢	١٦٤١٤	٢١٦٠	٥٧٥٠	٧٩١٠	١٠٧	٢٥٩	١٨٧	٥٢	١٢٥	٩٠
٢٠١٢	٤٣١٣	١٠٦٦٨	١٤٩٨١	١٧٣٠	٤٢٧٩	٦٠٠٩	١٠٣	٢٣٢	١٧٠	٤١	٩٣	٦٨
٢٠١٣	٤٢٧٤	١٣٥٥٢	١٧٨٢٦	١٦٣٨	٥١٩٢	٦٨٣٠	١٠٢	٢٩٥	٢٠٣	٣٩	١١٣	٧٨

المصدر :

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج الفعلى والطاقة العاطلة على مستوى الأنشطة الصناعية لمنشات القطاع العام / الاعمال العام ، القاهرة، سنوات مختلفة.

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج الفعلى والطاقة العاطلة على مستوى الأنشطة الصناعية لمنشات القطاع الخاص ، القاهرة، سنوات مختلفة.

٣) حسبت من جداول ارقم (١، ٥) بالمرفقات.

جدول رقم (٣/١) الطاقة الإنتاجية المتاحة على مستوى المنشأة (مليون جنيه/ منشأة) خلال الفتره (١٩٩٨ – ٢٠١٣)

السنوات	الطاقة الإنتاجية المتاحة على مستوى المنشأة بالأسعار الجارية			الطاقة الإنتاجية المتاحة على مستوى المنشأة بالأسعار الثابتة			الرقم القياسى للطاقة الإنتاجية (١٩٩٨ = ١٠٠%)					
							بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة		
	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة	ق.ع/أ	ق.خ	الجملة
١٩٩٨	٤٣,٦	٥	٨,٦	٤٣,٦	٥	٨,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	٣٦,٤	٥,١	٨	٣٢	٤,٥	٧,١	٨٣	١٠٣	٩٤	٧٣,٤	٩٠	٨٢,٥
٢٠٠٢	٤٧,١	٨,٦	١٢,٣	٣٨,٢	٧	١٠	١٠٨	١٧٢	١٤٢	٨٧,٦	١٤٠	١١٦,٣
٢٠٠٣	٥٧,٤	٨,٤	١٢,٨	٤٢,٣	٦,٢	٩,٤	١٣٢	١٦٨	١٤٨	٩٧	١٢٤	١٠٩,٣
٢٠٠٦	٥٧,٨	١١,٣	١٥,٥	٣٣,٤	٦,٥	٩	١٣٣	٢٢٧	١٨٠	٧٦,٦	١٣٠	١٠٤,٦
٢٠٠٧	١٠٦,١	١٣,٦	١٨	٦١	٧,٨	١٠,٣	٢٤٣	٢٧٣	٢٠٩	١٤٠	١٥٦	١١٩,٧
٢٠٠٨	١٥٣,٧	١٥,٢	٢١	٨٨,٢	٨,٧	١٢	٣٥٢	٣٠٤	٢٤٣	٢٠٢,٢	١٧٤	١٣٩,٥
٢٠٠٩	١١٩,٥	١٥,٧	٢٠,١	٦١,٩	٨,١	١٠,٤	٢٧٤	٣١٦	٢٣٤	١٤٢	١٦٢	١٢٠,٩
٢٠١٠	١٥٤,٨	٢٢,٣	٢٨,٦	٧٦	١١	١٤	٣٥٥	٤٤٨	٣٣٢	١٧٤,٣	٢٢٠	١٦٢,٨
٢٠١١	١٦٠	٢٣,٧	٣٠,٩	٧٧,١	١١,٤	١٤,٩	٣٦٧	٤٧٦	٣٥٩	١٧٦,٨	٢٢٨	١٧٣,٢
٢٠١٢	١٥٤	٢٣,٩	٣١,٥	٦١,٨	١٢	١٥,٦	٣٥٣,٢	٤٧٨	٣٦٦,٣	١٤١,٧	٢٤٠	١٨١,٤
٢٠١٣	١٥٢,٦	٣٢	٣٩,١	٥٨,٥	١٢,١	١٥	٣٥٠	٦٤٠	٤٥٤,٦	١٣٤,٢	٢٤٢	١٧٤,٤

المصدر :

حسبت من جداول ارقم (١/١ ، ٢/١) بالدراسة

الطاقة الإنتاجية العاطلة:

تميزت هذه الفترة بوجود تذبذبات سنوية في الطاقات الإنتاجية المستغلة ومن ثم الطاقات الإنتاجية العاطلة حيث تراوحت الطاقة الإنتاجية العاطلة ما بين ١٣,٦% عند حدها الأدنى في عام ٢٠٠٢، ٢٦% عند حدها الأعلى في عام ٢٠١٠ على المستوى الكلى للصناعة، أما على مستوى القطاع العام فقد تراوحت الطاقة الإنتاجية العاطلة ما بين ١٧,٣% عند حدها الأدنى في عام ٢٠٠٣، ٥٠,٧% عند حدها الأعلى في عام ٢٠١١ ، أما على مستوى القطاع الخاص فقد تراوحت الطاقة الإنتاجية العاطلة ما بين ٧,٤% عند حدها الأدنى في عام ٢٠٠٨، ٢٥,١% عند حدها الأعلى في عام ٢٠١٠ وذلك على نحو ما يشير إليه الجدول رقم(٤/١)، والذى تشير مؤشراته إلى أرتفاع الطاقة العاطلة بمنشأت القطاع العام عنه في حالة منشأت القطاع الخاص على طول سنوات هذه الفترة.

إن التذبذبات في الطاقة الإنتاجية المستغلة وكذلك الطاقة الإنتاجية العاطلة على النحو المشار إليه إنما يعكس عدم إستقرار هذه الصناعة بما قد يشير إليه ضمنيا إلى ما يواجه هذه الصناعة من مشاكل ومعوقات، والتى سوف يتناولها الفصل الاخير من الدراسة .

جدول رقم(٤/١) الطاقة الإنتاجية العاطلة في صناعة النسيج (%) خلال الفتره (١٩٩٨ – ٢٠١٣)

السنوات	ق.ع/أ		ق.خ		جملة الصناعة	
	مستغلة	عاطلة	مستغلة	عاطلة	مستغلة	عاطلة
١٩٩٨	٧٣,٤	٢٦,٦	٨٧,٢	١٢,٨	٨٠,٧	١٩,٣
٢٠٠٠	٧٠,٩	٢٩,١	٨٣,٦	١٦,٤	٧٨,٢	٢١,٨
٢٠٠٢	٧٧,٧	٢٢,٣	٩١,٤	٩,٦	٨٦,٤	١٣,٦
٢٠٠٣	٨٢,٧	١٧,٣	٨٦,٣	١٣,٧	٨٤,٩	١٥,١
٢٠٠٦	٦٩	٣١	٨٧,٧	١٢,٣	٨١,٤	١٩,٦
٢٠٠٧	٧٦	٢٤	٨٧	١٣	٨٣,٩	١٦,١
٢٠٠٨	٥٦,١	٤٣,٩	٩٢,٦	٧,٤	٨١,٥	١٨,٥
٢٠٠٩	٧٧,٥	٢٢,٨	٨٨,٦	١١,٤	٨٥,٧	١٤,٣
٢٠١٠	٧١,٣	٢٨,٧	٧٤,٩	٢٥,١	٧٤	٢٦
٢٠١١	٤٩,٣	٥٠,٧	٨٧	١٣	٧٦,٧	٢٣,٣
٢٠١٢	٥٢,٦	٤٧,٤	٨٤	١٦	٧٤,٩	٢٥,١
٢٠١٣	٥١,١	٤٨,٩	٨٩,٣	١٠,٧	٨٠,١	١٩,٩

المصدر :

حسبت من جدول رقم (١) بالمرفقات.

(٣) المساهمة في الإنتاج ، والقيمة المضافة للصناعات التحويلية:

تعكس تقديرات الإنتاج والقيمة المضافة (بالأسعار الجارية) لصناعة النسيج خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤) وجود الاتجاه التصاعدي لكل من قيمة الأنتاج والقيمة المضافة حيث أزدادت قيمة الأنتاج من نحو ٩٤٠٢ مليون جنيه في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ما يقرب من ١٥٩٨٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، كما أزدادت القيمة المضافة لتصل إلى نحو ٤٥٢٧ مليون جنيه خلال العام الأخير مقابل ٣٧١٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٢ وعلى النحو المبين بالجدول رقم (١/٥).

ومع ذلك تسجل هذه السنوات التناقص المستمر في المساهمة النسبية لصناعة النسيج من الأنتاج والقيمة المضافة للصناعة التحويلية، حيث إنخفضت مساهمة صناعة النسيج في قيمة الإنتاج بالصناعات التحويلية من نحو ٦% في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى نحو ٢,٢% في عام ٢٠١٤، كما أنخفضت مساهمتها النسبية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية لتصل إلى نحو ١,٢% في العام الأخير مقابل نسبة بلغت ٤,٦% في عام ٢٠٠٢، وحيث تشير هذه المؤشرات إلى نمو الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة النسيج خلال هذه السنوات بمعدلات أقل عن غيرها من الصناعات التحويلية الأخري، وهو ما قد يعزى إلى وجود قيود ومشكلات واجهت صناعة النسيج خلال هذه السنوات، ومرتبطة بالإستثمار ، أو التشغيل، أو التسويق والتسعير أو غيرها.

جدول رقم (١/٥) قيمة الإنتاج،* والقيمة المضافة السنوية لصناعة النسيج، ومساهمته النسبية في الإنتاج والقيمة المضافة بالصناعة التحويلية بالقطاع الصناعي في السنوات (٢٠٠٢-٢٠١٤) (مليون جنيه)

السنوات	الإنتاج			القيمة المضافة		
	الصناعات التحويلية	صناعة النسيج		الصناعات التحويلية	صناعة النسيج	
		مليون جنيه	%		مليون جنيه	%
٢٠٠٢	١٥٧٦٨٢	٩٤٠٢	٦	٧٩٧٧٥	٣٧١٦	٤,٦
٢٠٠٣	٢١١١٤٠	١١١٧٤	٥,٣	٩٠١٤٥	٤٣١٨	٤,٨
٢٠٠٤	٢٤٤٧٧٤	١٠٥٦٦	٤,٣	١٠٠١٥٤	٣٨٦١	٣,٨
٢٠٠٥	٢٨٩٠١٠	١١١٤٢	٣,٨	١٥٠٩٤٦	٤٤١٨	٢,٩
٢٠٠٦	٣٢٦٥٤٢	١٠٨٥٩	٣,٣	١٦٥٠٨٠	٤٥٩٥	٢,٨
٢٠٠٧	٤٠٨٨٢٩	١٠٩١٤	٢,٧	١٩٠٣٧٤	٣٣٩٦	١,٨
٢٠٠٨	٤٨٢٧٧٠	١٢٦٤٦	٢,٦	٢٤٧٠٠٧	٤١٩٤	١,٧
٢٠٠٩	٤٤٦٨٧٩	١١٧٥٩	٢,٦	٢١٤٧١٢	٣٢٩١	١,٥
٢٠١٠	٥١١٨٥٤	١٣١٥٠	٢,٥	٢٦٩٧١٦	٣٩٢٠	١,٤
٢٠١١	٦١٩٤٦٢	١٣٣٨٥	٢,١	٣٤٨٠٤٠	٥١١١	١,٤
٢٠١٢	٦٧٦١٨٤	١٣٧١٢	٢	٤٠٢٥٩٥	٢٥١٢	٠,٦
٢٠١٣	٦٩٤٨٣٩	١٥٠٢٢	٢,١	٣٩٧٤١٨	٤٧٩٠	١,٢
٢٠١٤	٧٣٥٤٣٢	١٥٩٨٣	٢,٢	٣٧٧٩٢٣	٤٥٢٧	١,٢

المصدر:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع العام / الاعمال العام ، سنوات مختلفة

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع الخاص ، سنوات مختلفة

*** قيمة الانتاج الإجمالى بسعر السوق ويشمل إنتاج تام بسعر البيع والتغير في مخزون إنتاج غير تام وإيرادات تشغيل للغير وإيرادات أخرى**

(٤) المساهمة في الاستهلاك من مخرجات صناعة الغزل والنسيج :

تعد صناعة الغزل والنسيج من الصناعات ذات الحلقات الانتاجية المترابطة ، حيث يبدا النشاط الانتاجى لحلقات هذه الصناعة استنادا على المادة الخام اللازمة (قطن ، الياف صناعية ، – --) ومن ثم يعد منتج اولى هذه الحلقات كمدخل لحلقات اخرى (اقمشة او منسوجات جاهزه) داخل نفس الصناعة وقد يسوق كمخرج على حالته الى دول اخرى (الغزول) وهو ما يمكن معه النظر الى هذه الصناعة كمنتج لمدخلاتة الى جانب انتاجه لمخرجاته الاخرى . وبالنظر الى درجة مساهمة هذه الصناعة فى الاحتياجات الكلية من مخرجاته يلاحظ فى حالة الغزول القطنية تناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٣) حيث انخفضت هذه النسبة لتصل الى ما يقرب من ٦٤ % فى عام ٢٠١٣ مقابل نسبة بلغت نحو ١١٩ % فى عام ٢٠٠١ وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٦/١) والذى يشير ضمنيا الى تحول صناعة الغزول القطنية الى مستوردا صافيا للغزول اعتبارا من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٣ وكذلك الحال ايضا بالنسبة لمخرجات هذه الصناعة من الاقمشة القطنية حيث تحولت هذه الصناعة (وبالتبعية) الى مستوردا صافيا للاقمشة القطنية ابتداء من عام ٢٠٠٧ حيث انخفضت درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها الى ٤٦ % فى عام ٢٠١٣ مقابل نسبة بلغت ١٤٠,٥ % فى عام ٢٠٠١ ، اما فى حالة الاقمشة الصوفية فتعد مصر مستوردا صافيا لهذه الاقمشة خلال الفترة المشار اليها باستثناء عامى (٢٠٠٧ ، ٢٠١٠) حيث تراوحت نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها ما بين ٩٧,٥ % عند حدها الاعلى ، ٦٤ % عند حدها الادنى خلال السنوات المتبيقة من هذه الفترة وكذلك الحال ايضا فى حالة الاقمشة الحريرية والتى تناقصت درجة الاكتفاء الذاتى والاستهلاك منها (باستثناء عام ٢٠٠٤) من ٩٦ % تقريبا فى عام ٢٠٠١ لتصل الى نحو ٢٧,٢ % فى عام ٢٠١٣ ، حيث يعزى تناقص درجة الأكتفاء الذاتى على النحو المشار اليه الى اسباب متنو عة سياتى ذكرها فيما بعد

وقد يكون لتناقص نسبة الاكتفاء الذاتى من الغزول والاقمشة بالصناعة المصرية وتحولها الى مستوردا صافيا لهذه المنتجات فى السنوات الاخيرة من بين الاسباب المسئولة عن تناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من الملابس الجاهزة وعلى النحو المبين بنفس الجدول المشار اليه من قبل وان كانت تظل مصدرا صافيا للملابس الجاهزة .

جدول رقم (٦/١) المساهمة النسبية لصناعة النسيج فى المتاح للاستهلاك من الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية والغزول القطنية والملابس الجاهزة فى السنوات (٢٠٠١ – ٢٠١٣)

السنوات	الاقمشة القطنية (١)			الاقمشة الصوفية (١)			الاقمشة الحريرية (١)			اجمالى الاقمشة القطنية والصوفية والحريرية			الغزول القطنية (٢)			الملابس الجاهزة (٣)		
	المتاح للاستهلاك (مليون م)	الانتاج (مليون م)	الانتاج %	المتاح للاستهلاك (مليون م)	الانتاج (مليون م)	الانتاج %	المتاح للاستهلاك (مليون م)	الانتاج (مليون م)	الانتاج %	المتاح للاستهلاك (مليون م)	الانتاج (مليون م)	الانتاج %	المتاح للاستهلاك (الف طن)	الانتاج (مليون م)	الانتاج %	المتاح للاستهلاك (مليون ج)	الانتاج (مليون ج)	الانتاج %
٢٠٠١	٣٠٤,٦	٤٢٨	١٤٠,٥	١٢,١	١٠,٦	٨٧,٦	٥٥,٨	٥٣,٥	٩٥,٩	٣٧٢,٥	٤٩٢,١	١٣٢,٢	١٤٣,٧	١٧١,٤	١١٩,٣	٥٣٩,٩	١٠٧٣,٢	١٩٩
٢٠٠٢	٣٨٣,٥	٣٧٨,٤	٩٨,٦	٦,٨	٤,٩	٧٢,١	٩٢,٣	٨٦,٥	٩٣,٧	٤٨٢,٦	٤٦٩,٨	٩٧,٣	١٨١,٦	٢٠٩,٨	١١٥,٥	١١٤٢,٨	١٧٨٣,٥	١٥٦
٢٠٠٣	٣٠٦,١	٣١٢,١	١٠٢	١٨,٥	١٦,٥	٨٩,٢	٣٤,٧	٣١	٨٩,٣	٣٥٩,٣	٣٥٩,٦	١٠٠	١٧٨,٩	٢٠٣,١	١١٣,٥	١٥٤٩,١	٢٣٦١,٦	١٥٢
٢٠٠٤	٣٩٤,٣	٤١٧,٥	١٠٥,٩	٢٦,٩	٢٤,٦	٩١,٤	٥٢,٨	٥٩	١١١,٧	٤٧٤	٥٠١,١	١٠٥,٧	١٦٣,٩	١٧٨,٧	١٠٩	٣١٥٦,٧	٤٠٢٤,٩	١٢٨
٢٠٠٥	١٧٩,٧	١٢٥,٤	٦٩,٨	٩,٥	٧,٦	٨٠	٦٢,٢	٥١,٦	٨٣	٢٥١,٤	١٨٤,٦	٧٣,٤	٢٤٣,٣	٢٤٩,٢	١٠٢,٤	٥١٢٤	٥٦٣٣	١١٠
٢٠٠٦	٢٠٢,٢	٢٣٩,٤	١١٨,٤	١١,١	٩,٤	٨٤,٧	٩٢,٤	٦٣,٩	٦٩,٢	٣٠٥,٧	٣١٢,٧	١٠٢,٣	١٥١,١	١٥٠,٤	٩٩,٥	٣٦٢٣,٣	٣٩٧٠	١١٠
٢٠٠٧	٣٧٠,٨	٣٥٣,٦	٩٥,٤	٢,٦	٣,٨	١٤٦,٢	٣٩١,٩	١٠٠,٤	٢٥,٦	٧٦٥,٣	٤٥٧,٨	٥٩,٨	١٥١,٨	١٣٢,١	٨٧,٤	٥١٥٢,٣	٥٦٣٣	١٠٩
٢٠٠٨	٣٠٢,٨	٢٤٨,٨	٨٢,٢	٥	٣,٢	٦٤	٣٣١,٢	٧٠,٢	٢١,٢	٦٣٩	٣٢٢,٢	٥٠,٤	٣١٤,٩	٢١٥,٥	٦٨,٤	٣٥٠٤,٨	٤٨٢٥	١٣٨
٢٠٠٩	٣٠٧,٧	٢٣٤,٢	٧٦,١	٤,٨	٤,١	٨٥,٤	٢٤٤,٦	٦٥,٥	٢٦,٨	٥٥٧,١	٣٠٣,٨	٥٤,٥	٣٢٣,٩	٢٢٤,٧	٦٩,٤	٥٠٧٦	٤٥٤٤	٩٠
٢٠١٠	٢٢٦,٤	١٦٩,٣	٧٤,٨	٤,٣	٤,٨	١١١,٦	٣٧٠,٤	١٤٥,٦	٣٩,٣	٦٠١,١	٣١٩,٨	٥٣,٢	٣٣٣,٣	٢٢٦,٥	٦٨	٤٩٥٨	٥٩٣١	١٢٠
٢٠١١	٢٥٠,١	١٨٥,٧	٧٤,٣	٨,٣	٦,٦	٧٩,٥	٢٥٨,٥	١٠٨,٥	٤٢	٥١٦,٩	٣٠٠,٨	٥٨,٢	٣٤٣	٢٢٨,٣	٦٦,٦	٤٩٥٨	٥٩٣١	١٢٠
٢٠١٢	٢٣٩,٨	١٩٨	٨٢,٦	٣,٩	٣,٤	٨٧,٢	١٦٠,٦	٤٢,١	٢٦,٢	٤٠٤,٣	٢٤٣,٥	٦٠,٢	٣٥٢,٩	٢٣٠,١	٦٥,٢	٢٠٤٨	٦٤٦٦	٣١٦
٢٠١٣	٤٨٢,٥	٢٢١,٨	٤٦	٤	٣,٩	٩٧,٥	١٨٢,٨	٤٩,٧	٢٧,٢	٦٦٩,٣	٢٧٥,٤	٤١,١	٢٦٣,٢	٢٣٢	٦٣,٩	٢٣٥٦	٧٢٤٨	٣٠٨

المصدر:

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجيه والمتاح للاستهلاك من اهم السلع الصناعية (ق.ع/أ ، ق.خ) ، القاهرة ، أعداد مختلفة.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومى للمعلومات بيانات غير منشورة ، بالنسبة للسنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٧ .

(٣) بنك التنمية الصناعية المصرى ، ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلى ، القاهرة ، اكتوبر ٢٠١٠ ، بالنسبة للسنوات ٢٠٠٨ – ٢٠١٣ .

(٤)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجيه والمتاح للاستهلاك من اهم السلع الصناعية ، القاهرة ، أعداد مختلفة.

(٥) المساهمة في سوق العمل فى الصناعات التحويلية:

تأتى مساهمة صناعة النسيج في سوق العمل بالصناعات التحويلية خلال السنوات المشار إليها من قبل، على نفس مسار وا ٍتجاه أعداد المنشآت المشتغلة بهذه الصناعة، حيث صاحب تناقص أعداد المنشآت المشتغلة بهذه الصناعة (وعلى النحو المشار إليه من قبل) تناقص أعداد العمالة المشتغلة في هذه الصناعة لتصل إلى ما يقرب من ١١٨ ألف عامل في عام ٢٠١٤ مقابل ٢١٠ ألف عامل في عام ٢٠٠٢، وبإنخفاض يبلغ ما نسبته ٤٣,٨% عنه في عام ٢٠٠٢، مع إنخفاض أعداد العمالة المشتغلة بمنشآت القطاع العام بمعدل أكبر عنه في حالة أعداد العمالة المشتغلة بمنشآت القطاع الخاص حيث أنخفضت الأعداد المشتغلة بمنشآت القطاع العام من نحو ١٢٣ ألف عامل من عام ٢٠٠٢ إلى نحو٥٦ ألف عامل في عام ٢٠١٤ وبنسبة تبلغ نحو ٥٤% عنه في عام ٢٠٠٢، بينما أنخفضت الأعداد المشتغلة بمنشآت القطاع الخاص من نحو ٨٧ ألف عامل في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى نحو ٦٢ ألف عامل في عام ٢٠١٤ وبنسبة تبلغ نحو ٢٩% عنه في عام ٢٠٠٢، وهو ما تبعه بالتالى أرتفاع مساهمة منشآت القطاع الخاص في سوق العمل داخل صناعة النسيج من ٤٢% من أعداد العمالة المشتغلة في هذه الصناعة في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ما يقرب من ٥٣% من الإعداد المشتغلة بها في عام ٢٠١٤. بينما تناقصت المساهمة النسبية لمنشآت القطاع العام في سوق العمل داخل صناعة النسيج لتصل إلى ٤٧% من أعداد العمالة المشتغلة في هذه الصناعة من عام ٢٠١٤ مقابل نسبة بلغت نحو٥٨% في عام ٢٠٠٢، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٧/١).

ولقد صاحب الاتجاهات المشار إليها تناقص المساهمة النسبية لصناعة النسيج في سوق العمل بالصناعات التحويلية حيث انخفضت من ٢١,٣% من أعداد العمالة المشتغلة في الصناعات التحويلية في عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ما يقرب من ١١,٧% من أعداد العمالة المشتغلة في هذه الصناعات في عام ٢٠١٤، وكما هو مبين بنفس الجدول المشار إليه... كما تبع ذلك أيضاً إنخفاض الوزن النسبى لأجور العمالة المشتغلة بصناعة النسيج في إجمالي أجور العمالة المشتغلة بالصناعات التحويلية من نحو ١٤,٩% في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٦,٩% في عام ٢٠١٤، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٨/١)... ولقد صاحب هذه الإتجاهات زيادة أجور العمالة المشتغلة في صناعة النسيج في اتجاه مماثل لزيادة أجور العمالة المشتغلة بقطاع الصناعات التحويلية وا ٍن كان بمعدل أقل عنه في قطـاع الصناعات الأخيرة، حيث أزداد متوسط أجـر العامل المشتغل في صناعـة النسيج.

جدول رقم (٧/١) أعداد العمالة المشتغلة فى صناعة النسيج (بالالف)، ووزنها النسبى في إجمالى العمالة بقطاع الصناعة التحويلية في السنوات (٢٠٠٢ - ٢٠١٤)

السنوات	إجمالى العمالة بقطاع الصناعة	أعداد العمالة بصناعة النسيج (بالألف)					
		ق.ع/أ		ق.خ		جملة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	% من إجمالى العمالة بقطاع الصناعة
٢٠٠٢	٩٨٦	١٢٣	٥٨	٨٧	٤٢	٢١٠	٢١,٣
٢٠٠٣	٩٨٥	١٢٠	٥٧	٩٠	٤٣	٢١٠	٢١,٣
٢٠٠٤	٩٨٠	١١٦	٥٩	٨١	٤١	١٩٧	٢٠,١
٢٠٠٥	٩٦٨	١٠٥	٥٧	٧٨	٤٣	١٨٣	١٨,٩
٢٠٠٦	١٠٠٦	٨٢	٥٠	٨١	٥٠	١٦٣	١٦,٢
٢٠٠٧	١٠٨١	٧٣	٤٦	٨٦	٥٤	١٥٩	١٤,٧
٢٠٠٨	١٠٨٦	٦٧	٤٥	٨٣	٥٥	١٥٠	١٣,٨
٢٠٠٩	١٠٨١	٦٠	٤٤	٧٥	٥٦	١٣٥	١٢,٥
٢٠١٠	١٠٦٥	٦٠	٤٦	٧١	٥٤	١٣١	١٢,٣
٢٠١١	١٠٣٨	٥٩	٤٧	٦٦	٥٣	١٢٥	١٢
٢٠١٢	١٠١٩	٥٨	٤٦	٦٧	٥٤	١٢٥	١٢,٢
٢٠١٣	١٠٣٥	٥٧	٤٦	٦٨	٥٤	١٢٥	١٢
٢٠١٤	١٠١٠	٥٦	٤٧	٦٢	٥٣	١١٨	١١,٧

المصدر:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع العام / الاعمال العام، القاهرة ، سنوات مختلفة

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع الخاص، القاهرة، سنوات مختلفة

من نحو ٧,٩ ألف جنيه/ سنة في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو٣٢ ألف جنيه في عام ٢٠١٤ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٣٠٠% عنه في العام الأول، بينما أزداد أجر العامل المشتغل في قطاع الصناعة التحويلية من نحو ١١,٣ألف جنيه في عام ٢٠٠٢ ليصل إلى نحو ٥٣,٨ ألف جنيه في عام ٢٠١٤ وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٣٧٦% عنه في العام الأول، وهو ما يشير إلى أن أجر العامل المشتغل في صناعة النسيج أصبح يمثل ما يقرب من ٥٩,٥% من أجر العامل المشتغل في قطاع الصناعات التحويلية في عام ٢٠١٤ مقابل نسبة بلغت نحو ٧٠% من أجر العامل المشتغل بالقطاع الأخير فى عام ٢٠٠٢ ، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٩/١).

جدول رقم (٨/١) الأجور فى صناعة النسيج، ووزنها النسبى في إجمالى الأجور بقطاع الصناعات التحويلية في السنوات (٢٠٠٢ - ٢٠١٤)

السنوات	أجور العمالة بقطاع الصناعة	اجور العمالة بصناعة النسيج (بالمليون)					
		ق.ع/أ		ق.خ		جملة	
		عدد	%	عدد	%	عدد	% من إجمالى اجور العمالة بقطاع الصناعة
٢٠٠٢	١١١٠٢	١٠٠٩	٦١	٦٤٤	٣٩	١٦٥٣	١٤,٩
٢٠٠٣	١١٧٠٨	١٠٤٧	٦١	٦٥٤	٣٩	١٧٠١	١٤,٥
٢٠٠٤	١٢٩٦٣	١١٠٦	٦٦	٥٥٥	٣٤	١٦٦١	١٢,٨
٢٠٠٥	١٣٧٩٠	١١٣٢	٦٤	٦١٧	٣٦	١٧٤٩	١٢,٦
٢٠٠٦	١٦٤٠٤	١٠٧١	٥٨	٧٦٦	٤٢	١٨٣٧	١١,٢
٢٠٠٧	١٩٠٠٦	١٠٧٣	٥٧	٨٠٨	٤٣	١٨٨١	٩,٩
٢٠٠٨	٢١٩٥٨	١٠٩٧	٥٤	٩١٦	٤٦	٢٠١٣	٩,١
٢٠٠٩	٢٣٨٥٥	١١٤٦	٥٢	١٠٥٥	٤٨	٢٢٠١	٩,٢
٢٠١٠	٢٨٥٢٩	١٢٣٠	٥٥	١٠٠٥	٤٥	٢٢٣٥	٧,٨
٢٠١١	٣٣٣٦٣	١٥٦٢	٦٠	١٠٣٣	٤٠	٢٥٩٥	٧,٧
٢٠١٢	٤٠٥٥٥	١٨٤٠	٥٥	١٤٨٤	٤٥	٣٣٢٤	٨,٢
٢٠١٣	٤٩٦٣٦	٢٠٥٣	٥٩	١٤٢٩	٤١	٣٤٨٢	٧
٢٠١٤	٥٤٣٢٦	٢١٩٧	٥٨	١٥٧٨	٤٢	٣٧٧٥	٦,٩

المصدر:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع العام / الاعمال العام ، القاهرة ، سنوات مختلفة

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع الخاص، القاهرة ، سنوات مختلفة

جدول رقم (٩/١) متوسط أجر العامل بقطاع الصناعة التحويلية وقطاع النسيج (ألف جنيه) خلال السنوات (٢٠٠٢ - ٢٠١٤)

السنوات	متوسط أجر العامل بقطاع الصناعة	متوسط أجر العامل بقطاع النسيج			
		ق.ع/أ	ق.خ	جملة	%
٢٠٠٢	١١,٣	٨,٢	٧,٤	٧,٩	٧٠
٢٠٠٣	١١,٩	٨,٧	٧,٣	٨,١	٦٨
٢٠٠٤	١٣,٢	٩,٥	٦,٩	٨,٤	٦٤
٢٠٠٥	١٤,٢	١٠,٨	٧,٩	٩,٥	٦٧
٢٠٠٦	١٦,٣	١٣	٩,٥	١١,٣	٦٩
٢٠٠٧	١٧,٦	١٤,٧	٩,٤	١١,٨	٦٧
٢٠٠٨	٢٠,٢	١٦,٤	١١	١٣,٤	٦٦
٢٠٠٩	٢٢	١٩,١	١٤	١٦,٣	٧٤
٢٠١٠	٢٦,٨	٢٠,٥	١٤,٢	١٧	٦٣
٢٠١١	٣٢,١	٢٦,٥	١٥,٦	٢٠,٨	٦٥
٢٠١٢	٣٩,٨	٣١,٧	٢٢,١	٢٦,٦	٦٧
٢٠١٣	٤٨	٣٦	٢١	٢٧,٩	٥٨
٢٠١٤	٥٣,٨	٣٩,٢	٢٥,٤	٣٢	٥٩,٥

المصدر:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع العام / الاعمال العام، القاهرة ، سنوات مختلفة

٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع الخاص، القاهرة ، سنوات مختلفة

(٦) المساهمة في التجارة الخارجية السلعية:

تشارك صناعة النسيج في التجارة الخارجية السلعية المصرية على مساري الصادرات، والواردات وإن كانت مشاركتها النسبية في هذا الشأن خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)، وخاصة في السنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧) تبدو آخذه في الإتجاه المتناقص على الرغم من تزايد القيمة السنوية للصادرات، والواردات منها (مع تذبذبات سنوية) خلال هذه الفترة حيث تناقص الوزن النسبى لصادرات الصناعة النسيجية في إجمالى الصادرات السلعية المصرية من نحو ٢٩,٦% في عام ١٩٩٨ لتصل إلى ١١,٧% منها في عام ٢٠١٤، كما أزداد الوزن النسبى للواردات من المنسوجات في إجمالى الواردات السلعية المصرية ليصل إلى نحو ٥,١% في عام٢٠١٤ مقابل نسبة بلغت نحو ٣,١% منها في عام ١٩٩٨، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم(١٠/١)... ومع ذلك تبدو المشاركة الإيجابية لصناعة النسيج في تخفيف العجز في الميزان التجارى السلعي لمصر متواجده، حيث يحقق الميزان التجارى لصناعة النسيج فائض سنوى (بإستثناء اعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣، ٢٠١٤)وإن تباينت قيمته من عام إلى آخر مع التذبذبات السنوية مع أنخفاض هذه المشاركة الإيجابية خلال النصف الأخير من هذه الفترة عنه في النصف الأول منها وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار إليه.

جدول رقم (١٠/١) الصادرات، والواردات المصرية وميزانها التجارى بصناعة النسيج (القيمة بالمليون جنيه)خلال الفتره (١٩٩٨ – ٢٠١٤)

السنوات	إجمالى الصادرات والواردات السلعية			الصادرات والوردات بصناعة النسيج				الميزان التجارى
				الصادرات		الواردات		
	الصادرات	الواردات	الميزان التجارى	قيمة	%	قيمة	%	
١٩٩٨	١١٠٤٤	٥٦٠٢٦	٤٤٩٨٢-	٣٢٧٢	٢٩,٦	١٧٣٤	٣,١	١٥٣٨
١٩٩٩	١٢١٦٥	٥٤٣٩٩	٤٢٢٣٤-	٣٠٣٥	٢٤,٩	١٤٦١	٢,٧	١٥٧٤
٢٠٠٠	١٦٣٩٦	٤٨٦٤٥	٣٢٢٤٩-	٣٢٤٣	١٩,٨	٩٩٢	٢	٢٢٥١
٢٠٠١	١٦٤٩٨	٥٠٦٥٩	٣٤١٦١-	٢٨٨١	١٧,٥	١٠٦٥	٢,١	١٨١٦
٢٠٠٢	٢١١٤٥	٥٦٤٨٢	٣٥٣٣٧-	٣٦٢٣	١٧,١	١١١١	٢	٢٥١٢
٢٠٠٣	٣٦٨١٢	٦٥٠٨٣	٢٨٢٧١-	٥٣٦٦	١٤,٦	١٦٤٤	٢,٥	٣٧٢٢
٢٠٠٤	٤٧٦٧٨	٧٩٧١٦	٣٢٠٣٨-	٦٢٤٣	١٣,١	٢٧٥٧	٣,٥	٣٤٨٦
٢٠٠٥	٦١٦٢٥	١١٤٦٨٨	٥٣٠٦٣-	٣٧٧٠	٦,١	٢٨٨٠	٢,٥	٨٩٠
٢٠٠٦	٧٨٨٦٤	١١٨٤٨٤	٣٩٦٢٠-	٣١٢٥	٣,٩	٣٠٨٩	٢,٦	٣٦
٢٠٠٧	٩١٢٥٦	١٥٢٥٨٦	٦١٣٣٠-	٣٦٨٠	٤	٣٣٠٦	٢,١	٣٧٤
٢٠٠٨	١٤٣٠٢٧	٢٨٧٧١٧	١٤٤٦٩٠-	١٠١٥٥	٧	١٣٣٥٣	٤,٦	٣١٩٨-
٢٠٠٩	١٣٤٨٧٤	٢٤٩٩٦٤	١١٥٠٩٠-	١٣٧٦٥	١٠,٢	١٣٦١١	٥,٤	١٥٤
٢٠١٠	١٥٤٨٤٨	٣٠٠٣٤٤	١٤٥٤٠٦-	١٧٥٣٨	١١,٣	١٦٤٧٠	٥,٤	١٠٦٨
٢٠١١	١٨٢٦٠٨	٣٧٠١٥٦	١٨٧٥٤٨-	١٩١٥٣	١٠,٤	١٧٤٣٦	٤,٧	١٧١٧
٢٠١٢	١٧٨٥١٢	٤٣٣٦٩٨	٢٥٥١٨٦-	١٧٦٨٨	٩,٩	١٨١٠٩	٤,٢	٤٢١-
٢٠١٣	١٩٧٧٢٠	٤٥٥٩٩٨	٢٥٨٢٧٨-	٢١٣٢١	١٠,٨	٢٢١٣٤	٤,٨	٨١٣-
٢٠١٤	١٩٥٢٨٠	٥٢٣٤٤٦	٣٢٨١٦٦-	٢٢٩٤٨	١١,٧	٢٦٧٦٦	٥,١	٣٨١٨-

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، القاهرة ، أعداد مختلفة.

(٧) المؤسسات والأجهزة ذات الصلة أو المعنية بصناعة النسيج، ودورها في دعم أو تطوير هذه الصناعة

(١/٧) صندوق دعم الغزل والنسيج

يقوم نشاط الصندوق على معاونة المنشآت المنتجة في حل مشاكلها الإنتاجية، ورسم السياسات الخاصة بها إلى جانب المساعدة في توجيه نشاطها بما يتلائم مع إحتياجات التصدير. وفي سبيل ذلك يتضمن نشاط الصندوق ما يلى:[١]

- الوقوف على ظروف التعامل الخارجى من جوانبه الإقتصادية والتجارية، والقوانين واللوائح النقدية والتنظيمية المحلية الجارية وا ٍتفاقات التجارة والدفع واجبة التطبيق.
- تحديد ومراقبة أسعار التصدير لضمان ملائمة الأسعار السائدة في الأسواق الخارجية على ضوء العديد من الإعتبارات من بينها مستوى الأسعار المنافسة للسلعة المصدرة في الدولة المستوردة، وأسعار بيع الشركات الوطنية المناظرة لها، والكميات السابق التعاقد عليها وطريقة الدفع وفترة التسليم، وذلك بغرض تجنب المنافسة الضارة التى قد تنشأ بين الشركات الوطنية في السوق الواحدة المستوردة.
- متابعة تنفيذ الشركات المصدرة لتعاقداتها في المواعيد المحددة لتجنب تراكم الكميات غير المنفذة وتداخل أسعارها مع أسعار العقود الجديدة.
- متابعة شكاوى المستوردين من عدم الإلتزام بمواعيد التسليم، والتأكد من الإستفادة القصوى من الحصص المقررة للصادرات في الأسواق الخارجية.
- تقديم القروض للمصانع للمساعدة في تطوير نشاطها.

(٢/٧) جهاز التمثيل التجارى

تعد صناعة الغزول والمنسوجات من بين الأنشطة المستفيدة من جهاز التمثيل التجارى والذى يهدف إلى فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات المصرية والعمل على زيادتها من خلال ممارسته للأنشطة التالية:[٢]

- دراسة السوق الخارجية من حيث أوضاعها وتطوراتها الإقتصادية وا ٍحتياجاتها ونقل المعلومات المتصلة بذلك إلى قطاعات الإنتاج والتصدير المصرية وتقديم المشورة إلى هذه القطاعات حول أسلوب الإستفادة من هذه الأسو اق وتطوير وتهيئة الإنتاج من أجل التصدير.

---

[١] صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج، التعريف بالصندوق، اليوبيل الفضى للصندوق.

[٢] عمر رمزى ، تأثير العولمة على الإستراتيجيات التسويقية لصادرات الملابس الجاهزة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١.

- توفير المعلومات الكافية للمصدرين من خلال النشرة الأسبوعية المختصة بالمعلومات الإقتصادية والمناقصات، وكذلك الدراسات التسويقية.
- عقد الندوات وورش العمل لتيسير عمل المصدرين.

(٣/٧) غـرفة الصناعات النسيجية:

وهى عضو إتحاد الصناعات المصرية، وعضو الإتحاد الدولى لمنتجى المنسوجات، ويشتمل تنظيمها سبعة شعب متخصصة، تهدف إلى ما يلى:[١]

- رعاية مصالح أعضاءها وتمثيلهم أمام الجهات الرسمية والمحافل الدولية.
- تقديم خدمات للمعاونة في تطوير الصناعات النسيجية في مختلف فروعها وتخصصاتها.
- توفير المعلومات اللازمة للأعضاء والمتعلقة بالصناعات النسيجية.
- تقديم خدمات مساعدة لتعظيم القدرة التنافسية والتسويقية للصناعات النسيجية.

(٤/٧) مركز تحديث الصناعة

تعد صناعات الغزل والنسيج من بين الصناعات الرئيسية المستهدفة والمستفيدة من مركز تحديث الصناعة والذى يعد الأداة الرئيسية المعبرة عن رؤى الحكومة المصرية لتطوير القطاع الصناعى وتنافسيته على المستوى العالمى، وذلك من خلال توفير المناخ الملائم وتمكين القطاع الخاص من القيام بدور فعال في تحقيق التنمية الصناعية والإقتصادية، وذلك بتقديم الدعم للمنشآت الصناعية طبقا لإحتياجاتها التنموية ووضع البرامج الشاملة لزيادة قدرتها التنافسية، ومتضمناً في ذلك الكثير من الجوانب والمتمثلة في تنمية الموارد البشرية، وتنمية الصادرات، والإبتكارات والبحوث والتطوير، والجودة والتمويل، ونقل التكنولوجيا، وتوفير المعلومات.

(٥/٧) صندوق تنمية الصادرات

أنشى الصندوق بموجب القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢

أهدافه:

- زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته.
- رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمية.
- العمل على خفض أعباء عمليات التصدير.

(٦/٧) جهاز حماية المستهلك

تم إنشاء جهاز حماية المستهلك بموجب القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦.

---

[١] غرفة الصناعة النسيجية، ورقة تعريفية، القاهرة، ٢٠٠٦.

أهــدافه:

- وضع الخطط وبرامج العمل لحماية حقوق المستهلك وتعزيزها وتنميتها.
- تلقى الشكاوى من المستهلكين والجمعيات والتحقيق فيها.
- دراسة الاقتراحات والتوصيات التى ترد إلى الجهاز فيما يتصل بحقوق المستهلك وا عداد البحوث والدراسات الخاصة بها.

(٧/٧) جهاز حماية المنافسة

أنشى جهاز حماية المنافسة بموجب القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الأحتكارية.

أهــدافه:

- إبداء الرأى لمجلس الوزراء في تحديد سعر بيع منتج أساسى أو أكثر لفترة زمنية محددة.
- التحقيق في الشكاوى التى ترد إليه في حالة وجود مخالفات لقانون حماية المنافسة على أن تكون مدعمة بالمستندات المؤيدة للشكوى ويتم استيفاء كافة المستندات خلال تسعين يوما من تاريخ الشكوى.
- اصدار النشرات الدورية التى تتضمن القرارات والتوصيات والاجراءات والتدابير التى يتخذها الجهاز.

(٨/٧) المجلس الوطنى للتنافسية

أهــدافه:[1]

- تحديد درجة تنافسية مصر على المستويين الاقليمى والدولى.
- إصدار تقارير دورية عن درجة تنافسية مصر، مع لفت الانتباه إلى الجوانب ذات الصلة بالتنمية المستدامة.
- التعامل مع الأطراف المعنية من جانب الحكومة والقطاع الخاص، والمجتمع المدنى.
- تشجيع التقارير الدولية كمراجع من قبل مختلف الأطراف المعنية.
- بدء دراسات التنافسية الموجهة إلى قطاعات بعينها والتشجيع على اجرائها.

(٩/٧) جمعيات رجال الأعمال

بالإضافة إلى التنظيمات المشار إليها هناك أيضا جمعيات رجال الأعمال التى تقوم على تقديم الخدمات اللازمة لأعضاءها من أجل تطوير الإنتاج، وتسويقه، وتنمية الصادرات إلى الأسواق الخارجية.

---

[1] المجلس الوطنى للتنافسية- تقرير التنافسية المصرية ٢٠٠٣/٢٠٠٤، القاهرة.

الفصل الثانى : الإنتاجية في صناعة النسيجالمصرية

١- تمهيد:

تعد الإنتاجية الهدف الرئيسي لأى نشاط إقتصادى والتى على أساسها يمكن تحديد وتقييم درجة الإستفادة من الموارد البشرية والمادية وصولاً إلى تحقيق الكفاية الإقتصادية في جميع الأنشطة. فالإنتاجية تعتبر من أهم محددات التنمية والمصدر الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية على مستوى كل من المؤسسة والإقتصاد الكلى[1]. فعلى مستوى المؤسسة، يساهم تحسين الإنتاجية في تعزيز القدرة التنافسية السعرية من خلال الضغط على التكلفة والارتقاء بأداء المؤسسة إلى مستويات أرفع تمكنها من مجابهة مختلف التحديات. ولهذا جاء هدف هذا الفصل من الدراسة في التعريف بمفهوم الإنتاجية ومؤشراتها، ونتائج قياس هذه المؤشرات لقطاع صناعة النسيج المصرية.

٢- مفهوم الإنتاجية، ومؤشراتها:

تقوم العملية الإنتاجية في أى من الأنشطة على تحويل الموارد أو المدخلات المستخدمة إلى مخرجات أو منتجات سلعية أو خدمية، وبذلك يمكن تعريف الإنتاجية على إنها معدل تحويل المدخلات المستخدمة إلى المنتج السلعي أو الخدمي المستهدف، والذى يعبر عنه في أبسط الصور بمقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من المدخلات المستخدمة. ويغلب التعبير عن هذا المفهوم، إما في صورة مؤشرات جزئية تعبر عن إنتاجية أحد عوامل الإنتاج (رأس مال أوعمل) أو في صورة كلية تعبر عن إنتاجية جملة عوامل الإنتاج. وهنا أيضا يمكن التمييز ما بين مفهوم الإنتاجية المتوسطة، ومفهوم الإنتاجية الحدية، حيث يعبر المفهوم الأول عن متوسط إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ثم متوسط الأداء الحالى، بينما يعبر مفهوم الإنتاجية الحدية عن التغيرات في الإنتاج والناشئة عن التغيرات في إستخدام عوامل الإنتاج، ومن ثم تعبيرها عن معدلات النمو في الإنتاجية.

وتبدأ أولى خطوات حساب هذه المؤشرات بتوفير البيانات اللازمة حول مقادير الإنتاج والمدخلات المستخدمة، والتى يمكن إستخدامها مباشرة في حساب هذه المؤشرات أو إستخدامها في تقدير دوال الإنتاج، ومن ثم في حساب بعض المؤشرات الأخرى... وتعد الحسابات القومية أو المسوحات القطاعية (صناعية، أو زراعية ... ألخ) أو المنشآت المستهدفة بقياس إنتاجيتها هى مصدر هذه البيانات. ولهذه الخطوة صعوبتها والممثلة في تحديد القياس الصحيح للمدخلات المستخدمة في

---

[1] ستينه جان نورا، أمل القرن العشرين، ترجمة عبد الحميد الكاتب، بيروت، منشورات عويدان، ١٩٦٦.

العملية الإنتاجية حيث لا تتوقف فاعلية مدخلات العملية الإنتاجية على المقادير المستخدمة منها فقط بل أيضا على خصائص وجودة هذه المدخلات.... ففي حالة مدخل العمل، وعلى سبيل المثال، يلزم تصنيف قيمة العمل المستخدم بمقياس جودة العمل وبالتغيرات التى تحدث في هيكل العمالة عبر الزمن. فساعات العمل قد لا تكون متجانسة، حيث يتوقف الإنتاج على مواصفات ووظائف العمالة المستخدمة، وهو ما قد يستلزم تقسيم قوى العمل المستخدمة إلى مجموعات وفقا لخصائص المستويات المختلفة منها (مثل السن، والتعليم، والجنس) ثم ترجيح ساعات العمل بمؤشرات الجودة الإنتاجية مثل مستوى الأجور... أما في حالة رأس المال فقد يشار إليه بمفهوم الثروة من الأصول الرأسمالية المتاحة (والذى يستخدم في تحليل الميزانية) أو يشار إليه بمفهوم خدمات رأس المال، والذى يعد الأكثر ملائمة في تقدير دوال الإنتاج، والإنتاجية... وقد يكون تقدير قيمة الأصول الرأسمالية من السهولة، إلا أن تقدير قيمة خدماتها له صعوباته، حيث تقدر بقيمتها الإيجارية والتى يدفعها المستأجر لهذه الأصول، والتى يصعب عادة ملاحظتها في السوق، ومن ثم تأتى الحاجة إلى تقديرها... ومع إرتباط القيمة الإيجارية لهذه الأصول بأسعارها أو قيمتها، فيغلب تقدير قيمة خدماتها، وفقا لمعدلات إهلاكها، والفرص البديلة للإستثمار في هذه الأصول، حيث يعبر عن القيمة الإيجارية لهذه الأصول (قيمة خدمات رأس المال) بالقسط السنوي للإهلاك، وتكلفة الفرصة البديلة للإستثمار بها، والذى يعبر عنها غالباً بسعر الفائدة على الودائع الإستثمارية[1].

ويمكن قياس المؤشرات الجزئية للإنتاجية بشكل مباشر حيث يقاس متوسط الإنتاجية لأى من عوامل الإنتاج بقسمة قيمة الإنتاج (بالأسعار الثابتة) على المقدار المستخدم من عامل الإنتاج في حالة المشاهدة الواحدة، أو بقسمة متوسط قيمة الإنتاج على متوسط المقادير المستخدمة من عامل الإنتاج في حالة المشاهدات المتعددة... أما مؤشر الإنتاجية الحدية لأى من عوامل الإنتاج فيمكن حسابه للفترة ما بين مشاهدتين بقسمة التغير في قيمة الإنتاج (بالأسعار الثابتة) على التغير في مقدار عامل الإنتاج المستخدم... كما يمكن تقدير الإنتاجية الحدية لعامل الإنتاج في حالة تعدد المشاهدات بقسمة متوسط التغير في الإنتاج على متوسط التغير في المقدار المستخدم من عامل الإنتاج... وفي حالة توافر البيانات التى تساعد على تقدير دوال الإنتاج فيمكن حساب مؤشرالإنتاجية الحدية لكل من عوامل الإنتاج (الممثلة في الدالة)، بأخذ التفاضل لدالة الإنتاج... أما بالنسبة لمؤشرات الإنتاجية الكلية للعوامل المستخدمة، فإن الأمر يستلزم حساب جملة الإستخدامات من عوامل الإنتاج، وكذلك جملة الإنتاج في حالة تعدد منتجات العملية الإنتاجية. ولهذا الغرض تستخدم الأرقام القياسية في هذه الحسابات، حيث يتم ترجيح مقدار كل من عوامل الإنتاج وفقا لنصيبها النسبى في إجماليالإستخدامات منها عند نقطتى

[1] OECD, Measuring Productivity, OECD manual, OECD, 2001.

الأساس والمقارنة، كما يتم ترجيح مقادير كل من المنتجات في جملة الإنتاج بالنصيب النسبى لكل منها في جملة الإنتاج عند نقطتى الأساس والمقارنة... وفي هذا الشأن يعد كل من رقمى فيشر القياسى، وتورنفست القياسى من المؤشرات الشهيرة الإستخدام في هذه الحسابات لما تتميز به من خواص إحصائية وا إقتصادية مرغوب توافرها في الأرقام القياسية، ومع حساب كل من جملة الإنتاج، وجملة الإستخدامات من عوامل الإنتاج، وفقا لأى من الرقمين القياسيين المشار إليهما يمكن حساب مؤشر متوسط الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بقسمة الرقم القياسى لجملة الإنتاج على الرقم القياسى لجملة الإستخدامات... كما يحسب مؤشر الإنتاجية الحدية لجملة العوامل بطرح لوغاريتم رقم جملة إستخدامات الموارد من لوغاريتم رقم جملة الإنتاج.[1]

٣- منهجية ونتائج قياس الإنتاجية:

تستند الدراسة في تقديراتها لمقادير الإنتاج والمدخلات المستخدمة في صناعة النسيج، ومن ثم تقديراتها لمؤشرات الإنتاجية في هذه الصناعة، على البيانات المتاحة في المسوحات القطاعية لهذه الصناعة، خاصة تلك المتصلة بإحصاء الإنتاج الصناعي السنوي، وغيرها من الإحصاءات الأخري ذات الصلة والمنشورة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء...

ويقوم هذا المصدر بنشر بياناته المستخلصة من هذه المسوحات في صورتها القيمية (دون الكمية في غالبية الأحوال(وبالأسعار الجارية) وهو ما يتطلب من الدراسة خصم القيمة الجارية لكل من الإنتاج، والمدخلات المستخدمة بسعر الخصم المناسب لجعلها تعبر عن التغيرات الكمية السنوية في مقادير الإنتاج والمدخلات المستخدمة (وفقا لأسعارها الثابتة)... ولهذا الغرض فقد استندت الدراسة على الأرقام القياسية لسعر الجملة للغزول والمنسوجات كسعر خصم للقيم الجارية من إنتاج هذه الصناعة، ومستلزمات الإنتاج السلعية المستخدمة بها، كما أستخدم الرقم القياسى لسعر الجملة للوقود والكهرباء كسعر خصم للقيم الجارية لمقدار الإستخدامات منها في هذه الصناعة، بينما أستخدم الرقم القياسى لمعدل التضخم في خصم القيم الجارية للمستلزمات الخدمية والسلعية الأخرى... أما في حالة العمالة (ولغرض تضمين أجورها في التكلفة الكلية للإنتاج) فقد أستخدم رقم قياسى يعبر عن التغيرات الحقيقية في الأعداد السنوية للمشتغلين في هذه الصناعة كسعر خصم للقيم الجارية لأجورها السنوية (جدول رقم (٤) بالمرفقات)... ويتبقى هناك تقدير تكلفة خدمات رأس المال والتى تناولت الدراسة تقديرها بقيم جارية تعادل قيمة القسط السنوى لإهلاك الأصول الثابتة بهذه الصناعة مع إضافة هامش من قيمة هذه

---

[1] D.S. Prasada Rao, Efficiency and productivity measurement, index Numbers, school of Economics, University of Queens Land Australia.

الأصول يعبر عن تكلفة الفرصة البديلةللأصول المستخدمة وبما يعادل سعر الفائدة على الودائع الإستثمارية والذى يتراو ح ما بين ٨,٥%، ١٢,٢٥% خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠١٣.

وفي إطار البيانات المتاحة عن الإنتاج والمدخلات المستخدمة في هذه الصناعة بقيمها الجارية والمبينة بالجدول رقم (٣)بالمرفقات، وا ستناداً على الأرقام القياسية للأسعار والمشار إليها من قبل جاءت تقديرات الدراسة للقيم السنوية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٨ لكل من الإنتاج، والمدخلات المستخدمة خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠١٣، وبعد حسابها على أساس متوسط متحرك لفترة ٣ سنوات بغرض التخفيف من التقلبات السنوية الحقيقية بها والناشئة عن التقلبات في أعداد المنشآت الإنتاجية، والطاقات الإنتاجية المستغلة والعاطلة بها وعلى النحو المشار إليه بالفصل الأول من الدراسة.... ويشير الجدول رقم (١/٢) إلى المتوسط السنوى المتحرك لكل من الإنتاج، ومدخل رأس المال الممثل لتكلفة مستلزمات الإنتاج، وتكلفة خدمات رأس المال، ثم تكلفة عنصر العمل في هذه الصناعة خلال السنوات المشار إليها...

جدول رقم (١/٢) المتوسط السنوى المتحرك* لكل من الإنتاج، وتكلفة مدخلات الإنتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٨ في صناعة النسيج خلال الفترة ١٩٩٨ -٢٠١٣

السنوات	الإنتاج	تكلفة مدخلات الإنتاج		الأرقام القياسية (الفترة (١)) = ١٠٠		
	(مليون جنيه)	رأس المال (مليون جنيه)	العمل (مليون جنيه)	الإنتاج	رأس المال	العمل
١	٧٥٠٩	٥٨٤٧	١٤٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢	٦٨٩٣	٥٥٦٤	١٤٧٤	٩١,٧	٩٥,١	٩٨,٣
٣	٦٨٢٠	٥٣٠٣	١٤٣٦	٩٠,٨	٩٠,٦	٩٥,٧
٤	٧٥٤٦	٥٥٥٤	١٤٢٩	١٠٠,٤	٩٤,٩	٩٥,٣
٥	٧٣٧٩	٥٣٩٢	١٤١٥	٩٨,٢	٩٢,٢	٩٤,٣
٦	٧٠١٥	٥١٩٤	١٣٥٣	٩٣,٤	٨٨,٨	٩٠,٢
٧	٦٣٥٨	٤٦٧٥	١٢٤٤	٨٤,٦	٧٩,٩	٨٢,٩
٨	٦٣٦٠	٤٧٠١	١١٥٦	٨٤,٦	٨٠,٤	٧٧,١
٩	٦٥٩٩	٤٩٣٥	١٠٨١	٨٧,٨	٨٤,٤	٧٢,١
١٠	٦٥٣٩	٥١٣٩	١٠٧١	٨٧,٠	٨٧,٨	٦٧,٨
١١	٦٦٠٠	٥١٢٧	٩٥٢	٨٧,٨	٨٧,٦	٦٣,٥
١٢	٦٣٣٢	٤٧٤٧	٨٩٦	٨٤,٣	٨١,١	٥٩,٧
١٣	٥٨٣٥	٤٦١٠	٨٧٣	٧٧,٧	٧٨,٨	٥٨,٢

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول ارقام (٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩) بالمرفقات.

* متوسط سنوى لفترة ٣ سنوات تبدأ بالفترة (١٩٩٨-٢٠٠٠).

وتعكس هذه المتوسطات وجود الإتجاه العام المتناقص لكل من الإنتاج، وتكلفة المدخلات المستخدمة في هذه الصناعة خلال هذه السنوات، وا ن كان يبدو بمعدلات متباينة حيث يتناقص متوسط الإنتاج السنوى عن مستواه في فترة السنوات الثلاث الأولى (١٩٩٨-٢٠٠٠) ليصل إلى ما يقرب من ٧٨% من مستواه في هذه الفترة خلال فترة الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠١١-٢٠١٣)، كما تناقص المتوسط

السنوى لتكلفة المدخلات الرأسمالية المستخدمة وبمعدل متقارب مع تناقص الإنتاجالسنوى، بينماتناقصت تكلفة العمالة المستخدمة بمعدلات تبدو أكبر، حيث تناقص المتوسط السنوى لهذه التكلفة خلال فترة الثلاث سنوات الأخيرة ليصل إلى ما يقرب من ٥٨,٢% من مستواها في فترة الثلاث سنوات الأولى، وذلك على نحو ما تعكسه الأرقام القياسية لكل من الإنتاج، وتكلفة المدخلات المستخدمة والمبينة بالجدول سابق الذكر. ومع هذه التقديرات تستخلص الدراسة كل من مؤشرات الإنتاجية الجزئية، والإنتاجية الكلية، وعرض نتائج القياس فيما يلى:

(١/٣) مؤشرات الإنتاجية الجزئية:

وتتضمن هذه المؤشرات كل من متوسط الإنتاجية، والإنتاجية الحدية لرأس المال، والعمل في هذه الصناعة، وفقا للطريقة المشار إليها من قبل، حيث جاءت النتائج على النحو التالى:

(أ) متوسط الإنتاجية:

إن وجود الإتجاه العام لتناقص إنتاج هذه الصناعة وبمعدلات أقل عن معدل تناقص التكلفة الرأسمالية والأجور بها وعلى النحو المبين من قبل فيه من الدلالات التى تعكس تحسن متوسط إنتاجية كل من رأس المال والعمل وا ٍن كان تحسن متوسط إنتاجية العمل يبدو أكثر عنه في حالة رأس المال، وقد يشير إلى ذلك الأرقام القياسية لمتوسط إنتاجية كل من رأس المال، والعمل خلال السنوات المشار إليها من قبل حيث تعكس تحسن متوسط إنتاجية رأس المال خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٩ وبنسبة مستقره تتراوح ما بين ٥%، ٦% تقريباً عن ما كانت عليه في فترة الثلاث سنوات الأولى، وحيث تراجعت فيما بعد لتصل إلى نفس مستوى الفترة الأولى... أما متوسط إنتاجية العمل فقد سجلت تحسنا تدريجياً، وبمعدلات أكبر خاصة في النصف الأخير من الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣) حيث وصلت في فترة الثلاث سنوات الأخيرة إلى مستوى يقترب من ١٣٣,٤% من مستواها في فترة الثلاث سنوات الأولى، وذلك على نحو ما تشير إليه الأرقام القياسية لمتوسط الإنتاجية والمبينة بالجدول رقم (٢/٢). كما أن حساب معلمات الإتجاه العام لكل من الإنتاج وتكلفة رأس المال، والعمل (مع الزمن) خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠١٣ تشير إلى تناقص الإنتاج بمعدل سنوى بلغ ١,٥٤%، كما تناقصت تكلفة رأس المال بمعدل مماثل تقريبا بلغ نحو ١,٦% سنويا، بينما تناقصت تكلفة عنصر العمل بمعدل سنوى أكبر بلغ نحو ٤,٨%، وهو ما يشير ضمنيا إلى نمو متوسط إنتاجية العمل خلال هذه السنوات بمعدل مستو ي يبلغ نحو ٣,٢٦% في المتوسط ، بينما يمكن توصيف الإتجاه العام للإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالجمود خلال هذه السنوات.

جدول رقم (٢/٢) متوسط الإنتاجية السنوية لعوامل الإنتاج في صناعة النسيج وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٨ خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

السنوات	متوسط إنتاجية عوامل الإنتاج (جنيه)		الأرقام القياسية (الفترة (١)= ١٠٠)	
	رأس المال	العمل	رأس المال	العمل
١	١,٢٨٤	٥,٠٠٩	١٠٠	١٠٠
٢	١,٢٣٨	٤,٦٧٦	٩٦,٤	٩٣,٣
٣	١,٢٨٦	٤,٧٤٩	١٠٠,١	٩٤,٨
٤	١,٣٥٨	٥,٢٨٠	١٠٥,٧	١٠٥,٤
٥	١,٣٦٨	٥,٢١٤	١٠٦,٥	١٠٤,١
٦	١,٣٥٠	٥,١٨٤	١٠٥,١	١٠٣,١
٧	١,٣٦٠	٥,١١٠	١٠٥,٨	١٠٢,١
٨	١,٣٥٢	٥,٥٠١	١٠٥,٣	١٠٩,٨
٩	١,٣٣٧	٦,١٠٤	١٠٤,١	١٢١,٨
١٠	١,٢٧٢	٦,٤٢٩	٩٩,٠	١٢٨,٣
١١	١,٢٨٧	٦,٩٣٢	١٠٠,٢	١٣٨,٣
١٢	١,٣٣٣	٧,٠٦٦	١٠٣,٨	١٤١,٠
١٣	١,٢٦٥	٦,٦٨٣	٩٨,٥	١٣٣,٤

المصدر: حسبت من الجدول رقم (١/٢) بالدراسة.

إن تحسن متوسط إنتاجية العمل بهذه الصناعة، وخلال السنوات المشار إليها قد يبرر بتزايد حصة منشآت القطاع الخاص في الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة، والتى تتصف بصغر الحجم، ومن ثم وجود كفاءة الإدارة مع وجود الإتجاه العام بهذه المنشآت نحو التوسع في الطاقة الإنتاجية للمنشأة بمعدل أكبر من معدل النمو في أعداد المشتغلين بها، وعلى نحو ما يمكن استخلاصه من العرض بالفصل الأول من الدراسة... أما جمود متوسط الإنتاجية المتوسطة لرأس المال خلال هذه السنوات قد يفسر بتقادم الآلات والمعدات وتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة خاصة في حالة منشآت القطاع العام والتى توصف بإرتفاع نسبة الطاقات الإنتاجية العاطلة بها، وعلى النحو المبين بالفصل الأول.

(ب) <u>الإنتاجية الحدية</u>:

وبالنسبة لحساب مؤشرى الإنتاجية الحدية لكل من رأس المال، والعمل في هذه الصناعة، أستخدمت الدراسة دالة كوب- دوجلاس المعروفة في تحليل الإنتاج، ومن ثم إشتقاق الإنتاجية الحدية لكل منهما، وذلك إستناداً على القيم السنوية (بالأسعار الثابتة) لكل من المتغيرات الثلاث (جدول رقم ١/٢) حيث تأتى صورة الدالة المستخدمة على الشكل التالى:

$$Y = AK^{\alpha} L^{B}$$
$$Logy = \log A + a\log K + B\log L$$

حيث:

Y = الإنتاج، K = تكلفة رأس المال، L = تكلفة العمل

a = المرونة الإنتاجية لعنصر رأس المال ،

B = المرونة الإنتاجية لعنصر العمل ،

هذا وبتطبيق هذه الدالة جاءت معلماتها على النحو التالى:

(١) معامل الإرتباط المقصود (R) = ٠,٩٢٦

(٢) معامل التحديد (R^2) = ٠,٨٥٧

(٣) معامل التحديد المعدل = ٠,٨٢٨

(٤) الخطأ المعيارى للتقدير = ٠,٠٣١٢٥

(٥) F = ٢٩,٨٨٨

(٦) معنوية F = ٠,٠٠٠

(٧) المرونة الإنتاجية لعنصر رأس المال (a)= ٠,٦٦٥

- اختبار المعنوية لمرونة رأس المال (F) = ٠,٠٠٤

(٨) المرونة الإنتاجية لعنصر العمل (B) = ٠,١١٨

- اختبار المعنوية لعنصر العمل (T) = ٠,١١٥

وفي ضوء المعلمات السابقة يمكن تحديد نتائج تطبيق الدالة المشار إليها فيما يلى:

(١) إن الدالة المشار إليها مقبولة إحصائيا وبمعنوية عالية للتعبير عن العلاقة بين الإنتاج والمدخلات الإنتاجية (قيمة ومعنوية إختبار F).

(٢) إن ما يقرب من ٨٣% من التغيرات في الإنتاج مرجعها التغيرات في كل من مدخلى رأس المال والعمل، وأن ما يقرب من ١٧% من تغيرات الإنتاج ترجع إلى عوامل أخرى. (معامل التحديد المعدل).

(٣) إن الإنتاجية الحدية لرأس المال تبلغ ٠,٦٦٥، وبمستوى معنوية مرتفعة، وبما يشير إلى أن زيادة رأس المال بنسبة ١% مع ثبات الإستخدامات من العمل تؤدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٠,٦٦٥% (المرونة (a) ومستوى معنوياتها)، ومن ثم وجود الإنتاجية الحدية لرأس المال فيما يسمى بمرحلة تناقص الغلة، حيث زيادتها وبمعدلات متناقصة (المرونة موجبة وأقل من الواحد الصحيح).

(٤) إن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تبلغ ٠,١١٨ وبمستوى معنوية يكاد يقترب من ٠,١٠، وبما يشير إلى أن زيادة الإستخدامات من العمالة بنسبة ١% مع ثبات الإستخدامات من رأس المال تؤدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة ٠,١١٨%، ومن ثم وجود الإنتاجية الحدية للعمالة في مرحلة تناقص الغلة حيث زيادتها وبمعدلات متناقصة.

(٥) إن صناعة النسيج المصرية تمر بمرحلة تناقص الغلة حيث يبلغ مجموع المرونة الإنتاجية لكل من رأس المال والعمل نحو ٠,٧٨٠، وبما يشير إلى أن زيادة الإستخدامات من عنصرى رأس المال والعمل معا وبنسبة ١% تؤدى إلى زيادة إنتاج الصناعة بنسبة ٠,٧٨%.

(٦) إن صناعة النسيج المصرية تعد كثيفة رأس المال حيث تزيد نسبة المرونة الإنتاجية لرأس المال/المرونة الإنتاجية للعمل عن الواحد الصحيح ٠,٦٦٥ / ٠,١١٨ = ٥,٦

(٢/٣) مؤشرات الإنتاجية الكلية:

وهى تتضمن أيضا كل من مؤشرى الإنتاجية المتوسطة، والحدية لجملة مدخلات العملية الإنتاجية من رأس مال وعمل، حيث تناولت الدراسة حساب كلا من المؤشرين باستخدام الأرقام القياسية لتورنفست وبالطريقة المشار إليها من قبل، وجاءت النتائج على النحو التالى:

(أ) متوسط الإنتاجية الكلية:

تعكس حسابات الأرقام القياسية لتورنفست ولكل من الإنتاج، وإجمالي الاستخدامات من المدخلات الإنتاجية وجود الاتجاه العام لتناقص كل منهما، وإن كان بمعدلات متباينة، حيث تناقص الإنتاج (مع وجود التذبذبات السنوية) ليصل خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠١٠-٢٠١٢) إلى ما يعادل نحو ٩٥% تقريباً من متوسط الإنتاج السنوى خلال فترة الثلاث سنوات الأولى (١٩٩٨-٢٠٠٠)، بينما تناقصت الإستخدامات من المدخلات الإنتاجية (ومع التذبذبات السنوية) لتصل خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى ما يعادل ٨٨%تقريباً من الإستخدامات منها في فتر ة الثلاث سنواتالأولى، وبما

يعكس تناقص الإستخدامات من المدخلات الإنتاجية بمعدل أكبر من معدل تناقص الإنتاج، وبما يشير ضمنياً إلى وجود التحسن في متوسط الإنتاجية الكلية، وعلى النحو الذى يعبر عنه الرقم القياسى لمتوسط الإنتاجية خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠١٢ والمبين بالجدول رقم (٣/٢)، حيث يشير إلى تحسن متوسط الإنتاجية الكلية خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة ليصل إلى مستوى أعلى عنه في فترة الثلاث سنوات الأولى وبنسبة زيادة تقترب من ٨%.

جدول رقم (٣/٢)مؤشرات تورنفست للإنتاجية الكلية
في صناعة النسيج للسنوات ١٩٩٨-٢٠١٢

السنوات	الرقم القياسى للإنتاج		الرقم القياسي للمدخلات المستخدمة		الرقم القياسي لمتوسط الإنتاجية الفترة (١) =١	الإنتاجية الحدية
	بين السنوات المتتالية	الفترة (١) =١	بين السنوات المتتالية	الفترة (١) =١		
١		١		١	١	
٢	٠,٩٦٢٩	٠,٩٦٢٩	٠,٩٨٠٨	٠,٩٨٠٨	٠,٩٨١٧	٠,٠١٧٩-
٣	٠,٩٩٥٣	٠,٩٥٨٤	٠,٩٨١٩	٠,٩٦٣٠	٠,٩٩٥٢	٠,٠١٣٤
٤	١,٠٤٤٠	١,٠٠٠٥	١,٠١٥٤	٠,٩٧٧٩	١,٠٢٣١	٠,٠٢٨٦
٥	٠,٩٩٠٢	٠,٩٩٠٧	٠,٩٨٨٩	٠,٩٦٧٠	١,٠٢٤٥	٠,٠٠١٣
٦	٠,٩٧٨١	٠,٩٦٩٠	٠,٩٨٣١	٠,٩٥٠٧	١,٠١٩٢	٠,٠٠٥-
٧	٠,٩٥٧٣	٠,٩٢٧٦	٠,٩٨٦١	٠,٩٠٨٩	١,٠٢٠٦	٠,٠٠١٢
٨	١,٠٠٠١	٠,٩٢٨٦	٠,٩٩٥١	٠,٩٠٤٥	١,٠٢٦٦	٠,٠٠٥٠
٩	١,٠١٦٠	٠,٩٤٣٤	١,٠١١٥	٠,٩١٤٩	١,٠٣١٢	٠,٠٠٤٥
١٠	٠,٩٩٦١	٠,٩٩٦١	١,٠١٠٢	٠,٩٢٤٢	١,٠٧٧٨	٠,٠١٤١-
١١	١,٠٠٤	١,٠٠٠	٠,٩٩٤٦	٠,٩١٩٢	١,٠٨٧٩	٠,٠٠٩٤
١٢	٠,٩٨٢٠	٠,٩٨٢٠	٠,٩٦٧١	٠,٨٨٩٠	١,١٠٤٦	٠,٠١٤٩
١٣	٠,٩٦٤٥	٠,٩٤٧١	٠,٩٨٨٢	٠,٨٧٨٥	١,٠٧٨١	٠,٠٢٣٧-

المصدر: حسبت من الجدول رقم (١/٢).

(ب) <u>الإنتاجية الحدية</u> :

تخلص حسابات الإنتاجية الحدية لجملة المدخلات المستخدمة في صناعة النسيج وفقا لمعادلة تورنفست إلى أنها تبلغ نحو ٠,١٥% في المتوسط وبما يعبر عن وجود التأثير الإيجابى للتغيير التكنولوجى، أو تحسن مستوى مهارات العاملين والتنظيم والإدارة، وكفاءة إستخدام الموارد (جدول رقم ٣/٢).

(٣/٣) <u>النمو، ومساهمات مصادره المختلفة</u>:

إن نمو الإنتاج أو الناتج ما هو إلا محصلة لنمو الإستخدامات من مدخلات الإنتاج من عمل، ورأس مال إلى جانب التغير التقنى في العملية الإنتاجية.... ولأهمية التغير التقنى في النمو الإقتصادى جاء ما يسمى بمحاسبة النمو بغرض حساب مقدار مساهمة كل من هذه المصادر في النمو الإقتصادى، حيث يحسب مساهمة كل من رأس المال، والعمل[1]... فإذا كانت الحسابات السابقة تبين وجود الإتجاه العام لتناقص كل من المتغيرات الثلاث الأخيرة بمعدل يبلغ نحو ١,٥٤% في حالة الإنتاج، ونحو ١,٦%، ٤,٨% في حالة كل من رأس المال، والعمل على الترتيب، كما تبين هذه الحسابات أيضا أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تبلغ نحو ٠,٦٦٥ كما تبلغ نحو ٠,١١٨ في حالة عنصر العمل، فمع هذه المؤشرات يمكن تقدير معدل التغير التقنى ومساهمات كل من هذه المصادر في نمو إنتاج هذه الصناعة خلال الفترة المشار إليها على النحو الوارد بالجدول رقم (٤/٢)... حيث جاءت تقديرات مساهمة تناقص رأس المال في تناقص معدل النمو في الإنتاج بما نسبته ٦٩%، كما جاءت تقديرات مساهمة تناقص العمالة في تناقص معدل النمو في الإنتاج بنسبة بلغت نحو ٣٦,٨%، وليصل بذلك إجمالى مساهمة التناقص في رأس المال والعمل معاً في تناقص النمو في إنتاج الصناعة نحو ١٠٥,٨%، إلا أن التحسن في الجوانب التقنية للعملية الإنتاجية قد خفف من الإتجاه السلبى للإنتاج وبمساهمته الإيجابية في نمو الإنتاج وبما يعادل ٥,٨%، وليقف النمو السلبى في الإنتاج عند معدل ١,٥٤% سنوياً خلال السنوات المشار إليها.

[1] المعهد العربي للتخطيط ، الإنتاجية وقياسها، جسر التنمية، العدد ٦١، الكويت، مارس ٢٠٠٧.

جدول رقم (٤/٢) مصادر النمو ومساهمتها في تغيرات الإنتاج
بصناعة النسيج خلال السنوات ١٩٩٨-٢٠١٢

مصادر النمو	معدل النمو السنوى (%) (١)	الإنتاجية الحدية (٢)	المساهمة في النمو	
			(١) × (٢)	%
(١) رأس المال	-١,٦	٠,٦٦٥	-١,٠٦٤	٦٩
(٢) العمـل	-٤,٨	٠,١١٨	-٠,٥٦٦	٣٦,٨
(٣) التغير التقنى في العملية الإنتاجية *			+٠,٠٩	-٥,٨
جملة			-١,٥٤	١٠٠

المصدر: حسبت من المؤشرات الواردة في الدراسة.

*** التغير التقنى فى العملية الانتاجية = (١,٠٦٤ + ٠,٥٦٦) - (١,٥٤) = ٠,٠٩**

وأخيراً فإن في العرض السابق لمؤشرات الإنتاجية بهذه الصناعة خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٢) به ما يشير أنها صناعة كثيفة رأس المال، كما به ما يعكس تحسن الإنتاجية المتوسطة، فضلاً عن وجود الإنتاجية الحدية الموجبة للمدخلات الإنتاجية المستخدمة في الصناعة، ومن ثم وجودها في مرحلة تناقص الغلة إلى جانب وجود التغير الإيجابى في الجوانب التقنية للعملية الإنتاجية بها، ومع ذلك فقد سجلت هذه الفترة الزمنية وجود الإتجاه العام لتناقص الإنتاج، وهو ما يرجع وفي المقام الأول إلى وجود الإتجاه العام لتناقص الموارد الرأسمالية والعمالية المستغلة في هذه الصناعة أمام تناقص أعداد المنشأت المشتغلة بها، وذلك فضلاً عن تواضع معدلات النمو في الإنتاجية الكلية للصناعة، وضعف أثر التطورات التقنية في العملية الإنتاجية، على الأنتاجية، وهو ما قد يثير الانتباه إلى أهمية البحث في الأسباب المسئولة عن تناقص أعداد المنشأت المشتغلة في هذه الصناعة، وتحديد الحوافز اللازمة لتشجيع الإستثمار بها، فضلاً عن أهمية البحث في الارتقاء بالجوانب التقنية للعمليات الإنتاجية سواء من حيث جوانبها التكنولوجية، أو التنظيمية والإدارية، و التدريب بغرض تحسين الإنتاجية بمعدلات أعلى، ومن ثم النهوض بهذه الصناعة وتحسين قدرتها على المنافسة.

الفصل الثالث: تنافسية صناعة النسيج

قد تعبر اتجاهات التطور في الانتاجية الجزئية والكلية لصناعة النسيج خلال الفترات المشار إليهاعن القدرة التنافسية لهذه الصناعة، وا ٍن كان ذلك يتوقف، وبطبيعة الحال على درجة نمو انتاجية الصناعة المحلية، بالقياس إلى غيرها من الدول المنافسة، ومع ذلك يبقى هناك من المؤشرات الأخرى التى يمكن أن تعكس القدرة التنافسية لهذه الصناعة، وهو ما سيتم تناوله فيما يلى:

(١) مفهوم التنافسية:

يمكن تعريف التنافسية بأنها[١] قدرة المنشأة على إنتاج السلع والخدمات التى تنجح في اختراق الأسواق الدولية وفي نفس الوقت تزيد دخلها وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة وهذه القدرة تعتمد على عدة عوامل هى:

- مستوى تكاليف المنشأة والذى يتأثر بدوره بالأجور ومستويات أسعار الفائدة وأيضا بالتغيرات في سعر الصرف والذى يساهم بالتالى في تحديد العلاقة بين تكاليف المنشأة المعنية وتكاليف منافسيها في الدول الأجنبية.
- مستوى الإنتاجية حيث أن الزيادة في مستوى الإنتاجية يخفض تكاليف الوحدة.
- جاذبية السلع المعنية للمستهلك العام حيث تعتمد بشكل كبير على نوعية وتصميم السلع المنتجة.
- أهمية جهود البيع وذلك في نطاق الدعاية والإعلان وأعمال مندوبى البيع وخدمات التوزيع ما بعد البيع.

ويمكن التمييز بين أنواع التنافسية[٢] من حيث:

(١/١) تنافسية التكلفة أو السعر: فالمنشأة ذات التكاليف الأرخص تتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل.

(٢/١) التنافسية غير السعرية، وتشمل:

- التنافسية النوعية: وتشمل النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم، وعنصر الإبتكارية. فالمنشأة ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية، والأكثر ملاءمة للمستهلك تتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعراً من سلع منافسيها.

---

[١] معهد التخطيط القومى- دراسة عن الأسواق الخارجية وسبل النفاذ بها – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – رقم (١٧٠)- القاهرة، يونيو٢٠٠٣.

[٢] المعهد العربى للتخطيط – تقرير التنافسية العربية، الكويت- ٢٠٠٣.

- التنافسية التقنية: حيث تتنافس المنشأت من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

(٢) مؤشرات التنافسية:

إن مؤشرات التنافسية تعطى معلومات هامة تساعد على مواجهة تحديات التنمية المتواصلة عن طريق زيادة الإنتاجية ومعدلات النمو وذلك من خلال توفير المناخ الملائم للمنشآت لكى تعمل وتتنافس. ويمكن اجراء تحليل التنافسية على مستويات ثلاثة هى مستوى المشروع، مستوى الصناعة أو القطاع، مستوى الإقتصاد الوطنى.

تعرف التنافسية على مستوى المشروع على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعنى تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى.[١]

وهناك أربعة مؤشرات رئيسية لتنافسية المشروع، هى : الربحية، تكلفة الصنع، الإنتاجية، والحصة من السوق.

أن ربحية المشروع الذي يريد البقاء في السوق ينبغى أن تمتد إلى فترة من الزمن وبالتالى تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، كما أن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذى انتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع. ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الاجمالية، والانتاجية الكلية للعوامل تقيس الفاعلية التى يحول فيها المشروع مجموعة عوامل الانتاج إلى منتجات. ومن الممكن مقارنة الانتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مشروعات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن ارجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الاسفل أو إلى تحقيق وفورات الحجم. ويمكن تفسير الانتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية أو بدرجة أقل من الاستثمار غير فاعلة أو كلاهما معا.

ومن الممكن لمشروع ما أن يكون مربحا ويستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولى ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية. كلما كانت التكلفة الحدية للمشروع ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيه كلما كانت حصته من

1- Oughton,c. Competitiveness Policy in 90s. the economic journal 1997.

السوق أكبر وكان المشروع اكثر ربحية مع افتراض تساوى الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم اذن المزايا فى الانتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

أما على مستوى القطاع أو فرع النشاط الإقتصادى أو الأنشطة، فيمكن إجراء تحليل التنافسية شريطة أن تكون الاختلافات بين مؤسسات القطاع محدودة، وتشمل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المشاريع وأحجامها.... إلخ، ويعتبر فرع النشاط تنافسياً عندما يحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة. وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط. ومن بين المقاييس المعتمدة ما يلى: التكاليف والإنتاجية، الميزان التجارى والحصة من السوق الدولية، الميزة النسبية الظاهرة، مؤشر التجارة داخل نفس الصناعة.... إلخ.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الميزة التنافسية على مستوى الصناعة أو النشاط أو القطاع مؤشرات الميزة التنافسية السعرية، ومؤشرات الأنصبة السوقية، ومؤشرات الميزة التنافسية الهيكلية.

(١/٢) مؤشرات الميزة التنافسية السعرية:

يمكننا القول بأن فرع النشاط يكون في وضعية تنافسية إذا زادت أو تساوت الإنتاجية الكلية للعوامل لفرع النشاط عنها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو إذا كان متوسط تكاليف الوحدة يساوى أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب. ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر تكلفة العمل في الانتاجية حيث:

$$\text{- تكلفة العمل في الانتاجية} = \frac{\text{متوسط أجر العامل}}{\text{الإنتاجية المتوسطة للعامل}}$$

وكلما قلت النسبة كان هذا دليل على أن الانتاجية تزيد بمعدل اكبر من الأجر وبالتالى قدره اكبر على التنافس (باعتبار أن تكلفة العمل تمثل النسبة الأكبر) وفي حالة المقارنات الدولية يمكن استخدام سعر الصرف الأسمى حيث يتكون هذا المؤشر من ثلاثة عناصر هى سعر الصرف الأسمى الذى كلما انخفض كلما زادت القدرة التنافسية، ومتوسط أجر العامل وكلما انخفض زادت القدرة التنافسية واخيرا الانتاجية المتوسطة للعامل والتى كلما زادت تحسنت القدرة التنافسية. وعموما فإن إنخفاض هذا المؤشر يدل على إرتفاع تنافسية الدولة، ويشير الجدول رقم(١/٣) إلى تكلفة العملفي صناعة المنسوجات المصرية في الانتاجية في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤). وقد يلاحظ تناقص قيم هذا المؤشر (خاصة مع قياسه مع سعر الصرف) خلال السنوات المشار إليها بما قد يعنيه ذلك من تحسن في القدرة التنافسية لهذه الصناعة في السوق العالمية.

جدول رقم (١/٣) مؤشر تكلفة العمل في الانتاجية في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)

السنوات	سعر الصرف (دولار/جنيه) (١)	متوسط اجر العامل (جنيه) (٢)	الانتاجية المتوسط للعامل (جنيه)	تكلفة العمل/ الانتاجية (%)	
				مع سعر الصرف	بدون سعر الصرف
١٩٩٩	٠,٢٩٣	٦,٩	٣٤,٧	٠,٠٥٨	٠,١٩٨
٢٠٠٠	٠,٢٨٧	٧,١	٣٢,٤	٠,٠٦٢	٠,٢١٩
٢٠٠١	٠,٢٥١	٧,٥	٤٠,٤	٠,٠٤٦	٠,١٨٥
٢٠٠٢	٠,٢٢١	٧,٩	٤٤,٧	٠,٠٣٨	٠,١٧٦
٢٠٠٣	٠,١٦٨	٨,١	٥٣,٢	٠,٠٢٥	٠,١٥٢
٢٠٠٤	٠,١٦١	٨,٤	٥٣,٦	٠,٢٥	٠,١٥٦
٢٠٠٥	٠,١٧٣	٩,٥	٧٥,٦	٠,٠٢١	٠,١٢٥
٢٠٠٦	٠,١٧٤	١١,٣	٦٦,٦	٠,٠٢٩	٠,١٦٩
٢٠٠٧	٠,١٧٧	١١,٨	٦٨,٦	٠,٠٣٠	٠,١٧٢
٢٠٠٨	٠,١٨٣	١٣,٤	٨٤,٣	٠,٠٢٨	٠,١٥٨
٢٠٠٩	٠,١٨٠	١٦,٣	٨٧,١	٠,٠٣٣	٠,١٨٧
٢٠١٠	٠,١٧٧	١٧,٠	١٠٠,٣	٠,٠٢٩	٠,١٦٩
٢٠١١	٠,١٦٨	٢٠,٨	١٠٧,٠	٠,٠٣٢	٠,١٩٤
٢٠١٢	٠,١٦٤	٢٦,٦	١٠٩,٧	٠,٠٤٠	٠,٢٤٥
٢٠١٣	٠,١٤٥	٢٧,٩	١٢٠,٢	٠,٠٣٤	٠,٢٣٢
٢٠١٤	٠,١٤١	٣٢	١٣٥,٤	٠,٠٣٣	٠,٢٣٦

المصدر:
(١) الموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.
(٢) من جدول رقم (٩/١) في الفصل الأول ، عمود (٣، ٤، ٥) حسبت بمعرفة الباحث.

(٢/٢) مؤشرات الأنصبة السوقية التصديرية:

تعتبر السوق الخارجية هى الاختبار الفعلى للقدرة التنافسية للصناعات المحلية، ومن ثم فإن زياة نصيب الصناعة أو المنشأة المحلية من إجمالى الصادرات العالمية تعد مؤشراً ايجابيا على القدرة التنافسية لهذه الصناعة أو المنشأة والعكس صحيح. حيث أن هناك إرتباط مباشر بين القدرة التنافسية للدولة وحجم أنصبتها السوقية ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر النصيب السوقى للصادرات.

$$\text{- مؤشر النصيب السوقى للصادرات} = \frac{\text{صادرات الدولة من سلعة معينة}}{\text{الصادرات العالمية من هذه السلعة}}$$

ويوضح الجدول رقم (٢/٣) النتائج الخاصة بهذا المؤشر والتى تظهر تباين النصيب السوقى للصادرات من المنسوجات خلال فترة الدراسة والتى تميزت بالثبات في الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ ثم بدأت بالانخفاض حتى عام٢٠٠٧ ثم استمرت واتجهت إلى الزيادة لتصل إلى مستويات أعلى عنه في عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠ خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢)وهى مؤشراتوا ٍن كانت تعكس عدماستقرار حصة الصادرات المصرية في السوق العالمية خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠١٤) إلا أنها تعكس تحسن

هذه الحصة خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة لتصل إلى مستوى يقترب من ضعف حصتها في عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠.

جدول رقم (٢/٣) النصيب السوقى للصادرات من المنسوجات المصرية في السوق العالمية (١٩٩٩-٢٠١٤)

القيمة بالمليار دولار

السنوات	صاردرات مصر من المنسوجات (مليار دولار) (١)	صادرات العالم من المنسوجات (مليار دولار) (٢)	النصيب السوقى للصادرات من المنسوجات المصرية (%) (٣)
١٩٩٩	٠,٨٨	٢٧٧,٧	٠,٣١
٢٠٠٠	٠,٩٢	٢٩١,٣	٠,٣١
٢٠٠١	٠,٧٢	٢٨٢	٠,٢٥
٢٠٠٢	٠,٨	٢٩٤,١	٠,٢٧
٢٠٠٣	٠,٨٩	٣٢٨,٩	٠,٢٧
٢٠٠٤	١	٣٦٧,٤	٠,٢٧
٢٠٠٥	٠,٦٥	٣٩٠,٤	٠,١٦
٢٠٠٦	٠,٥٤	٤١٩,٣	٠,١٢
٢٠٠٧	٠,٦٥	٤٥٦,٨	٠,١٤
٢٠٠٨	١,٨٦	٤٥٧,١	٠,٤
٢٠٠٩	٢,٤٧	٤١٤,٨	٠,٥٩
٢٠١٠	٣,١	٤٧٩,١	٠,٦٤
٢٠١١	٣,٤٣	٥٦٠,٣	٠,٦١
٢٠١٢	٢,٩	٥٤٤,٤	٠,٥٣
٢٠١٣	٣,٠٩	٥٨٩,٤	٠,٥٢
٢٠١٤	٣,٠٢٣	٦٢٦,٧	٠,٥٢

المصدر:

عمود (١) من الموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،

العمود (٢) الموقع الالكترونىun comtrade and un service trade،

العمود (٣) حسب بمعرفة الباحث.

(٣/٢) الميزة النسبية الظاهرة:[1]

وتقوم فكرة هذا المؤشر على قياس قدرة صادرات سلعة ما (أو مجموعة سلعية) لدولة ما على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بافتراض أن تصدير الدولة لسلعة ما لابد أنها تتمتع بميزة نسبية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، على حين أن استيرادها لسلعة ما يعنى ضمنيا عدم تمتعها بميزة نسبية في انتاجها، ومن خلال هذا الفكر جاء ما يعرف بمؤشر الميزة النسبية الظاهرة والذى يستند على قياس الوزن النسبى لصادرات دولة من السلع (أو مجموعة سلعية) من إجمالى صادرات الدولة المصدرة للسلع، مع المقارنة بالوزن النسبى للصادرات العالمية من نفس السلعة من إجمالى الصادرات العالمية، وذلك وفقا للصيغة الواردة فيما يلى:

[1] Porter ,M. The competitive advantage of nation. Harvard business review, march-April, 1990

$$\text{الميزة النسبية الظاهرة} = \frac{\text{صادرات الدولة من السلعة/اجمالى صادرات الدولة المصدرة}}{\text{الصادرات العالمية من نفس السلعة/اجمالى الصادرات العالمية}}$$

فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، كان في ذلك اشارة إلى وجود ميزه نسبية ظاهرة للدولة في إنتاج هذه السلعة. ومع ذلك يبقى هناك من المحاذير التى يلفت النظر إليها الباحثين عند استخدام هذا المؤشر حيث يجب النظر أيضا إلى الميزان التجارى للسلعة أو فرع النشاط تحت الدراسة... إذ أن وجود سلعة تتصف بوزن نسبى في إجمالى الواردات أكبر من الوزن النسبى لصادرات نفس السلعة في إجمالى الصادرات، لا يمكن اعتبارها سلعه تنافسية.

هذا ويتضمن الجدول رقم(٣/٣) قيمة واتجاهات هذا المؤشر بالنسبة للمنسوجات المصرية خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠١٤)، حيث يتضح منه كبر هذا المؤشر عن الواحد الصحيح مما يعنى وجود ميزة تنافسية لقطاع المنسوجات وا ٍن كان يلاحظ عدم استقرار قيم المؤشر طوال فترة الدراسة حول اتجاه عام صاعد أو هابط. ومن الملاحظ بلوغ قيمة المؤشر لأدنى قيمة له في السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧ وقد يرجع ذلك إلى احتمالات نقص المعروض من المنتجات النسجية من أجل التصدير أو غياب مواصفات الجودة المطلوبة في الأسواق الدولية أو ارتفاع التكلفة وغيرها.

وهنا قد يكون من المفيد عرض نتائج دراسة سابقة لمعهد التخطيط القومي حول قياس هذا المؤشر لبعض المنتجات النسيجية المصرية عن السنوات (١٩٩٥-٢٠٠٣)، والتى يمكن إيجازها فيما يلى:[١]

- يقدر هذا المؤشر وكمتوسط للفترة المذكورة بنحو ٧,٤، ٣,٥١، ٨,٦٧ بالنسبة لكل من الغزول النسيجية، والأقمشة القطنية، والنوعيات الأخرى من الأقمشة وعلى الترتيب، وبما يعكس وجود الميزة النسبية لهذه المنتجات والتى تمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية.
- وجود التذبذبات السنوية في قيمة هذا المؤشر في حالة كل من المجموعات السلعية الثلاث مع وجود الاتجاه العام المتناقص للمؤشر خلال السنوات المذكورة، حيث تناقص هذا المؤشرمن ١٣,٧٥ في عام ١٩٩٥ ليصل إلى نحو ٣,٤٨ في عام ٢٠٠٣ في حالة مجموعة الغزول النسيجية. كما تناقصت قيمة هذا المؤشر من نحو ٧,١٧ في عام١٩٩٥ لتصل إلى نحو ٠,٩٩ في عام ٢٠٠٣ في حالة مجموعة الأقمشة القطنية. أما بالنسبة لمجموعة النوعيات الأخرى من الأقمشة فتناقصت قيمة هذا المؤشر من ١٠,٠٨ في عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٥,٥٢ فى عام ٢٠٠٣.

[١]- معهد التخطيط القومى، السوق المصرية للغزول، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١٩٥)، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٦.

وأخيرا فإن النظر إلى تقديرات الدراسة لهذا المؤشر عن السنوات المشار إليها، إلى جانب النظر إلى نتائج دراسة معهد التخطيط القومى عن السنوات المذكورة والمقارنة فيما بينها يمكن أن يستخلص منها أنه وعلى الرغم من وجود الميزة النسبية الظاهرة في إنتاج المنسوجات المصرية ومن ثم قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، إلا أن هذه الميزة والقدرة تسجل عدم استقرارها ووجود الاتجاه العام لتناقصها خلال هذه السنوات، وإن كانت قيمة هذا المؤشر تميل إلى التحسن خلال السنوات السته الأخيرة (٢٠٠٩-٢٠١٤) عنه في السنوات الأربع السابقة لها.

جدول رقم (٣/٣) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصناعة المنسوجات المصرية خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠١٤)

(القيمة بالمليار دولار)

السنوات	صادرات مصر من المنسوجات	صادرات العالم من المنسوجات	صادرات مصر الاجمالية	صادرات العالم الاجمالية	الميزة النسبية الظاهرة
١٩٩٩	٠,٨٨	٢٧٧,٧	٣,٥	٥٦٤٦,٧	٥,١١
٢٠٠٠	٠,٩٢	٢٩١,٣	٤,٧	٦٣٦٤,٨	٤,٢٧
٢٠٠١	٠,٧٢	٢٨٢	٤,٢	٦١١٧,٨	٣,٧٢
٢٠٠٢	٠,٨	٢٩٤,١	٤,٧	٦٤٠٩,٣	٣,٧١
٢٠٠٣	٠,٨٩	٣٢٨,٩	٦,٢	٧٤٥٨,٨	٣,٢٥
٢٠٠٤	١	٣٦٧,٤	٧,٩	٩٠٧٥,٢	٣,١٢
٢٠٠٥	٠,٦٥	٣٩٠,٤	١٠,٦	١٠٣٤٨,٣	١,١٦٢
٢٠٠٦	٠,٥٤	٤١٩,٣	١٣,٧	١١٩٦٩,٥	١,١٢
٢٠٠٧	٠,٦٥	٤٥٦,٨	١٦,١	١٣٨٠٠,١	١,٢٢
٢٠٠٨	١,٨٦	٤٥٧,١	٢٦,٢	١٥٩٢٦,٣	٢,٤٧
٢٠٠٩	٢,٤٧	٤١٤,٨	٢٤,٢	١٢٤٠٢,٢	٣,٠٥
٢٠١٠	٣,١	٤٧٩,١	٢٦,٣	١٥٠٩٨,٩	٣,٧١
٢٠١١	٣,٤٣	٥٦٠,٣	٣١,٦	١٨٠٢٩,٣	٣,٤٩
٢٠١٢	٢,٩	٥٤٤,٤	٢٩,٤	١٨٠٦٨,١	٣,٢٧
٢٠١٣	٣,٠٩	٥٨٩,٤	٢٨,٧	١٨٤٥٩,٣	٣,٣٧
٢٠١٤	٣,٢٣	٦٢٦,٧	٢٦,٨	١٩٨٦٠,١	٣,٦٤

المصدر:

الموقع الألكترونى: Un comtrade and un service trade.

(٤/٢) نسبة التجارة داخل الصناعة

يعبر هذا المؤشر عن درجة التخصص في صناعة معينه وبالتالى على درجة قدرتها على المنافسة واقتحام أسواق جديدة، ويقاس هذا المؤشر بدرجة التجارة داخل الصناعة بالمقارنة مع اجمالى التجارة في نفس الصناعة ويعبر عن المؤشر بالصيغة التالية:

$$IIT_i = [(X_i + M_i) - IX_i - M_iI] / (X_i + M_I)$$

حيث أن:

X_i = الصادرات من السلعة i

M_i = الواردات من السلعة i

$|X_i - M_i|$ = التجارة بين الصناعات

$(X_i + M_i)$ = قيمة التجارة في نفس الصناعة

$(X_i + M_i) - |X_i - M_i|$ = قيمة التجارة داخل نفس الصناعة

ويتضمن الجدول رقم(٤/٣) تقديرات هذا المؤشر بالنسبة لصناعة المنسوجات المصرية خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠١٤)، حيث تشير إلى وجود الاتجاه العام لتحسن قيمة هذا المؤشر خلال هذه السنوات (مع وجود التذبذبات السنوية) وبما يعكس اتجاه هذه الصناعة نحو المزيد من التخصص، ومن ثم تحسن قدرتها على اقتحام الأسواق الجديدة.

جدول رقم (٤/٣) مؤشر نسبة التجارة داخل صناعة المنسوجات في مصر خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠١٤)

(القيمة بالمليار دولار)

السنوات	صادرات مصر من المنسوجات	واردات مصر من المنسوجات	$\|X_i - M_i\|$	$(X_i + M_i)$	$(X_i+M_i) - \|X_i - M_i\|$	IITi
١٩٩٩	٠,٨٨	٠,٤٣	٠,٤٥	١,٣١	٠,٨٦	٠,٦٥٦
٢٠٠٠	٠,٩٢	٠,٢٨	٠,٦٣	١,٢	٠,٥٦	٠,٤٦٦
٢٠٠١	٠,٧٢	٠,٢٧	٠,٤٥	٠,٩٩	٠,٥٤	٠,٥٤٥
٢٠٠٢	٠,٨	٠,٢٤	٠,٥٦	١,٠٤	٠,٤٨	٠,٤٦١
٢٠٠٣	٠,٨٩	٠,٢٧	٠,٦٢	١,١٦	٠,٥٤	٠,٤٦٥
٢٠٠٤	١	٠,٤٤	٠,٥٦	١,٤٤	٠,٨٨	٠,٦١١
٢٠٠٥	٠,٦٥	٠,٥	٠,١٥	١,١٥	١	٠,٨٦٩
٢٠٠٦	٠,٥٤	٠,٥٤	٠	١,٠٨	١,٠٨	٠,٨٧٠
٢٠٠٧	٠,٦٥	٠,٥٩	٠,٠٦	١,٢٤	١,١٨	٠,٩٥١
٢٠٠٨	١,٨٦	٢,٤٥	٠,٥٩	٤,٣١	٣,٧٢	٠,٨٦٣
٢٠٠٩	٢,٤٧	٢,٤٥	٢٠	٤,٩٢	٤,٩	٠,٩٩٥
٢٠١٠	٣,١	٢,٩١	١٩	٦,٠١	٥,٨٢	٠,٩٦٨
٢٠١١	٣,٤٣	٢,٩٤	٤٩	٦,٣٧	٥,٨٨	٠,٩٢٣
٢٠١٢	٢,٩	٢,٩٧	٠,٠٧	٥,٨٧	٥,٨٠٩	٠,٩٨٩
٢٠١٣	٣,٠٩	٣,٢١	٠,١٢	٦,٣	٦,١٨	٠,٩٨١
٢٠١٤	٣,٢٣	٣,٧٧	٠,٥٤	٧	٦,٤٦	٠,٩٢٢

المصدر:

الموقع الألكترونى: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التجارة الخارجية.

(٥/٢) مؤشر التوافق التجارى

يقيس هذا المؤشر درجة توافق الهيكل السلعى لصادرات دولة معينة مع الهيكل السلعى لواردات دولة أخرى، ويعبر عن المؤشر بالصيغة التالية:

$$COSINE_{ijk} = \sum x_{ik} \; Msk1 \sqrt{(\sum x \sum_{ik}^{z})(\sum M \sum_{ik}^{2})}$$ حيث أن :

X_{ik}= صادرات الدولة i من السلعة k

M_{jk} = واردات الدولةj من السلعة k

ويقع هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح حيث أن قيمة صفر تدل على عدم تطابق هيكل صادرات البلد مع هيكل واردات البلد الأخرى أما إذا كانت قيمته تساوى الواحد الصحيح فتدل على تطابق تام وتكمن أهمية هذا المؤشر في أن ارتفاعه يدل على توافق اكبر مع الطلب العالمى بينما تدل على عكس ذلك إذا انخفضت قيمته.

ويتضمن الجدول رقم (٥/٣) تقديرات الدراسة لهذا المؤشر فيما بين الصادرات المصرية، والواردات الامريكية من المنسوجات خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠١٤)، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر نحو ٠,٩٠٧ وبما يعكس وجود درجة كبيرة من التوافق فيما بينهما، وبما يشير ضمنيا إلى وجود الفرص أمام صناعة المنسوجات المصرية إلى زيادة صادراتها إلى السوق الأمريكية وباعتبارها من اكبر مستوردى المنسوجات، وقد يساهم في زيادة هذه الفرص وجود اتفاقية الكويز.

جدول رقم (٥/٣) مؤشرالتوافق التجارى بين مصر وامريكا في صناعة المنسوجات في الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤)

السنوات	صادرات مصر من المنسوجات (X) (١)	واردات امريكا من المنسوجات (M) (٢)	$(X)^2$	$(M)^2$	(X) (M)
٢٠٠١	٠,٧٢	٥٨,٩٣	٠,٥١٨٤	٣٤٧٢,٧٤٥	٤٢,٤٢٩٦
٢٠٠٢	٠,٨	٤٧,٧٩	٠,٦٤	٢٢٨٣,٨٨٤	٣٨,٢٣٢
٢٠٠٣	٠,٨٩	٥٠,٩٣	٠,٧٩٢١	٢٥٩٣,٨٦٥	٤٥,٣٢٧٧
٢٠٠٤	١	٥٥,٢٢	١	٣٠٤٩,٢٤٨	٥٥,٢٢
٢٠٠٥	٠,٦٥	٦٠,٠٢	٠,٤٢٢٥	٣٦٠٢,٤	٣٩,٠١٣
٢٠٠٦	٠,٥٤	٦٢,٣٨	٠,٢٩١٦	٣٨٩١,٢٦٤	٣٣,٦٨٥٢
٢٠٠٧	٠,٦٥	٥٦,٥٣	٠,٤٢٢٥	٣١٩٥,٦٤١	٣٦,٧٤٤٥
٢٠٠٨	١,٨٦	٥٦,٤٤	٣,٤٥٩٦	٣١٨٥,٤٧٤	١٠٤,٩٧٨٤
٢٠٠٩	٢,٤٧	٦٢,٧٤	٦,١٠٠٩	٣٩٣٦,٣٠٨	١٥٤,٩٦٧٨
٢٠١٠	٣,١	٧٣,٤٦	٩,٦١	٥٣٩٦,٣٧٢	٢٢٧,٧٢٦
٢٠١١	٣,٤٣	٧٨,٨٦	١١,٧٦٤٩	٦٢١٨,٩	٢٧٠,٤٨٩٨
٢٠١٢	٢,٩	٦٦,٠٤	٨,٤١	٤٣٦١,٢٨٢	١٩١,٥١٦
٢٠١٣	٣,٠٩	٨٣,١٨	٩٥٤	٦٩١٨,٩١	٢٥٧,٠٢٦
٢٠١٤	٣,٢٣	٦٩,٨٥	١٠,٣٤	٤٨٧٩,٠٢	٢٢٥,٦١
المجموع	٢٥,٣٣	٨٨٢,٣٧	٦٣,٣١٢٥	٥٦٩٨٥,٣	١٧٢٢,٩٦

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، التجارة الخارجية.

(٢) الموقع الالكتروني Un comtrade and un service trade

$$COSINE_{ijk} = ١٧٢٢,٩٦ / \sqrt{(٦٣,٣١٢٥)\ (٥٦٩٨٥,٣)} = ٠,٩٠٧$$

(٣) مقارنات دولية لمؤشرات التنافسية في صناعة النسيج:

إن ما سبقتناوله من تقديرات لمؤشرات تنافسية صناعة النسيج المصرية وا ن كانت تعكس اتجاهات هذه المؤشرات وبما لها من دلالات غير مباشرة على درجة تنافسية هذه الصناعة في الأسواق الدولية خلال السنوات المشار إليها من قبل، إلا أنه تبقى هناك ايضا الحاجة إلى مقارنة مؤشرات الصناعة المصرية بغيرها من مؤشرات الصناعة المماثلة بالدول الأخرى المصدرة لمخرجات هذه الصناعة إلى الأسواق الدولية المستوردة لها.

على الرغم من شمولية تصدير واستيراد المنسوجات لغالبية دول العالم، مع وجود التبادل التجارى في المنسوجات على المستوى الفردى لدول العالم، إلا أن هناك من هذه الدول ما يعد مصدراً صافيا للمنسوجات كما أن هناك من الدول ما يعد مستوردا صافيا لها، وحيث تنشأ التنافسية فيما بين الدول المصدرة على النفاذ إلى أسواق الدول المستوردة، وفي هذا الشأن تشير التقديرات لعام ٢٠١٣ إلى أن أهم الدول الرائدة في التجارة العالمية للمنسوجات من منظور تصديرها تتمثل في مجموعة الدول الأربع عشر الواردة في الجدول (٦/٣) والتى بلغت صادراتها خلال هذا العام ما يمثل ٩٢,٥% من الصادرات العالمية من المنسوجات. وتأتى الصين ثم الاتحاد الأوروبى والهند، الولايات المتحدة، تركيا، كوريا الجنوبية على قائمة هذه المجموعة من الدول حيث بلغت صادرات كل منها في اجمالى الصادرات العالمية من المنسوجات النسب المشار إليها بالجدول المذكور.أما مجموعة الدول الرائدة فياستيرادالمنسوجات فتتمثل ايضا في الدول الأربع عشر دول المشار إليها بنفس الجدول السابق الذكر حيث بلغت وارداتها خلال نفس العام ما نسبته ٥٦,٦% من اجمالى الواردات العالمية من المنسوجات. ويأتى في مقدمة هذه المجموعة الاتحاد الأوروبى ثم الولايات المتحدة، الصين، فيتنام، اليابان، تركيا والتى تمثل واردات كل منها النسب المشار إليها لنفس الجدول خلال نفس العام السابق ذكره.

ويمكن أن نستخلص مما سبق خروج مصر خارج دائرة مجموعة الدول الرائدة في تصدير المنسوجات حيث صغر الوزن النسبى لصادراتها في اجمالى الصادرات العالمية من المنسوجات إلى أقل منه بالنسبة للدول الأخرى بقاعدة هذه القائمة. وفي نفس الوقت الذى يمكن أن نستخلص منه تنافسية الدول المصدرة للمنسوجات على أسواق الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة أو غيرها من الدول ذات الوزن النسبى الأكبر في الواردات العالمية من المنسوجات، وفي هذا الشأن ايضا يمكن للدراسة الحالية

بيان بعض مؤشرات تنافسية مصر في التجارة الدولية للمنسوجات مقارنة بمثيلتها في بعض الدول الأخرى المصدرة لها وذلك على النحو الوارد فيما يلى:

جدول رقم (٦/٣) أهم الدول الرائدة في التجارة الدولية للمنسوجات في عام ٢٠١٣

الدول المصدرة		الدول المستوردة	
الدولة	% من الصادرات العالمية	الدولة	% من الواردات العالمية
١- الصين	٣٥	١- الاتحاد الأوروبى	٢٤
٢- الاتحاد الأوروبى	٢٣	٢- الولايات المتحدة	٨
٣- الهند	٦,٥	٣- الصين	٧
٤- الولايات المتحدة	٤,٣	٤- فيتنام	٣
٥- تركيا	٤	٥- اليابان	٢,٥
٦- كوريا الجنوبية	٤	٦- تركيا	٢
٧- الصين	٣	٧- بنجلاديش	٢
٨- باكستان	٢,٧٥	٨- المكسيك	٢
٩- اليابان	٢,٥	٩- اندونيسيا	١,٥
١٠- فيتنام	٢	١٠- كوريا الجنوبية	١,٥
١١- اندونيسيا	٢	١١- كندا	١,٢
١٢- تايلاند	١,٥	١٢- روسيا الاتحادية	١
١٣- الامارات العربية المتحدة	١	١٣- البرازيل	٠,٥
١٤- المكسيك	٠,٧	١٤- الهند	٠,٤
الاجمالى	٩٢,٢٥		٥٦,٦

المصدر:

الموقع الألكترونى: www,itmf,org/conference2014/xiao,zhuni,pdf

(١/٣) مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

تناولت بعض الدراسات تقدير مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لمصر في صناعة المنسوجات بحوالى ٢,٩٤ كمتوسط للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٦ وهو بذلك ينخفض عن تقديرات نفس المؤشر والذى بلغ نحو ٤,٤ لنفس الفترة وبما يعكس وجود درجة أعلى من التنافسية لتركيا عنه في مصر وذلك عكس الحال بالنسبة لكل من المغرب، تونس، الصين، ماليزيا حيث يقدر هذا المؤشر بنحو ٠,٥٨، ١,٤٢،

٢,٣٩، ٠,٣٧ في كل منها وعلى الترتيب وبما يعكس وجود تنافسية لمصر في هذه الصناعة عنه في الدول الأربع الأخيرة.

(٢/٣) تنوع الصادرات من المنسوجات:

تناولت دراسة سابقة تنوع الصادرات من المنسوجات في مصر ومقارنة مع غيرها من الدول حيث تضمنت تقدير هذه الدرجة بالنسبة للصادرات المصرية بنحو ٢٠ وبما يزيد عنتقديرات مثيلها في كل من الاردن، المغرب، تونس، سوريا والتى قدرت بنحو ١٠، ١٢، ١٣، ١٦ في كل من هذه الدول على الترتيب وبما يعكس زيادة درجة تنوع الصادرات المصرية عنه في هذه الدول ومن ثم قدرة الصناعة المصرية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وفقا لهذا المؤشر وذلك عكس الحال في حالة المقارنة مع كل من تركيا، الصين، البرازيل والتى تقدر درجة تنوع صادرات كل منها من المنسوجات بنحو ٢٧، ٢٨، ٢٤على الترتيب.[١]

(٣/٣) تكلفة الغزول والأقمشة:

تمثل تكلفة الألياف والغزول المستخدمة المكون الرئيسى في التكلفة الاجمالية لانتاج المنسوجات والتى تعد العامل الرئيسى في تحديد القدرة التنافسية لهذه الصناعة فبقدر انخفاض التكلفة الاجمالية لهذه الصناعة في أى من الدول عنه في الدول المناظرة لها بقدر ما تكون قدرتها التنافسية في السوق العالمية. وعلى الرغم من عدم توافر البيانات والمعلومات (بالنسبة للدراسة الحالية) واللازمة لتقدير هذه التكلفة على المستوى الدولى الا أن هناك من الدراسات التى تقدر تكلفة المادة الخام من غزول والياف بهذه الصناعة بما يعادل ٦٠% من السعر فوب بالنسبة للصادرات من المنسوجات النسائية في امريكا وبما يعادل ٤٥% من قيمة استيراد نفس المنتجبالميناء المحلى للدولة المستوردة.ومع اعتبار أن هذه المكونات من السلع التجارية وغياب القيود التى تحول دون التبادل الدولى في تجارتها فتظل التكلفة تقترب من النسب المشار إليها مع اختلاف الدول. ومع ذلك كثير ما ينشأ الاختلاف بقيمة هذه المواد بسبب التعريفات الجمركية التى تفرض على الواردات من هذه المواد الخام وفي هذا الشأن اتجهت مصر في منتصف عام ٢٠٠٤ إلى تخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها من مدخلات صناعة النسيج لتصل إلى ١٢%، ٢٢% بالنسبة للغزول القطنية، الاقمشة على التوالى. وا لى نحو ٤٠% بالنسبة للملابس وهى بذلك تعد أقل عنه في حالة واردات كل من تونس، المغرب من هذه المدخلات حيث تصل تعريفتها الجمركية نحو١٧,٥%، ٢٥%، ٥٠% في حالة المدخلات الثلاث المشار إليها من قبل

[١]- أ.د. اجلال راتب ، بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (٢٤٨) معهد التخطيط القومى، القاهرة ، نوفمبر٢٠١٣.

في المغرب ونحو ٢٧%، ٢٧%، ٤٣% على الترتيب في تونس. ومع ذلك تبقى التعريفة الجمركية على واردات مصر من هذه المدخلات في هذا العام اعلى منه في رومانيا، بلغاريا، تركيا والتى بلغت التعريفة الجمركية على واردات كل منها من غزول القطن نحو١٠%، ٩%، ٥% على الترتيب كما بلغت التعريفة الجمركية على واردات كل من بلغاريا وتركيا نحو ١٧%، ٨% على الترتيب. كما يجدر الاشارة إلى غياب الرسوم الجمركية على واردات الاردن من هذه المدخلات. إلى جانب تخفيض مصر للتعريفة الجمركية على الواردات من هذه المدخلات في عام ٢٠٠٠ حيث إعفاء الواردات من الألياف الطبيعية والصناعية من الرسوم الجمركية، مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من غزولها إلى ٥% وتخفيض الرسوم الجمركية على الأقمشة المصنعة منها إلى ١٠% فضلاً عن تخفيض الرسوم الجمركية على الملابس لتصل إلى ٣٠% وا ٍن أزدادت فيما بعد لتصل إلى نحو ٤٠%، كما ان هناك ايضا تخفيضات اضافية على واردات هذه الصناعة من الالآت والمعدات والمستلزمات السلعية الاخرى٠ ومع ذلك وعلى الرغم من تمتع صناعة الاقمشة القطنية المصرية بسمعة طيبة وارتفاع اسعارها في السوق العالمية في المرحلة السابقة لتحرير أسعار القطن. ومع تحرير أسعار القطن في عام ٢٠٠٢ ارتفعت الأسعار بالنسبة لصناعة الغزول في السوق المحلى وعلى الرغم مما بذل من جهود للتحكم في ارتفاع اسعارها إلا أن الانتاج المحلى من القطن المصرى بقى مرتفع القيمة بالنسبة لهذه الصناعة حيث على سبيل المثال يمكن للسوق المحلية استيراد غزول القطن من الهند وباكستان بسعر٢,٧٥ دولار للكيلو جرام بينما تباع الغزول المحلية من القطن المصرى بسعر ٤,٥ دولار/كيلو جرام.[١]

(٤/٣) تكلفة العمل:

ينظر إلى تكلفة العمل لصناعة المنسوجات على أنها أهم عناصر تكلفة هذه الصناعة كما تمثل ثانى نسبة جوهرية في اجمالى التكلفة بها وفي هذا الشأن تشير تقديرات تكلفة العمل/ساعة في هذه الصناعة في مجموعة من الدول المتنافسة في صادرات المنسوجات والممثلة في الستة عشر دولة الواردة بالجدول رقم (٧/٣) إلى التقديرات الواردة بنفس الجدول عن الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٧، والتى يمكن أن يستخلص منها وجود مصر في الرتب ٥-٧ بين هذه الدول منحيث انخفاض تكلفة العمل فيهذهالصناعة، ويسبقها في ذلك كل من فيتنام، بنجلاديش، اندونيسيا، باكستان، الهند، الصين والتى تعد تكلفة العمل في كل منها اقل عنه في مصر.. وفي المقابل تعد تكلفة العمل في هذه الصناعة في مصر اقل عنه في حالة كل من تركيا، المغرب، تونس، المكسيك وهو ما يشير بدوره إلى أن مصر

[1]- Social and economic development sector unit, morocco Tunisia, Egypt and Jordan, after the end of the multi-fiber agreement, report no, 35376MNA, world bank, December 2006.

ومن منظور هذا المؤشر تعد في وضع تنافسى ضعيف بالقياس إلى مجموعة الدول الأولى، كما تعد في وضع تنافسى افضل عنه في مجموعة الدول الثانية (تونس/ المغرب/ تركيا/ المكسيك).

جدول رقم (٧/٣) تكلفة العمل في صناعة المنسوجات في بعض الدول المنافسة

الدول	تكلفة العمل/ ساعة العمل					
	٢٠٠٠		٢٠٠٤		٢٠٠٧	
	دولار/ساعة	الترتيب	دولار/ساعة	الترتيب	دولار/ساعة	الترتيب
١- مصر	١,٠٢	٥	٠,٨٢	٧	١,٠٢	٦
٢- تونس	١,٧٦	٦	٢,٠٥	٩	-	-
٣- المغرب	١,٨٧	٧	٢,٥٦	١١	-	-
٤- تركيا	٢,٦٩	٨	٢,٨٨	١٢	٢,٩٦	٩
٥- المكسيك	-	-	٢,١٩	١٠	٢,٤٥	٨
٦- باكستان	٠,٠٧	١	٠,٣٧	٣	٠,٤٢	١
٧- الهند	٠,٥٨	٣	٠,٦٧	٥	٠,٦٩	٤
٨- الصين	٠,٦٩	٤	٠,٦٧	٥	٠,٧	٥
٩- تايلاند	-	-	١,٢٩	٨	١,٧٥	٧
١٠- كوريا الجنوبية	٥,٢	١١	-	-	٧,٧٧	١٠
١١- اندونيسيا	٠,٢٤	٢	٠,٥٥	٤	٠,٦٥	٣
١٢- فيتنام	-	-	٠,٢٨	١	٠,٤٦	٢
١٣- بنجلاديش	-	-	٠,٢٨	١	-	-
١٤- تايوان	-	-	٧,٥٨	١٣	-	-
١٥- اسرائيل	٤,٣	١٠	-	-	-	-
١٦- البرازيل	٣,٢	٩	-	-	-	-

Source:
Masakazu someya and others, textile and clothing exports in MENA, past performance, prospects and policy issues in post MFA context, social and economic development group, middle east and north Africa region, world bank, august, 2002.

(٥/٣) تكلفة المدخلات الأخرى:

وتشمل على سبيل المثال تكلفة الكهرباء والمياه والاتصالات، وفيما يتصل بهذه المدخلات الثلاث تشير نتائج بعض الدراسات إلى كفاءة وانخفاض تكلفة الاتصالات في مصر عنه في كثير من الدول المنافسة حيث– وعلى سبيل المثال يصل السعر الشهرى لاستخدام الانترنت ٥دولار/٢٠ساعة في مصر ويزداد إلى ٩، ١٠، ١٧، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٦ دولار/٢٠ساعة في كل من الهند، الصين، تونس، تركيا، المغرب، الاردن، رومانيا وكذلك الحال تعد تكلفة المياه في مصر أقل عنه في كثير من الدول، وا ٍن كان يسبقها في ذلك المغرب حيث يصل سعر المتر المكعب من المياه نحو ٠,١ دولار بينما يصل السعر في مصر ٠,٢ دولار/م^{٣} ويزداد إلى أن يصل إلى نحو ٠,٥، ٠,٦٦، ٠,٧٩ دولار/ م^{٣} في كل من تركيا، تونس، الهند في عام ٢٠٠٤. وبالنسبة للكهرباء فتشير نتائج الدراسات إلى أن تكلفة

الكهرباء في مصر تعد أقل عنه في كل من المغرب، تونس، الاردن ومع ذلك وبغض النظر عن التكلفة فيعد عدم انتظام التيار الكهربائى للشبكة العمومية من أهم المشاكل التى تواجه صناعة النسيج المصرية بالقياس إلى غيرها من الدول المنافسة في الاقليم (الشرق الاوسط، شمال افريقيا) حيث تقدر عدد أيام انقطاع التيار الكهربائى بنحو١٧ يوم في السنة في عام ٢٠٠٤ في مصر بينما يبلغ نحو ١، ٣، ٦، ٦، ٧، ٧، ٩ في كل من بولندا، تركيا، بلغاريا، كمبوديا، رومانيا، المغرب، اوكرانيا.[1]

(٦/٣) تكاليف أخرى والاجراءات الروتينية للتصدير والاستيراد:

تشير المؤشرات السابقة إلى التكاليف المباشرة لانتاج المنسوجات المصرية بالمقارنة مع غيرها من بعض الدول، ويبقى هناك جانب أخر من التكاليف (غير المرتبطة بالانتاج) والتى لها تأثيرها على التكلفة بالنسبة للأسواق المستوردة كما يبقى هناك الاجراءات التى تتخذ بشأن تصدير المنتج المستهدف تصديره أو استيراد مدخلاته والتى بطبيعة الحال تستلزم فترة زمنية من الوقت والتى قد يكون لطولها أو قصرها تأثيره على المنافسة في الأسواق الخارجية. وفيما يلى يمكن الاشارة إلى بعض هذه المؤشرات فيما يلى:

(١/٦/٣) تكلفة الدخول إلى السوق المستورد:

تعد التعريفة الجمركية على صادرات دولة ما إلى السوق المستوردة من العناصر المؤثرة على قدرة الدولة المصدرة على الدخول إلى هذه الأسواق وفي هذا الشأن وباعتبار مجموعة دول الاتحاد الاوروبى وامريكا تعد هى المستورد للحصة الأكبر من الملابس والمنسوجات في العالم، فإنالتعريفةالجمركية على واردات كل منها من المنسوجات والاقمشة تعد مرتفعة نسبيا وبما يعبر عن وجود الحماية للسوق المحلية لهذه الدول ومن ثم قيدا على توسع الدول المصدرة في صادراتها إلى هذه الأسواق وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (٨/٣) التعريفة الجمركية على واردات كل من كندا وامريكا والاتحاد الأوروبى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)وهى وا ن تباينت فيما بينها، كما تعكس إرتفاع التعريفة الجمركية على الملابس، وبإستثناء الحال في الإتحاد الأوروبى، عنها في الأقمشة والغزول، إلا أنها تمثل وبصفة عامة تكلفة إضافية أمام الدول المصدرة إلى هذه الأسواق، وقد يكون ذلك، وعلى سبيل المثال، من مبررات دخول مصر في إتفاقية الكويز بهدف التمكن من الدخول في السوق الأمريكية.

[1]- Masakazu someya and others, textile and clothing exports in MENA, optic.

جدول رقم (٨/٣) التعريفة الجمركية على واردات الغزل والاقمشة والملابس (%)

الدولة		المتوسط البسيط	المتوسط المرجح
كندا	غزل	٧,٣	٥,٩
	قماش	٨,٧	٧,٩
	ملابس	١٦,٥	١٦,٦
أمريكا	غزل	٨,٣	٦,٦
	قماش	٧,٤	٧,٥
	ملابس	٩,٧	١٠,٤
الاتحاد الأوروبى	غزل	١٠,٥	٩,٤
	قماش	١٣,٢	١٤,١
	ملابس	١١,١	١١,٤
OECD	غزل	٦,٤	٦
	قماش	٧,٣	٨
	ملابس	١٣,٤	١٠,٨

المصدر :الموقع الالكترونى UNCTAD TRAIN database

(٢/٦/٣) تكلفة الشحن:

تعد تكلفة الشحن من المكونات الهامة لتحديد تكلفة المنتج في موقع الوصول بالدول المستوردة، كما تعد تكلفة الشحن الجوى أعلى عنه في حالة الشحن البرى أو البحرى ولذا يندر استخدام النقل الجوى في تصدير المنسوجات أو الملابس إلى الدول المستوردة.

وللتحفيز على سرعة وتخفيض تكلفة شحنالصفقات من المنسوجات إلى السوق الأوروبية قد منحت مجموعة دول هذه السوق بعض المميزات لدول شمال افريقيا (مصر، تونس، المغرب، الاردن) بالنسبة لوارداتها من المنسوجات إلا ان مجموعة هذه الدول الأربع لا تتمتع بنفس هذه المزايا بالنسبة للسوق الامريكية بينما تتمتع المكسيك وكثير من دول امريكا الجنوبية بمزايا تفضيلية للشحن إلى السوق الامريكية.[١]

(1)Social and economic development sector unit, morocco Tunisia, Egypt and Jordan, after the end of the multi-fiber agreement, report no, 35376MNA, world ban, December 2006.

(٣/٦/٣) الاجراءات والخدمات اللوجيستية:

ويظل هناك من العوامل الاخرى المؤثرة على القدرة التنافسية في هذا النشاط ومن بينها طول اجراءات التصدير، الكفاءة الجمركية، كفاءة الميناء، وفي هذا الشأن يشمل تقرير ممارسة أنشطة أعمال الخدمات اللوجيستية على جميع المتطلبات الاجرائية لتصدير واستيراد البضائع لحاوية معيارية سعة ٢٠ قدم. ويسجل كل المؤشرات والاجراءات الرسمية لتصدير واستيراد السلع من خلال الاتفاق بين الطرفين وحتى استلام البضائع خلال الوقت اللازم لانهاء العملية، كما يتم تسجيل كل الوثائق والتوقيعات المطلوبة لتخليص البضائع عبر الحدود، بالنسبة للاستيراد تبدأ الاجراءات من الوصول إلى ميناء الدخول وحتى تسليم البضائع إلى مستودعات المصانع، وبالنسبة للتصدير فإن الاجراءات تبدأ من تعبئة البضائع من المصنع وصولا إلى ميناء الخروج، كما تشمل ايضا وكلاء الشحن المحليين، وخطوط الشحن، وسماسرة الجمارك والموانئ، تقديم معلومات عن الوثائق والتوقيعات المطلوبة وكذلك الوقت اللازم لانهاء كل اجراء. وبالنسبة للوقت فتعد مصر في مركز متوسط ما بين خمسة عشر دولة مصدرة للمنسوجات والمذكورة بالجدول رقم (٩/٣) حيث تستغرق اجراء الخدمات اللوجيستية للشحن ما يقرب من ٢٩ يوما لشحن المنسوجات حيث يتفوق عنها كل من اسبانيا وفرنسا وبلغاريا والصين وتركيا والمكسيك والاردن حيث تبلغ الفترة الزمنية لأداء هذه الخدمات نحو عشرة أيام في اسبانيا وترتفع لتتراوح ما بين ٢٣ إلى ٢٨يوما في باقى مجموعة الدول المشار إليها، بينما تأتى كل من اندونيسيا وباكستان والهند وبنجلاديش وتونس والمغرب في مؤخرة هذه القائمة من الدول من حيث طول الفترة الزمنية للخدمات اللوجيستية لهذا المجال حيث تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٥٧ يوم في مجموعة الدول الستة المذكورة.

ويتصل بطول الوقت الزمنى لاجراء الخدمات اللوجيستية عدد التوقيعات المطلوبة لاتمام اجراءات الشحن وفي هذا الشأن تأتى مصر في مركز متقدم بالنسبة لمجموعة الخمس عشر دول المشار إليها حيث تصل عدد التوقيعات المطلوبة لاتمام هذه الاجراءات ثمانية توقيعات وان كان يسبقها في ذلك كل من فرنسا واسبانيا وبلغاريا والاردن حيث يتراوح عدد التوقيعات المطلوبة لتنفيذهذهالاجراءات ما بين ٥ إلى ٨ توقيع بالنسبة لهذه الدول الاربع، وان كان تأتى الصين على نفس المركز الذى تمثله مصر من هذه الدول أما باقى دول المجموعة الخمس عشر المذكورة فتأتى مرحلة متأخرة حيث يتراوح عدد التوقيعات اللازمة لتنفيذ هذه الاجراءات ما بين ١٠ توقيعات (في رومانيا)، ٣٨ توقيع (في بنجلاديش) وعلى نحو ما هو مبين بالجدول سابق ذكره.

جدول رقم (٩/٣) الوقت اللازم وعدد التوقيعات المطلوبة لانهاء اجراءات التصدير

الدولة	الوقت اللازم لانهاء اجراءات التصدير باليوم	عدد التوقيعات المطلوبة
بنجلاديش	٥٧	٣٨
الهنـــد	٤٣	٢٧
باكستان	٣٩	١٥
اندونيسيا	٣٠	٦
رومـانيا	٢٨	١٠
المكسيك	٢٦	١١
تركيـا	٢٥	٢٠
الصيـن	٢٤	٨
بلغـاريا	٢٤	٤
فـرنسا	٢٣	٣
اسبانيـا	١٠	٣
تـونس	٣٣	١٢
المغـرب	٣٣	١٧
مصـــر	٢٩	٨
الاردن	٢٨	٥

المصدر: الموقع الالكترونى Doing business 2005.

وبالنسبة إلى الكفاءة الجمركية فإن الشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعانى من التباطؤ في اجراءات التخليص الجمركى في الموانئ وذلك بالرغم من التحسينات الرئيسية المستمرة على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد اخذت تونس زمام المبادرة واستثمرت بشكل كبير في تسهيل وتبسيط العمليات التجارية، حيث قامت تونس بوضع شبكة تجارية لتوفير التبادل الالكترونى للبيانات حيث تتيح هذه الشبكة التواصل بين جميع الوكالات، كما تتيح ايضا توافر جميع الوثائق، وقد اصبحت تستغرق عمليات تجهيز الاستيراد والتصدير ما يقرب من ثلاثة أيام بالمقارنة بثمانى أيام في الماضى. كما شملت الاصلاحات ايضا تركيب ماسحات ضوئية في مواقع الميناء الرئيسية لتسريع عمليات التحقق من الحاويات، وقد خفضت هذه الاجراءات حوالى ثلثى الوقت الخاص بالشحن بالنسبة للتحقق من الحاويات. وقد بلغ مستوى التفتيش في عام ٢٠٠٣ إلى المستوى المستهدف (١٥%) بدلا من (٥٠%-٨٠%) في عام ١٩٩٩.وفي عام ١٩٩٩ اطلقت دائرة الجمارك الاردنية النظام الآلى للبيانات الجمركية وهو النظام الذى يسمح لإدارة المخاطر بتقديم الاعلان عبر الانترنت إلا أنهمازالتعمليات تقديم وتجهيز الوثائق تواجه بعض القيود. وفي مصر فقد ساعدت الاصلاحات التى تقوم بها وزارة المالية على تبسيط الاجراءات الجمركية.

ولنأتى إلى عامل آخر من العوامل الاخرى المؤثرة على القدرة التنافسية في هذا النشاط وهو كفاءة الميناء حيث ينشأ عن ضعف كفاءة الموانئ تكلفة أعلى بالنسبة لتداول السلعة في الميناء، وتشير بعض الدراسات إلى أن تحسين كفاءة الموانئ من ٢٥% إلى ٧٥% يقلل من تكاليف الشحن بنسبة ١٠%، كما أن مشاركة القطاع الخاص في إدارة الموانئ يؤدى إلى زيادة الكفاءة وخفض التكاليف كلما كان ذلك مصحوبا باصلاح سوق العمل، وايضا عندما يتم تقليل القوى الاحتكارية عن طريق التنظيم والمنافسة. وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تعتبر تكاليف التداول والرسوم أعلى بالقياس إلى المنافسين الآخرين في الاقليم، وتعد كل من تونس والمغرب أعلى تكلفة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط وهو ما يعزى إلى انخفاض السعة المرورية، سوء إدارة الموانئ في المؤسسات العامة، والاطار التنظيمى غير الملائم والتى ينشأ عنها ضعف المنافسة وسوء الخدمة، ويشير الجدول رقم(١٠/٣) إلى رسوم الميناء وتكاليف التداول في مجموعة هذه الدول. حيث يمكن أن يستخلص من ذلك وجود مصر في مركز وسط بين هذه الدول، وا ن كانت تركيا والأردن تسبقها من حيث تكلفة تداول الحاويات.

جدول رقم (١٠/٣) تكاليف التداول وتكاليف رسوم الموانئ (دولار/حاوية معيارية سعة ٢٠٩ قدم)

ميناء البلد	تكاليف التداول	تكاليف رسوم الموانئ
مرسيليا (فرنسا)	١٤٧	٢٤٤
كازابلانكا (المغرب)	١٤٧	٢٤٨
رادس (تونس)	٩٨	١٧٤
الاسكندرية (مصر)	٩٨	١٥٣
ازمر (تركيا)	٩١	١٢٦
حيفا اسرائيل	٧٧	-
العقبة(الاردن)	٧٧	-
برشلونة (اسبانيا)	٦٣	-

المصدر: الموقع الألكترونى: UNCTAD TRAIN database.

وأخيرا يمكن أن يستخلص من قراءة المؤشرات السابقة وجود الميزة النسبية للمنسوجات المصرية في السوق العالمية، للمنسوجات، وا ن كانت مؤشراتها تتصف بالتباينات من عام إلى آخر، كما تأتى مصر في مركز متقدم بين الدول المتنافسة بالنسبة لبعض المؤشرات الأخرى المؤثرة على القدرة التنافسية في السوق العالمية، كما تأتى في مركز وسط بالنسبة للبعض الآخر من هذه المؤشرات، وا ن كان ذلك لا ينفى بقاء بعض التساؤلات حول الأسباب والعوامل الأخري التى تحد من النصيب النسبى لصادراتها من المنسوجات في السوق العالمية.

الفصل الرابع
مشاكل ومعوقات صناعة النسيج

استخلصت الدراسة من قبل نمو انتاجيه صناعه الغزل والنسيج بمعدلات تبدو متواضعةبالنسبة للتوقعات أو الآمال متضمنا فى ذلك التأثيرالإيجابي للجوانب التكنولوجية على اتجاهات الإنتاجية خلال السنوات السابقة وان كان يبدوا تأثيرا محدودا ايضا ، كما تناولت تحليل مؤشرات التنافسية لهذه الصناعة فى السوق العالمية للمنسوجات حيث تبدو هذه المؤشرات ايجابيه الى حد ما ، وان كان هناك وجود تقلبات سنويه . ومع ذلك فان كل ذلك لا ينفى وجود كثير من المشاكل والمعوقات التى تواجه هذه الصناعة والتى يتوقع ان ينشأ عن التغلب عليها وجود طفره اكبر فى نمو الإنتاجية وزياده القدرةالتنافسية . وقد يكون خير دليل على وجود مثل هذه المشكلات والمعوقات وجود الطاقةالعاطلة فى منشآت هذه الصناعة والتى اشارت اليها الدراسة من قبل . ولذلك يتضمن الفصل الحالى من الدراسة تحليل اهم هذه المشاكل والمعوقات تمهيدا لاستخلاص التوصيات بشان التغلب عليها وذلك على النحو الوارد فيما يلى :

١ – ضعف الكفاءةالإدارية :

تشير بعض الدراسات الى ضعف الكفاءةالإدارية بمنشآت هذه الصناعة حيث تعقد الهيكل الإداري ووجود البيروقراطية فى اتخاذ القرارات بسبب الموروثات القديمة والتى تنطوى على مرور صنع القرار بالعديد من القنوات والتسلسل الطويل[١] . ومن المؤشرات التى قد تبرهن على ذلك ما يمكن ذكره فيما يلى:

١/١ نسبه مصروفات التشغيل / الانتاج

تعد نسبه مصروفات التشغيل/ الانتاج من مؤشرات قياس الكفاءة الإنتاجية ، وعلى الرغم من عدم وجود النسبة المعيارية فى هذه الحالة ، الا ان اتجاه هذه النسبة من عام الى آخر داخل منشاة او قطاع ما ، او قياس هذه النسبة مع المقارنة بمثيلتها فى منشاة او قطاع مماثل يعد من المؤشرات الدالة على درجة كفاءة تشغيل المنشأة او القطاع لصناعة او خدمة ما --- وبقياس هذه النسبة فى حاله صناعة النسيج المصرية، وعلى المستوى الكلى لهذه الصناعه، خلال السنوات ١٩٩٩ – ٢٠١٤ يلاحظ انخفاضها خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ عنه فى عامى ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ لتتراوح ما بين

١- شيماء ابو المعاطى عبد المطلب ، تحليل مقارن لتكنولوجيا صناعه النسيج فى مصر والصين بغرض مواجهه التحديات فى بيئة الاعمال المصرية ، مع دراسه ميدانيه ، المجله العلميه للبحوث الصينيةالمصرية ، جامعه حلوان

٧٠,٨ % عند حدها الادنى فى عام ٢٠٠٦ ، ٨٠,٣ % عند حدها الاقصى فى عام ٢٠٠٧ ، وذلك مقابل نسبه بلغت نحو ٨٣,٣ % ، ٨٥,٨ % فى عامى ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ على الترتيب ، وهو ما قد يشير الى تحسن كفاءة تشغيل هذه الصناعة خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٨ ، على الرغم ما يوجد من تذبذبات سنويه فى هذه النسبة ، وهو ما قد يفسر لاسباب التوجه نحو سياسه التحرر الاقتصادى انذاك, ومن ثم التحسن فى اسعار مخرجات هذه الصناعه بمعدل اكبر من اسعار مدخلاتها ، فضلا عن التوجه نحو تطوير المنشات المشتغله بها ومن ثم تحسن كفاءة التشغيل . اما فى السنوات الست الاخيره (٢٠٠٩ – ٢٠١٤) من الفتره المشار اليها ، فقد يلاحظ ارتفاع هذه النسبه ، وخاصه فى عام ٢٠١٢ عنه فى السنوات السابقه ، وعلى الرغم من التذبذبات السنوية بها ، وهو ما قد يعزى لاسباب ارتفاع اسعار مدخلات هذه الصناعه بمعدل اكبر من اسعار مخرجاتها ، او ضعف الكفاءة الانتاجية بالقياس الى السنوات العشر السابقه. (٢٠٠٢-٢٠١٢).

اما المقارنة التاريخية لهذه النسبة ولكل من القطاع الخاص ، والقطاع العام داخل هذه الصناعة خلال السنوات المشار اليها من قبل فهى تشير الى تماثل اتجاه هذه النسبة فى كلا القطاعين ، تقريبا مع اتجاهات هذه النسبة على المستوى الكلى للصناعة ، وعلى نحو ما سبق ذكره ، وما يشير اليه الجدول رقم (١/٤) . هذا اما مقارنة هذه النسبة فيما بين كل من القطاع العام ، والقطاع الخاص فى كل من سنوات الفترة السابق ذكرها (١٩٩٩ – ٢٠١٤) فهى تشير بوضوح الى كفاءة القطاع الخاص فى استغلال موارده المستغلة فى هذه الصناعة بدرجة اكبر عنه فى القطاع العام حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ٦٠,٤ % عند حدها الادنى فى عام ٢٠٠٣ ، ٨٣,٥ % عند حدها الاعلى فى عام ٢٠٠٩ فى حالة القطاع الخاص ، بينما تراوحت مابين ٨٤,٨ % عند حدها الادنى فى عام ٢٠٠٥ ، ٢١١,٧ % عند حدها الاعلى فى عام ٢٠١٤ فى حالة القطاع العام ، وحيث تشير النسبة الاخيرة الى تدنى مستوى الكفاءة فى استغلال الموارد المستخدمة فى هذه الصناعة بالقطاع العام حيث وجود الخسائر فى نشاطه ، مقابل ما يحققه القطاع الخاص من ارباح .

وتبدو مشاركة تكلفة المستلزمات السلعية للانتاج فى تطور النسبة المشار اليها محدودة الى حد كبير وعلى النقيض من ذلك تبدوا المشاركة الاكبر لتكلفة الاجور فى اتجاهات النسبة المشار اليها خاصة فى السنوات الثلاث الاخيرة على المستوى الكلى للصناعة وان كانت تكلفة الاجور بمنشات القطاع العام تبدو اكثر تاثيرا فى حاله منشات القطاع العام عنه فى حالة منشأت القطاع الخاص وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١/٤) حيث تراوحت نسبة الأجور/الانتاج، على سبيل المثال، ما بين ٣٧,٧%- ١٢١,٧% خلال السنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ بالقطاع العام مقابل نسبة تراوحت ما بين ١٠,٢%-١٣% بالقطاع الخاص خلال نفس الفترة.

٢/١ معدل دوران المخزون (تكلفة البضاعة المباعة / المخزون)

كذلك يعد معدل دوران المخزون من مؤشرات الكفاءة الادارية فى استغلال الموارد الاستثمارية بالمنشأة، إذ أن الاحتفاظ بمخزون كبير عن المستويات السائدة في هذه الصناعة قد تكون مؤشراً على المغالاة في حجم المخزون، وبالتبعية في حجم الاستثمار به، أو لرغبة المنشاة في الاحتفاظ بمخزون كبير لمقابلة احتياجات العملاء، أو الاستفادة من ظروف التضخم، وفي حالات اخرى قد يكون كبر حجم المخزون ناشئا عن عدم قدرة المنشأة على تصريف الزيادة به، ومن ثم وجود أموال معطلة... وعلى الجانب الآخر فقد يعبر صغر حجم المخزون أما عن ضعف قدرة المنشأة على تمويل حجم المخزون المطلوب، وما يتبع ذلك من تأثيرات سلبية على الأنشطة الانتاجية بالمنشأة أو ضعف قدرتها على الوفاء باحتياجات العملاء... ولقد تراوح هذا المعدل وعلى المستوى الكلى للصناعة خلال السنوات (٢٠٠٢-٢٠١٤) ما بين ١,٧ – ٣,١ مرة/ سنه وبما يشير ضمنيا احتفاظ هذه الصناعة بمخزون سنوى يغطى ما يقرب ١١٨ يوما عند حد الأدنى، ونحو ٢١٥ يوما عند حده الأعلى، وان اختلف الحال في منشآت القطاع الخاص عنه في حالة القطاع العام حيث تراوح هذا المعدل ما بين ١,٧-٥,٩ مرة/سنة وبما يغطى ٦٢ يوما عند حده الادنى، ٢١٥ يوما عند حده الأعلى بمنشأت القطاع الخاص، بينما تراوح ما بين ١,٤-٢,٥ مرة/سنة وبما يغطى فترة تبلغ ١٤٦ يوما عند حده الادنى، ٢٦١ يوما عند حده الأعلى في حالة منشآت القطاع العام، وحيث تشير هذه المؤشرات وبصفة عامة سرعة دور ان المخزون بمنشآت القطاع الخاص وبالتبعية صغر حجم المخزون بها عنه في حالة القطاع العام (جدول رقم ١/٤).

هذا ولأستخلاص أى القطاعين يقع على الجانب الايجابى أو السلبى لادارة المخزون لديه قد يفيد في ذلك المعرفة بالاوزان النسبية للمخزون من المنتج النهائى والانتاج غير التام، والمواد الأولية وغيرها من اجمالى الانتاج في كلا القطاعين خلال الفترة المشار اليها والواردة بالجدول رقم (٢/٤)، والتى تشير نتائجه إلى وجود المخزون من الانتاج التام وغير التام بنسبة أكبر في اجمالى الانتاج لمنشآت القطاع العام عنه في حالة القطاع الخاص مع وجود الاتجاه العام (مع التذبذبات السنوية) لارتفاع هذه النسبة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤)، حيث بلغت نسبة مخزون الانتاج التام بمنشآت القطاع العام نحو ١٩,٤% في عام ٢٠٠٣، وازدادت لتصل إلى نحو ٤٤,٣% في عام ٢٠١٤، كما ازدادت نسبة مخزون الانتاج غير التام من نحو ٣,٥% في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى نحو ١٢,٥% في العام الأخير، بينما جاءت نسبة مخزون المنتج النهائى في اجمالى الانتاج بمنشآت القطاع الخاص لتسجل نسبة بلغت نحو ٥,٣% خلال العام الأول، وتزداد لتصل إلى نحو ١١,٦% خلال العام الأخير،

جدول رقم (١/٤) مؤشرات كفاءة استخدام الموارد فى صناعة الغزل والنسيج المصرية في الفترة (١٩٩٩ – ٢٠١٤) (%)

السنوات	فتره الائتمان والتحصيل			معدل دوران المخزون (مرة/ سنة)			مصروفات التشغيل / الانتاج (%)			مستلزمات سلعيه / الانتاج (%)			وقود وكهرباء / الانتاج (%)			الاجور / الانتاج (%)		
	ق ع/أ	ق خ	الجمله	ق ع/أ	ق خ	الجمله	ق ع/أ	ق خ	الجمله	ق ع/أ	ق خ	الجمله	ق ع/أ	ق خ	الجمله	ق ع/أ	ق خ	الجمله
١٩٩٩	٣٩٧	–	–	١,٢	–	–	١١١,٢	٧١,٩	٨٣,٣	٦٢,٧	٥٦,٩	٥٨,٦	٧,٥	٣,٨	٤,٩	٤٣,٢	١٠,٣	١٩,٩
٢٠٠٠	٣٨٢	٧٩	١٧٤	١,٢	–	–	١١٠,٦	٧٤,٥	٨٥,٨	٦١,٧	٥٧,٧	٥٩	٧,٦	٣,٩	٥	٤٢,٣	١٢,٦	٢١,٩
٢٠٠١	٤٠١	٦٤	١٥٦	١,٣	–	–	١١٥,٥	٦٤,٦	٧٨,٦	٦٥	٥١,٢	٥٥	٧,٥	٣,٤	٤,٦	٤٢,٩	٩,٢	١٨,٥
٢٠٠٢	٢٨٠	–	–	١,٦	٥,٩	٢,٩	٨٩,٢	٦٤,٨	٧٢,٨	٥٢,١	٥٠,٨	٥١,٢	٥,٧	٣,٦	٤,٣	٣٢,٦	١٠,٣	١٧,٦
٢٠٠٣	٢١٧	٦٧	١١٥	٢,٥	٣,٥	٣	٩٦,٤	٦٠,٤	٧١,٧	٥٨,٢	٤٨,٣	٥١,٤	٤,٩	٢,٦	٣,٣	٢٩,٩	٨,٥	١٥,٢
٢٠٠٤	٢٣٧	٨٢	١٣٠	٢,١	٣	٢,٥	٩٩,٩	٦٤,٨	٧٦	٦٢,٤	٥٢,٩	٥٥,٩	٥,٨	٢,٦	٣,٦	٣٢,٩	٧,٧	١٥,٧
٢٠٠٥	١٧٥	١٢٥	١٤٢	١,٩	٢	١,٩	٨٤,٨	٦٧,١	٧٣	٥٠,٩	٥٥,٣	٥٣,٨	٥,٣	٢,٤	٣,٤	٣٠,٦	٨,٣	١٥,٧
٢٠٠٦	٢٦٩	٧٦	١٢٥	١,٧	١,٧	١,٧	٨٩,٥	٦٣,٧	٧٠,٨	٥١,٢	٥١	٥١,١	٦,٥	٣	٤	٣٥,٨	٩,٧	١٦,٩
٢٠٠٧	٣٠٦	٩٠	١٣٧	١,٦	٢,٨	٢,٣	٩٦	٧٥,٢	٨٠,٣	٥٢,٥	٦١,٢	٥٩,١	٦,٨	٣,٢	٤,١	٤٠	٩,٨	١٧,٢
٢٠٠٨	٣٣٦	٧٢	١٢٥	١,٦	٢,٧	٢,٩	٩٥,٧	٧٤,٧	٧٩	٥١,١	٦٠,٧	٥٨,٨	٨,٥	٣,١	٤,٢	٤٢,٩	٩,١	١٥,٩
٢٠٠٩	٣٣٢	١١٤	١٦٢	١,٤	١,٩	١,٧	١٠٣,٣	٨٣,٥	٨٧,٧	٥٥,١	٦٧,٥	٦٤,٩	٨,٥	٣,٨	٤,٨	٤٦,١	١١,٤	١٨,٧
٢٠١٠	٢٩٩	١٠٧	١٢٨	١,٩	٢,٣	٢,٢	٩٨,٣	٧٩,٤	٨٤,١	٥٩	٦٣,٢	٦٢,٢	٦,٨	٣,٥	٤,٣	٣٧,٧	١٠,٢	١٧
٢٠١١	٣٢٧	١١٠	١٤٢	١,٥	٢,٢	٢	١٢٧,٣	٦٧,٢	٧٧,٤	٥٧,٣	٥٤,٧	٥٥,١	٨,٣	٣,٩	٤,٦	٦٨,٢	٩,٣	١٩,٤
٢٠١٢	٢٩٥	٩٨	١٣٠	١,٨	٢,٤	٢,٢	١٤٦,٩	٨٣,٢	٩٣,٨	٦٤,١	٦٧	٦٦,٥	٨,٣	٥	٥,٦	٨٠,٩	١٣	٢٤,٢
٢٠١٣	٣٩٨	٦٧	١١٥	١,٥	٢,٤	٣,١	١٠٧,١	٧٥,٥	٨٠,٣	٥٨,٩	٦١,٢	٦٠,٩	٧,٨	٣,٣	٤	٩٠,٤	١١,٢	٢٣,٢
٢٠١٤	٤١٠	٩٢	١٢٨	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢١١,٧	٧٥,٤	٩٠,٨	٨٧,٥	٦١,٦	٦٤,٥	٢٤,٦	٣,٥	٥,٩	١٢١,٧	١١,١	٢٣,٦

المصدر : حسبت من الجداول ارقام (٣ ، ٨) بالمرفقات.

كما جاءت نسبة مخزون الانتاج غير التام لتسجل نسبة ١,٥% في العام الأول وتزداد إلى ٣,٣% من العام الأخير... وفي اطار هذه المؤشرات يمكن أن يستخلص ضعف قدرات منشآت القطاع العام على تصريف انتاجها من المنتج النهائى خاصة في السنوات الأخيرة من الفترة المشار إليها وذلك بالقياس إلى حالة القطاع الخاص حيث بلغ حجم المخزون من المنتج النهائى بمنشآت القطاع العام في عام ٢٠١٤، وعلى سبيل المثال، ما يعادل انتاج ١٦٢ يوما تقريبا، يقابله مخزون من المنتج النهائى بمنشآت القطاع الخاص يعادل انتاج ٤٢ يوما تقريبا خلال نفس العام.

كذلك ايضا هناك المخزون من المواد الأولية والتى تراوحت نسبته إلى اجمالى الانتاج بمنشآت القطاع العام خلال نفس الفترة السابق ذكرها ما بين ٤,٩% عند حدها الادنى (في عام ٢٠١٢)، ١٠,٨% عند حدها الأعلى (في عام ٢٠٠٧)، ومن ثم وجودها عند مستوى أدنى عنه في حالة القطاع الخاص والذى تراوحت به هذه النسبة ما بين ٨,٥% عند حدها الأدنى (في عام ٢٠٠٣)، ٢٤,٧% عند حدها الأعلى (في عام ٢٠٠٦)، وقد يأتى تفسير ارتفاع نسبة المخزون من المواد الأولية/ الانتاج بالقطاع الخاص إلى رغبته في التحوط ضد مخاطر السوق من حيث نقص المعروض أو التضخم مع قدرته على تمويل الاستثمار في المخزون منها، وفي المقابل قد يأتى انخفاض نسبة المخزون من هذه المواد بمنشآت القطاع العام لتعبر عن ضعف قدرة هذه المنشأة على تمويل ما يلزم من استثمارات للارتفاع بهذه النسبة.

جدول رقم (٢/٤) نسبة مخزون اول المدة / الانتاج فى الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٤) (%)

السنوات	القطاع العام					القطاع الخاص				
	مخزون انتاج تام	مخزون انتاج غير تام	مواد اوليه	قطع غيار ومستلزمات سلعيه	الاجمالى	مخزون انتاج تام	مخزون انتاج غير تام	مواد اوليه	قطع غيار ومستلزمات سلعيه	الاجمالى
٢٠٠٢	٢٧,٦	٨,٨	٦,٢	١٠,٤	٥٤,١	٩,٤	١,٩	٩,٩	٢,٨	١١
٢٠٠٣	١٩,٤	٣,٥	٦,٢	٩,٢	٣٩,٢	٥,٣	١,٥	٨,٥	١,٨	١٧,٤
٢٠٠٤	٢٠,٩	٧,٨	٧,٣	٩,٨	٤٦,٩	٧,٤	١,٥	١٠,٧	١,٨	٢١,٧
٢٠٠٥	٢٠,١	٨,١	٧,٢	١,١	٤٥,٢	٨,٥	٢	٢١,٥	٠,٢	٣٤,٣
٢٠٠٦	٢٣,٩	٩,٩	٩,٨	٨,٥	٥٣,٢	١٠	١,٩	٢٤,٧	١,٤	٣٨,٢
٢٠٠٧	٢٧,٩	١١,٦	١٠,٨	٩,٣	٦٠,٧	٧,٣	١,٧	١٦,٤	١,٣	٢٦,٨
٢٠٠٨	٣٠,٥	١٢,٥	٧,٧	٨,٨	٦١	٩,٥	٢,٦	١٢,٦	١,٥	٢٨
٢٠٠٩	٣٨,١	١٥,٤	٨,٢	١١,١	٧٣,٧	١٦	٦,٢	١٧,٤	٤,٧	٤٥
٢٠١٠	٢٦,٢	١٠,٩	٧,٥	٧,٧	٥٣,٢	١٣,٢	٣,٣	١٣,١	٣,٩	٣٤
٢٠١١	٤٥,٩	١٩	٧,٣	١٠,٣	٨٣,٧	١٠,٥	٣,٥	١٢,٥	٣	٢٩,٩
٢٠١٢	٤٤,٢	١٨	٤,٩	١٠,٧	٧٩,٣	١٣,٥	٤,٢	١٣,٨	٢,٩	٣٤,٧
٢٠١٣	٣٦,٥	١٥,٨	٥,٢	١١,٣	٦٩,٧	١٤,٦	٣,٣	١١,١	٢,٢	٣١,٤
٢٠١٤	٤٤,٣	١٢,٥	٧,١	١٣,٢	٨٣,٦	١١,٦	٣,٣	١٠,٨	٢,٩	٢٨,٩

المصدر : حسبت من الجداول ارقام (٣ ، ٩) بالمرفقات.

٣/١فترة الإئتمان والتحصيل:

ومن مؤشرات كفاءة الإدارة أيضاً في إستغلال الموارد الإستثمارية للمنشأة مؤشر عدد أيام الإئتمان والتحصيل الممنوحة لعملاء المنشأة، حيث تعبر هذه الفترة عن مدى ملائمة سياسة الإدارة لتمكين المنشأة من المنافسة وجذب العملاء من ناحية، ومدى قدرة المنشأة على تحصيل حسابات المدينين من ناحية أخرى... فزيادة طول هذه الفترة عن الحدود المناسبة يتطلب زيادة الأموال المطلوبة لمقابلة حسابات المدينين، وبما يعنيه ذلك من زيادة الأموال المستثمرة لهذا الغرض، والتى قد تصل إلى مستويات أقل من العائد على إستثمارات المنشأة، إلى جانب ما قد ينشأ عن ذلك من مخاطر تواجه تحصيل هذه المديونيات... وفي المقابل فإن تقصير هذه الفترة إلى حدود أقل عن ما هو ملائم للمنافسة مع المنشآت الأخرى قد يقلل من عملاء المنشأة، ومن ثم التقليل من مبيعاتها، وهو ما يستلزم بالتبعية زيادة طول هذه الفترة، ومن ثم ز يادة الأموال المطلوبة لهذا الغرض.

هذا وبتقدير طول هذه الفترة (رصيد حسابات المدينين ÷ متوسط المبيعات اليومية) في حالة المنشآت المشتغلة داخل هذه الصناعة، وفي كل من القطاع العام، والقطاع الخاص خلال السنوات (١٩٩٩-٢٠١٤) يلاحظ أنها تراوحت ما بين ١١٥ يوماً عند حدها الأدنى، ١٧٤ يوماً عند حدها الأعلى على المستوي الكلي لهذه الصناعة، وأن أختلف الحال في حالة منشآت القطاع العام عنه في حالة منشآت القطاع الخاص، حيث تراوح طول هذه الفترة في حالة منشآت القطاع العام ما بين ١٧٥ يوماً عند حدها الأدنى (في عام ٢٠٠٥)، إلى ٤١٠ يوماً عند حدها الأعلى في عام ٢٠١٤، بينما بلغ طول هذه الفترة في أغلب سنوات هذه الفترة مستوى يقترب من الحد الأعلى المشار إليه، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١/٤)... أما في حالة منشآت القطاع الخاص فقد تراوح طول هذه الفترة ما بين ٦٤ يوماً عند حدها الأدنى في عام ٢٠٠١، ١٢٥ يوماً عند حدها الأعلى في عام (٢٠٠٥).

إن المقارنة فيما بين طول هذه الفترة في حالة القطاع الخاص، بمثيلتها في حالة منشآت القطاع العام، إنما تعكس وبوضوح كبر حجم الاستثمار الموجه لتمويل حسابات المدينين بمنشآت القطاع العام من ناحية، فضلاً عن ضعف قدرة إدارة هذه المنشآت على تحصيل استحقاقاتها قبل العملاء، وبما يمثل مظهراً آخر من مظاهر ضعف الكفاءة الإدارية لهذه المنشآت، وذلك على العكس في حالة منشآت القطاع الخاص، حيث تعد هى الأكفء حيث قلة استثماراتها لهذا الغرض، فضلاً عن قدرتها الأكبر في تحصيل مستحقاتها لدى العملاء حيث تتراوح فترة السماح لتحصيل هذه المستحقات ما بين ٢-٤ شهر تقريباً، بينما تصل هذه الفترة إلى ما بين ٦-١٤ شهراً في حالة منشآت القطاع العام.

٢- ضعف القدرة الكسبية (الربحية)والتمويل الذاتى :

تبين اتجاهات نسب تكلفة المستلزمات السلعية والوقود والكهرباء الى الانتاج خلال الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠١٤ وجود اتجاه عام يقترب الى الثبات النسبى تقريبا مع وجود تقلبات محدوده على المستوى الكلى للصناعة وبما يشير ضمنيا الى توليد الصناعه لنسبه ثابته تقريبا من القيمة المضافة فى الانتاج وان كانت اتجاهات هذه النسبة تختلف فى حالة القطاع العام عنه فى القطاع الخاص حيث تميل الى التناقص فى السنوات الاخيرة من هذه الفتره عنه فى السنوات الاولى منها فى حاله القطاع العام وهو ما قد يعزى الى ما يقدم من دعم لهذه الصناعه وعلى العكس من ذلك بالنسبه لحاله القطاع الخاص حيث تميل هذه النسبة الى الارتفاع فى السنوات الاخيره عنه فى السنوات الاولى من هذه الفتره وهو ما ينعكس بالتبعيه على اتجاهات نسبة القيمة المضافة فى الانتاج فى كلا القطاعين حيث تراوحت هذه النسبة ما بين ١٨ % – ٣٩,٥ % فى السنوات الاربع الاول من هذه الفترة وازدادت لتتراوح ما بين ٤٠,١ % – ٤٨,١ % فى السبع سنوات التالية من هذه الفترة فى حاله القطاع العام ، ثم بدات فى الانخفاض فى السنوات الثلاثة الاخيرة لتصل الى ١١,٦ % فى عام ٢٠١٤ ، اما فى حالة القطاع الخاص فقد تراوحت هذه النسبة ما بين ٣٨,١ % – ٤٢,٥ % خلال الست سنوات الاولى من هذه الفترة ثم تناقصها فى السنوات التالية منها لتتراوح ما بين ١٤,٧ % – ٣٧,٤ % وعلى نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٣/٤) هذا وعلى الرغم من غياب نسب معياريه لقياس القدرات الموائمة لتوليد القيمة المضافة فى هذه الصناعة فان اتجاهاتها خلال الفترة المشار اليها قد تشر فى مضمونها الى تحسن قدرات القطاع العام فى هذا الشأن، وعلى النقيض منه حاله القطاع الخاص حيث تناقص هذه النسبة فى السنوات الاخيره، وهو ما قد يفسر بوجود تغيرات هيكلية في نشاط كلا القطاعين خلال هذه الفترة.

ومع ذلك فان النظر الى توزيعات القيمه المضافة فى ما بين مكوناتها الاساسية تشير فى مضمونها الى افضلية الوضع بالنسبة للقدرة الكسبية لهذه الصناعة فى حاله القطاع الخاص عنه فى القطاع العام على الرغم من وجود التذبذبات من عام الى اخر على نحو ما يشير اليه الجدول المشار اليه من قبل ، حيث تراوح نصيب (صافى عائد) الصناعة خلال الفتره المشار اليها ما بين ٨,٤ % – ٧٧,٦ % من القيمة المضافة فى حاله القطاع الخاص ، وعلى النقيض من ذلك فى حاله القطاع العام حيث يحقق خسائر سنوية بنسب كبيره بالقياس الى القيمة المضافة فى هذا القطاع مع تذبذبات سنوية كبيرة من عام لاخر حيث وعلى سبيل المثال تراوحت هذه النسبة ما بين ٥٧,٤ % – ٦٠٥,١ % فى الخمس سنوات الاولى من هذه الفترة كما تراوحت ما بين ١٠,٥ % – ١٣٨,٢ % فى الخمس سنوات الاخير ة (باستثناء عام ٢٠١٤) ويكمن السبب الرئيسى فى تناقض الوضع ما بين حالتى الوضع فى القطاع الخاص والقطاع العام بالنسبة للقدرات الكسبية الى ارتفاع نصيب الاجور فى القيمة المضافة بالقطاع العام عنه فى القطاع الخاص حيث تراوح نصيب الاجور ما بين ٦٩,٥ % – ١٠٤٦,٢% من القيمة المضافة بالقطاع

العام خلال السنوات ٢٠٠٢ – ٢٠١٤ بينما تراوح نصيب الاجور بالقطاع الخاص ما بين ١٩,٧% – ٨٨,٢ % من القيمة المضافة بهذا القطاع، يضاف الى ذلك ايضا ارتفاع نصيب اعباء خدمة الدين فى القيمة المضافة بالقطاع العام لتتجاوز مستوى اعلى من مستوى القيمة المضافة ذاتها فى بعض السنوات حيث بلغ ما نسبتة ، وعلى سبيل المثال ١٤٠,١% ، ١٦٨,٨%، ١١٦,٨% فى السنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ على الترتيب وان انخفض نصيب اعباء خدمة الدين فى السنوات الست الاخيرة من هذه الفترة ليتراوح ما بين ٢٥,٣ % – ٢١١,٩ % من القيمة المضافة فى الست سنوات الاخيرة من الفترة المشار اليها . وهو ما يشير ضمنيا الى ان انحسار خسائر هذه الصناعة بالقطاع العام تكمن اولا فى ارتفاع الاجور ثم نصيب اعباء خدمة الدين ، وعلى النقيض من ذلك بالنسبة لحالة القطاع الخاص حيث انخفاض نصيب الاجـور فى القيمة المضافة به وعلى نحو ما سبق ذكـره فضلا تدنى نصيب اعبـاء خـدمة الـدين حيث تتراوح ما بين ٢,٤ % – ٨,٧ % خلال سنوات الفترة المشار اليها من قبل (باستثناء عام ٢٠١١).

ومن الطبيعى ان تنعكس ضعف القدرة الكسبية لهذه الصناعة بالقطاع العام على قدراته الاستثمارية من خلال مصادره الذاتية .

ومن ناحية اخرى فان التطور التاريخى لهذه الصناعة من حيث القدرة الكسبية من النقد الاجنبى خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١٤ وان كانت تشير الى تحقيق الصناعة وفورات من النقد الاجنبى (باستثناء عام ٢٠٠٨) وبما يعكس قدراتها على التمويل الذاتى لاحتياجاتها من المكون الاجنبى وذلك على المستوى الكلى للصناعة الا ان الحال يختلف فى حالة القطاع العام عنه فى حالة القطاع الخاص خاصة فى السنوات ٢٠٠٨ – ٢٠١٤ حيث سجل القطاع الاول وجود عجز فى حصيلته الذاتية من النقد الاجنبى تراوح ما بين ما قيمته ٢٩٥ مليون جنيه عند حدها الاقصى فى عام ٢٠٠٨ و ٧٢ مليون جنيه عند حدها الادنى فى عام ٢٠١٤ وان كان حقق صافى تدفقات نقدية من النقد الاجنبى فى السنوات السابقة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٤/٤) . اما فى حالة القطاع الخاص فيشير التطور التاريخى خلال هذه الفترة الى تحقيق وفورات من النقد الاجنبى تراوحت قيمته ما بين ٣١٩٦ مليون جنيه عند حدها الاقصى لعام ٢٠١٢ و ٢٤٢ مليون جنيه عند حدها الادنى فى عام ٢٠٠٧ وهو ان كان يعكس قدرة هذا القطاع على تمويله الذاتى من احتياجاته من المكونات الاجنبية (مواد اولية + اضافات راسمالية) الا ان هذه القدرة تتصف بالتقلبات والتذبذبات الكبيرة من عام الى اخر وعلى نحو ما هو مبين بالجدول سابق الذكـر.

جدول رقم (٣/٤) نسب توزيع القيمه المضافة بين مكوناتها في صناعة الغزل والنسيج المصرية خلال السنوات (٢٠٠١ – ٢٠١٤) (%)

البيان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
(١) القيمة المضافة / الانتاج														
• ق.ع/أ	١٨,١	٣٩,٥	٣٠	٣١	٤٤	٤٥,٣	٤٤	٤٨,١	٤٧,٩	٤٠,١	٤١,٩	٣٦,٤	٣٨,٧	١١,٦
• ق.خ	٣٨,١	٣٩,٥	٤٢,٥	٣٩,١	٣٧,٤	٤١,١	٢٦,٩	٢٩,٣	٢٢,٦	٢٦,٤	٣٧,٤	١٤,٧	٣٠,٧	٢٩,٧
• جمله	٣٢,٨	٣٩,٥	٣٨,٦	٣٦,٥	٣٩,٦	٤٢,٣	٣١,١	٣٣,١	٢٨	٢٩,٨	٣٨,١	١٨,٣	٣١,٩	٣١,٧
(٢) الاجور / القيمة المضافة														
• ق.ع/أ	٢٣٦,١	٨٢,٦	٩٩,٤	١٠٦	٦٩,٥	٧٩	٩٠,٩	٨٩,١	٩٦,٢	٩٣،٨	١٦٢,٩	٢٢٢	٢٣٣,٣	١٠٤٦,٢
• ق.خ	٢٤,١	٢٥,٨	٢٠	١٩,٧	٢٢,١	٢٣,٦	٣٦,٥	٣٠,٩	٥٠,٢	٣٨,٥	٢٤,٩	٨٨,٢	٣٦,٥	٣٦,٦
• جمله	٥٦.٥	٤٤,٤	٣٩,٤	٤٣	٣٩,٦	٤٠	٥٥,٤	٤٨	٦٦,٩	٥٧	٥٠,٨	١٣٢,٣	٧٢,٧	٨٣,٤
(٣) الايجارات / القيمة المضافة														
• ق.ع/أ	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥
• ق.خ	٠,٥	١,٦	١	٠,٩	١	٠,٧	١,٥	١,٢	٢	١,٧	٠,٧	١,٧	٠,٢	٠,٧
• جمله	٠,٥	١,١	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٥	١	٠,٩	١,٣	١,٢	٠,٥	١,٢	٠,٢	٠,٣
(٤) الفوائد / القيمة المضافة														
• ق.ع/أ	٤٦٩,٦	١٠٦,٢	١٤٠,١	١٦٨,٨	١٠٩,٥	٨٢	١٠٧,١	١١٦,٨	٢٥,٣	٢٥,٧	٣٩,٦	٤٣,٣	٤٢,٥	٢١١,٩
• ق.خ	٦,٨	٦,٧	٢,٧	٤,٨	٣,٦	٢,٤	٦,٥	٤,٨	٧,٣	٨,٧	٠,١	٤,٩	٤,٤	٣,٢
• جمله	٧٧,٥	٣٩,٤	٣٦,٢	٤٩,١	٤٢,٦	٢٥,٩	٤١,٥	٣٧,٧	١٣,٨	١٤,٤	٨,٢	١٧,٦	١١,٤	١٢,٩
(٥) صافى الربح / القيمة المضافة														
• ق.ع/أ	٦٠٥,١-	٨٤,٤-	١٣٤,١-	١٦٦,٧-	٧٥,٤-	٥٧,٤-	٩٣,٢-	٩٧,٥-	٣,٩-	١٠,٥-	٩٠,٧-	١٤٨,٥-	١٣٨,٢	١١١١,٩-
• ق.خ	٦٨,٥	٦٦,٥	٧٦,٧	٧٧,١	٧٧,٦	٧٥	٥٧,٤	٦٥,٦	٤٤,٦	٥٤,٩	٧٥,٤	٨,٤	٥٩,٩	٦٠,٣
• جمله	٣٤,٤-	١٦,٩	٢٥,٣	١١,٣	٢١,٢	٣٦	٥	١٧,٧	٢٧	٣٣	٤٤,٢	٤٣,٣-	٢٣,٥	٦

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٣) بالمرفقات.

جدول رقم (٤/٤) القدرة الكسبية من النقد الاجنبى لمنشآت صناعة الغزل والنسيج المصرية
خلال السنوات (٢٠٠٢ – ٢٠١٤)

(مليون جنيه)

السنوات	القطاع العام / الاعمال				القطاع الخاص				الجملة			
	المبيعات	المشتريات		صافى النقد الاجنبى	المبيعات	المشتريات		صافى النقد الاجنبى	المبيعات	المشتريات		صافى النقد الاجنبى
		مواد اولية	اضافات راسمالية			مواد اولية	اضافات راسمالية			مواد اولية	اضافات راسمالية	
٢٠٠٢	٧٧٦	١٦٦	٤٥	٥٦٥	١٠٢٨	٦٢٩	٣٣	٣٦٦	١٨٠٤	٧٩٥	٧٨	٩٣١
٢٠٠٣	٩٠٨	٢٩١	٢٨	٥٨٩	٢٣١٦	٤٥٦	٦٧	١٧٩٣	٣٢٢٤	٧٤٧	٩٥	٢٣٨٢
٢٠٠٤	٦٥٧	٣٠٨	٦٨	٢٨١	١٧٥٩	٦٨٤	١٢٩	٩٤٦	٢٤١٦	٩٩٢	١٩٧	١٢٢٧
٢٠٠٥	٦٩٢	٤٥٦	٢٢	٢١٤	١٨٥٤	٤٩٦	٨٠	١٢٧٨	٢٥٤٦	٩٥٢	١٠٢	١٤٩٢
٢٠٠٦	٥٧٥	٤١٠	٣٠	١٣٥	١٧٢٦	٣٩٢	٩١	١٢٤٣	٢٣٠١	٨٠٢	١٢١	١٣٧٨
٢٠٠٧	٥٤٨	٢٩٤	٢٩	٢٢٥	١٢٧٩	٨٧٩	١٥٨	٢٤٢	١٨٢٧	١١٧٣	١٨٧	٤٦٧
٢٠٠٨	٣٧١	٥٧٣	٩٣	(٢٩٥)	٢٦٢٨	٢١٩٤	١٤٩	٢٨٥	٢٩٩٩	٢٧٦٧	٢٤٢	(١٠)
٢٠٠٩	٤٥٠	٥٢٩	٣٤	(١١٣)	٣٤٣٣	٢٠٦٦	٨٣	١٢٨٤	٣٨٨٣	٢٥٩٥	١١٧	١١٧١
٢٠١٠	٧٢٨	٧٥٩	٢٠٠	(٢٣١)	٣٥٤٩	٢١١١	١٠٦	١٣٣٢	٤٢٧٧	٢٨٧٠	٣٠٦	١١٠١
٢٠١١	٣٣٩	٤١٨	١٢	(٩١)	٢٩٢١	١٢٢٢	٢٣٢	١٤٦٧	٣٢٦٠	١٦٤٠	٢٤٤	١٣٧٦
٢٠١٢	٣٨٠	٢٠٨	١	١٧١	٤٦٢٩	١٤١٧	١٦	٣١٩٦	٥٠٠٩	١٦٢٥	١٧	٣٣٦٧
٢٠١٣	٣١٧	٥٣١	١	(٢١٥)	٢٥٠٥	١٥١٩	١١٩	٨٦٧	٢٨٢٢	٢٠٥٠	١٢٠	٦٥٢
٢٠١٤	٣٤٧	٤١١	٨	(٧٢)	٢٩١٤	٢١٨١	٤٧٩	٢٥٤	٣٢٦١	٢٥٩٢	٤٨٧	١٨٢

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع العام / الاعمال العام ، سنوات مختلفة

٣- ضعف التكوين الراسمالى بالصناعة :

يشير التطور التاريخى لهذه الصناعة على مستواها الكلى خلال السنوات ٢٠٠١ – ٢٠١٤ ضعف التراكم الراسمالى بها خاصة فى الاصول الراسمالية الثابتة حيث ازدادت قيمة الاصول الثابتة من نحو ٥٦٥٠ مليون جنيه عام ٢٠٠١ لتصل الى ١١٠٥٧ مليون جنيه فى عام ٢٠١٤ مع تذبذبات سنوية طفيفة خلال هذه الفترة وهى على ما يبدو تعد زيادات متواضعة ، وهنا يختلف الحال فى حالة القطاع العام عنه فى حالة القطاع الخاص حيث يلاحظ التناقص المستمر لقيمة الاصول الثابتة للقطاع العام من نحو ٩١٨ مليون جنيه فى عامى (٢٠٠١ ، ٢٠٠٢) وتصل إلى ما قيمته ٥٤٧ مليون جنيه فى عام ٢٠١٤ وهو ما يعزو الى صغر الاضافات الراسمالية بالقياس الى المدمر والاهلاكات من الاصول الثابتة خاصة فى السنوات الاخيرة من هذه الفترة وبما يعكس سلبية التكوينات الراسمالية فى هذه السنوات على النحو ما هو مبين بالجدول رقم (٧) بالمرفقات وذلك بعكس الحال بالنسبة للقطاع الخاص حيث تزداد قيمة اضافته الراسمالية السنوية عن القيمة الاستهلاكية لاصوله الثابتة او المباع منها ومن ثم تحقيق اضافات راسمالية سنوية وان كان ذلك لا ينفى حقيقة سلبية الاضافات الراسمالية فى بعض السنوات وذلك على النحو المبين بالجدول المشار اليه من قبل . ومع ذلك يبدو القطاع الخاص على انه يحقق تراكمات فى مخزونه السلعى (مع تذبذبات سنوية) اكبر عنه فى حالة القطاع العام والذى حقق تغيرات سلبية فى بعض سنوات هذه الفترة خاصة فى فترة الثلاث سنوات الاخيرة . ويبدوا ذلك واضحا من كبر نسبة الوزن النسبى للمخزون بهذا القطاع فى اجمالى اصوله الرأسمالية

والتى تراوحت بين ٢١,٤ % – ١٩,٢ % خلال هذه الفترة وذلك عكس القطاع العام الذى تراوحت نسبة مخزونه فى اجمالى الاصول الرأسمالية ما بين ٥,٤ % – ١١,٢ % ، وفى هذا الشأن ايضا يلاحظ كبر الوزن النسبى للاصول الثابتة فى اجمالى الاصول الرأسمالية بالقطاع الخاص عنه فى القطاع العام على النحو المبين بهيكل جانب الاصول بالميزانية المرفقة بالجدول رقم (٨) بالمرفقات.

ان ضعف التكوين الرأسمالي خاصة فى الاصول الثابتة وبصفه خاصه فى القطاع العام لابد وان تكون له دلالات سلبية على تطور القطاع وانتاجيته خلال هذه الفترة وهو ما يعزو بطبيعة الحال الى ضعف القدرة الكسبية للصناعة وخاصة بالقطاع العام ومن ثم ضعف القدرة على التمويل الذاتى او الاقتراض وذلك لمحدودية حصة راس المال المدفوع واحتياطياتة ، كما يلاحظ ارتفاع نصيب الديون قصيرة الاجل فى تمويل استثمارات هذه الصناعة خاصة فى حال القطاع العام وهو ما قد يعزى الى استناده الى درجة اكبر على الشراء بالاجل أو الائتمان قصير الأجل.

٤ – صعوبات التسويق:

حيث تأتى صعوبات التسويق بالمركزالأول في قائمة العوامل المسئولة عن وجود الطاقة العاطلة في هذه الصناعة، حيث تشير الإحصاءات إلى أن صعوبات التسويق تشارك بالنسبة الأكبر في وجود الطاقة العاطلة في هذه الصناعة، والتى تراوحت ما بين ٥٥,٣% عند حدها الأعلى في عام ٢٠١٠، ١٩,٥% عند حدها الأدنى في عام ١٩٩٨... وتظهر مشكلة صعوبة التسويق بدرجة أكبر في حالة منشأت القطاع الخاص، عنه في حالة منشأت القطاع العام على طول سنوات الفترة (١٩٩٨–٢٠١٣)، (وبإستثناء عام ٢٠٠٨) وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٥/٤)، حيث تعد هذه المشكلة مسئولة عن وجود الطاقة العاطلة في منشأت القطاع الخاص بنسبة تراوحت ما بين ٨٨,٧% عند حدها الأعلى في عام ٢٠٠٠، ٣٨,٩% عند حدها الأدنى في عام ٢٠٠٧... أما في حالة منشأت القطاع العام فتعد هذه المشكلة مسئولة عن الطاقة العاطلة بها بنسبة تراوحت ما بين ٥٤,٧% عند حدها الأعلى في عام ٢٠٠٨، ٨,٢% عند حدها الأدنى في عام ١٩٩٨.... ويمكن أن تعزو الدراسة الحالية أسباب أرتفاع مشاركة هذه المشكلة في وجود الطاقة العاطلة بالقطاع الخاص عنه في حالة القطاع العام إلى تعدد وتنوع منتجات القطاع الأول، والتى قد يواجه الكثير منها بصعوبات التسويق إما لإرتفاع التكلفة أو إنخفاض الجودة، ومن ثم ضعف القدرة على المنافسة في السوق المحلية أو الخارجية.

ومن المؤشرات الدالة على هذه المشكلة، تزايد نسبة المخزون/ الانتاج وتراكمه بكلا القطاعين العام والخاص خلال السنوات الأخيرة (جدول رقم ٢/٤)، وقد يضاف إلى ذلك ايضا تناقص انتاج الصناعة من الأقمشة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٣) بمعدل سنوى بلغ نحو ٤,٧%، في نفس الوقت الذى ازداد الاستهلاك المحلى منها بمعدل اقترب من ٣,٧%[١] ومن ثم تناقص درجة الاكتفاء الذاتى في الاستهلاك منها، مع تزايد الواردات ووجود المنافسة مع المنتج المحلى بالسوق المحلية. ومن بين الأسباب التى يعزى إليها وجود هذه المشكلة من قبل دراسات سابقة ما يمكن ايجازه فيما يلى:

- تغير الانماط الاستهلاكية المصرية مع فترات زمنية قصيرة نسبيا، وغياب البحوث والدراسات عن متطلبات السوق المحلية، مما ينشأ عنه ركود لأنواع كثيرة من منتجات النسيج، كما تغيب ايضا البحوث والدراسات عن متطلبات الأسواق الخارجية، والبحث عن أسواق جديدة لزيادة الصادرات.[٢]

- التسرب الكبير للمنسوجات المهربة من الخارج وبطرق غير مشروعة وبأسعار مخفضة، وذلك من خلال المنافذ الجمركية، والمناطق الحرة وتجارة التزانز يت، ونظام السماح المؤقت. وعن طريق التزوير والتلاعب في المستندات الخاصة بالاستيراد والتصدير، يتم تسرب كميات كبيرة من المنسوجات والملابس إلى السوق المحلية معفاة من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات، ومن ثم عرضها بالسوق المحلية بأسعار مخفضة.[٣]

- ضعف فاعلية الأجهزة والمؤسسات الأخرى المعنية بصناعة النسيج والممثلة في صندوق دعم الغزل والنسيج، والتمثيل التجارى، وغرفة الصناعة النسيجية، وجهاز حماية المنافسة وغيرها من المؤسسات المشار إلى أدوارها في تنمية وتطوير هذه الصناعة، وتوسيع السعة السوقية أمام منتجاتها.

- وقد يضاف إلى ما سبق أيضا انخفاض جودة المنتج المحلى، وارتفاع تكلفته بالقياس إلى مثيله المستورد (ولأسباب أخرى) مما يصعب معه المنافسة مع المنتج المستورد.

٥- <u>عدم توافر مواد أولية</u>:

يأتى عدم توافر المواد الخام الأولية في المركز الثانى في قائمة العوامل المسئولة عن وجود الطاقة العاطلة في هذه الصناعة، حيث تشارك هذه المشكلة في وجود الطاقة العاطلة خلال الفترة السابق ذكرها بنسبة تراوحت ما بين ٣٨,٢% عند حدها الأعلى في عام ١٩٩٨، ١٠,٢% عند حدها الأدنى في عام ٢٠٠٨... وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحاً وتأثيراً في حالة منشأت القطاع العام، عنه في حالة منشأت القطاع الخاص

---

[١]- حسبت من الجدول رقم (٦/١) بالفصل الأول من الدراسة.
[٢]- زكريا على الجوهرى، تحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، مجلة الجودة، العدد (١٠)، القاهرة، ٢٠٠٣.
[٣]- بنك التنمية والعمال المصرى، دراسة عن سوق صناعة غزل القطن في مصر، القاهرة، اكتوبر ٢٠١٠.

في بعض سنوات هذه الفترة، بينما يبدو العكس بالعكس في البعض الآخر من سنوات هذه الفترة وعلى نحوما هومبين بنفس الجدول سابق الذكر. إن المواد الأولية لهذه الصناعة تتمثل فيما يلزمها من أقطان وأصواف وخيوط بوليستر أو غيرها من المواد المجهزة لهذه الصناعة فيمكن للدراسة الحالية أن تعزو أسباب ذلك إما لضعف الطاقة الإنتاجية المحلية لتلبية إحتياجات هذه الصناعة أو إلى عدم توافرها عن طريق الأستيراد من الخارج أو ضعف إدارة المخزون منها بالمنشآت الإنتاجية داخل هذه الصناعة. وقد يكون ما سبق ذكره من ضعف القدرة التمويلية لمنشأت القطاع العام عن تمويل ما يلزم من مخزون من المواد الأولية، مقابل احتفاظ منشأت القطاع العام بمخزون أكبر من المؤشرات الدالة على عدم توافر المواد الأولية ومن ثم وجود الطاقة العاطلة، ويتبقى هناك عجز الطاقة المحلية لإنتاج المواد الأولية عن الوفاء بكامل احتياجات الصناعة منها، والذى يمكن الاشارة إليه فيما يلى:

- يعد القطن المادة الخامة الأولى والأساسية لصناعة الغزل والنسيج وبقدر توافره وبالجودة والأسعار المناسبة بقدر ما يكون انتظام العملية الانتاجية داخل الصناعة... ولقد تميزت الزراعة المصرية عبر تاريخ طويل بانتاج أقطان عالية الجودة استخدمت في أغراض التصدير، وفي التصنيع المحلى مع دعم الصناعات المحلية بتوفير ما يلزمها من الأقطان بأسعار ملائمة تمكنها من التنافس في الأسواق المحلية والخارجية، إلا أنه ومع التوجه لسياسة التحرر الاقتصادى وتحرير تجارة القطن، ارتفعت أسعار القطن المصرى، وبما يفوق قدرة المغازل المحلية، مما اضطرت معه إلى استبدال الأقطان المصرية بغيرها من الأقطان المستوردة الرخيصة، وقد ساندها في ذلك انخفاض الطلب على الغزول الرفيعة والأقمشة والملابس الراقية والاتجاه إلى استخدام الأقطان متوسطة وقصيرة التيلة، أمام تغير الأنماط الاستهلاكية للمنسوجات والملابس على المستوى المحلى والعالمى... والآن تأتى المشكلة ممثلة في حالة عدم التوافق بين الزراعة والصناعة والتى نشأت عن الجودة العالية للأنتاج المحلى من الأقطان الشعر، واحتياجات الصناعة المحلية التى اتجهت بدورها إلى استخدام الأقطان منخفضة الجودة والسعر، وحيث يوفر القطن المصرى حاليا ما يقرب من ١٥% فقط من الاحتياجات الكلية للصناعة المحلية، بينما يستكمل باقى الاحتياجات عن طريق الاستيراد من الأسواق الخارجية.[١]

- أن في نمو الاستهلاك المحلى من الأقمشة، وتناقص الانتاج المحلى منها، ودخول الواردات منها لتغطية العجز في الاستهلاك (وعلى النحو المشار إليه بالفصل الأول من الدراسة) يمكن النظر إليه على أنه من المؤشرات الدالة على عدم كفاية المتاح من المواد الأولية اللازمة لتصنيع الأقمشة في السوق المحلية (أو لعدم توافر الطاقات الانتاجية اللازمة بالمنشأت القائمة على تصنيعها)، مما يعرض المنشأت القائمة على التصنيع بمواقف حرجة انتظارا لوصول الشحنات المستوردة من المواد

[١]- بنك التنمية والعمال المصرى، دراسة عن سوق صناعة القطن في مصر، مرجع سبق ذكره.

الأولية، حيث احتمالات التوقف عن الانتاج لفترات معينة (ومن ثم وجود الطاقة العاطلة). ان لم يكن الخروج عن مجال الانتاج على المدى الطويل.

٦- عدم توافر قطع الغيار:

من ضمن العوامل المسئولة عن وجود الطاقة العاطلة في هذه الصناعة هى عدم توافر قطع الغيار، حيث تشارك هذه المشكلة في وجود الطاقة العاطلة خلال الفترة السابق ذكرها بنسبة تراوحت ما بين ٢٣,٢% عند حدها الأعلى في عام ٢٠١١، ٢,٣% عند حدها الأدنى في عام ٢٠١٢...، وتشارك هذه المشكلة في وجود الطاقة العاطلة بالقطاع الخاص والعام وبنسب مختلفة من عام لأخر كما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر.

٧- نقص وتغيب العمال:

يأتى نقص وتغيب العمال في قائمة العوامل المسئولة عن وجود الطاقة العاطلة في هذه الصناعة، حيث تشارك هذه المشكلة في وجود الطاقة العاطلة خلال الفترة السابق ذكرها بنسبة تراوحت ما بين ١٤,١% عند حدها الأعلى في عام ٢٠٠٧، ٢,٨% عند حدها الأدنى في عام ٢٠٠٠...، وتشارك هذه المشكلة في وجود الطاقة العاطلة بالقطاع الخاص والعام وبنسب مختلفة من عام لأخر كما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر. وقد تبدو هذه المشكلة أقل تأثيراً على وجود الطاقة العاطلة في صناعة الغزل والنسيج (بالقياس إلى غيرها من المشكلات)، إلا أن المشكلة الأكبر- ليست في نقص وتغيب العمال- تكمن في خصائص قوى العمل المشتغلة بالصناعة لما لها من دور في استيعاب تكنولوجيا الانتاج وتحسين الكفاءة الانتاجية، ولقد تضمنت دراسة حديثة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (بمجلس الوزراء)، ومنظمة العمل الدولية (ومن خلال مسح لجميع المنشآت العاملة في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، واختيار ٣٢٧ منشأة منها كعينة) الكشف عن خصائص قوى العمل المشتغلة بهذه الصناعة، وظروف العمل بها، وبما يمكن ايجازه فيما يلى:[١]

- تتمثل قوى العمل المشتغلة في هذه الصناعة في كل من الذكور والاناث وبنسب متقاربة. أما عن الفئات العمرية منها، فيمثل من هم بالفئة العمرية (١٥- أقل من٢٠سنة). نحو ١١,٥% من جملة المشتغلين، كما يمثل من هم بالفئة العمرية (٢٠-أقل من ٣٠سنة) نحو ٥٥,٣% من جملة المشتغلين، ثم يأتى من هم بالفئة العمرية (٣٠-أقل من ٤٠ سنة) بنسبة ١٩% من جملة المشتغلين، ثم من هم بالفئة العمرية (٤٠- أقل من ٥٠ سنة) بنسبه ٩,٨% بينما يمثل من هم بالفئات العمرية الأخرى

١- محمد عبد الغنى رمضان، واخرين، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب، منظمة العمل الدولية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء)، القاهرة، ٢٠١٢.

النسبة الباقية، حيث يمكن أن يستخلص من ذلك أن القوى العاملة المشتغلة بهذه الصناعة فتمثل في أغلبها في مجموعة الشباب من المشتغلين.

- أما بالنسبة للمستوى التعليمى للمشتغلين فيأتى خريجى التعليم المتوسط في المركز الأول بين المشتغلين وبنسبة ٤٥%، ثم يليهم في ذلك الحاصلون على تعليم أقل من المتوسط وبنسبة ١٥,٢%، ثم خريجى التعليم الجامعى بنسبة ١١,٢%، ومن يقرأ ويكتب بنسبة ١١,٣%، ثم الأميين بنسبة ٩,٤%، واخيرا باقى خريجى التعليم فوق المتوسط بنسبة ٧,٨%.

- وبالنسبة للتدريب والتأهيل، فتأتى البرامج التدريبية بالقطاع الخاص لتشمل نحو ٥٩,٣% من مجموع المشتغلين بالصناعة، ثم يليها في ذلك التدريب من خلال المشرف على العمل (الاسطى) وبنسبة ١٨,٥%، ثم يأتى التدريب المهنى المنظم في الترتيب الثالث للمصادر التى اعتمد عليها الشباب في الحصول على المهارات اللازمة وبنسبة ١٧,٢%، ثم التعليم النظامى وبنسبة ٢,٥%.

- وبالنسبة لساعات وايام العمل فهى تتماثل مع غيرها من الأنشطة والأعمال الأخرى حيث تحدد ساعات العمل اليومى في ٦ ساعة/يوم، كما تحدد عدد أيام العمل الأسبوعى في ٦ يوم/الأسبوع، كما تحدد الاجازات السنوية في ٢١ يوم/سنة ... وهنا تكشف نتائج الدراسة إلى اضطرار العاملين للعمل ساعات اضافية في حال وجود طلبات على منتج المنشأة أو في حالة نقص أو تغيب العمال. كما يشير بعض ممثلى نقابات العمال إلى أن بعض المصانع تلجأ إلى اغراء العاملين بمقابل مادى مجزى مقابل السهر والعمل لفترة أطول، وبما يؤدى في النهاية إلى استهلاك القدرة البدنية والصحية للعامل بسرعة وبما يؤدى باصحاب الأعمال إلى استبداله أما من خلال الاستغناء المباشر أو باستئصال الكثير من المزايا التى كان يحصل عليها من قبل بما يؤدى في النهاية إلى استبعاده من العمل.

- كما تكشف الدراسة ايضا عن انخفاض اجر المشتغل بهذه الصناعة عن غيرها من الصناعات الأخرى، وهو ما يتسق بالنتائج المشار إليها في هذا الشأن بالفصل الأول من الدراسة.

- كما تكشف الدراسة عن أن معدل دوران العمالة يبلغ نحو ١٣,٥% سنويا على المستوى الكلى للصناعة، مع تباينه من نشاط إلى أخر داخل هذه الصناعة. وان كان هناك من الدراسات الأخرى التى تشير إلى أن المعدل اليومى لغياب العمال يبلغ نحو ١٠% في المتوسط.[1]

[1]- سويلم جودة سعيد، تنمية صادرات الغزل والنسيج في مصر، كلية التجارة بنها، ٢٠٠٣.

- كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود ما يقرب من ٥٦% من المشتغلين في هذه الصناعة يبحثون عن العمل في مهن أخرى، وأسبابهم الدافعة إلى ذلك هى:
  - ضعف المرتبات والأجور بهذه الصناعة مقارنة بالصناعات الأخرى.
  - صعوبة ظروف العمل بمصانع الغزل والنسيج.
  - عدم ملائمة نظام التعاقد مع متطلبات ورغبات الباحثين عن العمل.
  - اتجاه الشباب نحو الرغبة للسفر إلى الخارج، أو العمل المكتبى.
  - ان تركز الصناعة في المدن الصناعية، ومن ثم الحاجة إلى انتقال المشتغل إلى محافظة اخرى خارج مقر اقامته جعل كثير من الشباب يحجمون عن العمل.

ان موجز ما يمكن استخلاصه من خصائص المشتغلين في هذه الصناعة وظروف العمل بها هو الحاجة إلى تطوير برامج تدريبها وتأهيلها لتمكينها من استيعاب تكنولوجيا الانتاج، والارتفاع بانتاجيتها، وبما يساعد على تحسين اجورها، كما يرتبط بذلك ايضا أهمية تطوير وتحسين مناخ العمل بالمنشأة، وتنظيم العلاقة فيما بين المشتغل وأصحاب العمل.

٨- عوامل ومشكلات أخري مساهمة في وجود الطاقة العاطلة:

تتمثل الأسباب الأخرى المسئولة عن وجود الطاقة العاطلة في هذه الصناعة في (إنقطاع التيار الكهربائى وقدم الألات وعمرات وصيانة غير عادية والإنتاج تحت تجارب وحديث) وهى تأتى في مجموعها في المركز الثالث في قائمة العوامل المسئولة عن وجود الطاقة العاطلة في هذه الصناعة، وسابقة في ترتيبها على مشكلة عدم توافر قطع الغيار، ومشكلة نقص وتغيب العمال، حيث تشارك هذه المشكلة في وجود الطاقة العاطلة خلال القترة السابق ذكرها بنسبة تراوحت ما بين ٤١,٢% عند حدها الأعلى في عام ٢٠٠٦، ١٢,٤% عند حدها الأدنى في عام ٢٠١١... وتظهر هذه المشكلة بدرجة أكبر في حالة منشأت القطاع العام، عنه في حالة منشأت القطاع الخاص على طول سنوات الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)، (وبإستثناء عامى ١٩٩٨، ٢٠١٢) وعلى نحو ما هو مبين بالجدول سابق الذكر.

٩ -عدم مواءمة شروط التجار ة بين حلقات الصناعة :

تضمنت الدراسة من قبل بالاشارة الى عدم موائمة حجوم واتجاهات الانتاج المحلى من مدخلات الصناعة مع حجوم واتجاهات الانتاج من مخرجاتها وعلى النحو المبين في الفصل الاول من الدراسة حيث تزايد اعتماد هذه الصناعة على الواردات من المدخلات اللازمة لها (غزول ، اقمشة...). ومن السمات الاخرى لضعف التوازن بين حلقات هذه الصناعة عدم موائمة شروطالتجار ة بين حلقات هذه الصناعة وعلى نحو ما تعبر عنه اتجاهات الاسعار النسبية لمخرجات / مدخلات كل منها حيث :

جدول رقم (٥/٤) توزيع قيمة الطاقة العاطلة طبقا للأسباب (%)خلال السنوات (١٩٩٨– ٢٠١٣)

السنوات	عدم توافر مواد أولية			عدم توافر قطع الغيار			نقص وتغيب العمال			صعوبات التسويق			أخـرى		
	ق.ع	ق.خ	الجملة	ق.ع	ق.خ	الجملة	ق.ع	ق.خ	الجملة	ق.ع	ق.خ	الجملة	ق.ع	ق.خ	الجملة
١٩٩٨	٥١,٧	١٢,٦	٣٨,٢	٢,٣	٢,٧	٢,٤	٤,٥	٢,٨	٣,٨	٨,٢	٤٠,٩	١٩,٥	٣٣,٣	٤١	٣٦
٢٠٠٠	٣٣,٢	٢,٣	١٩,٨	٤,١	١,٢	٢,٩	٣,٨	١,٥	٢,٨	١٥	٨٨,٧	٤٦,٩	٤٣,٩	٦,٣	٢٧,٤
٢٠٠٢	٣٦,٧	٩,٥	٢٥,٨	٣	٦,٤	٤,٢	٧	٣,٤	٥,٣	١٧,٢	٦٧,٩	٣٧,٥	٣٦,١	١٢,٨	٢٦,٥
٢٠٠٣	٢٦,١	٢١,٨	٢٣,٨	١,٨	٦,٦	٤,٤	٦	٣	٤,٤	١٨	٥١	٣٥,٧	٤٨,١	١٧,٦	٣١,٨
٢٠٠٦	٢٠,٨	١٢,٢	١٧	٦,٩	١١,٣	٨,٨	٥	٦,٧	٥,٧	١٤,٧	٤٣,٣	٢٧,١	٥٢,٦	٢٦,٥	٤١,٢
٢٠٠٧	٣٦	١٤,٧	٢٣,٦	٩	١٣,٩	١١,٨	٧,٥	١٨,٩	١٤,١	٢٢,٦	٣٨,٩	٣٢	٢٤,٩	١٣,٦	١٨,٢
٢٠٠٨	٦,٨	٢٠,٦	١٠,٢	٢,٦	٩,٦	٤,٥	٥,٩	٤,٩	٥,٦	٥٤,٧	٤٣,٥	٥١,٦	٣٠	٢١,٤	٢٧,٥
٢٠٠٩	١٩,٦	١٦,٨	١٧,٩	١٣,٩	١٢	١٢,٨	١٢,٨	٧,٢	٩,٤	١٩,٥	٤٤	٣٤,١	٣٤,٢	٢٠	٢٥,٦
٢٠١٠	١٠,٣	١٢,٥	١١,٩	٢٦,٤	٦,٣	١٢	٩,١	٦,٣	٧	٢٩,٩	٦٥,٥	٥٥,٣	٢٤,٣	٩,٤	١٣,٦
٢٠١١	١٩,٧	٨,٦	١٥,١	٣٢,٩	٩,٢	٢٣,٢	٤,٢	٤,٣	٤,١	٣٠,٧	٦٥,٤	٤٤,٨	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٤
٢٠١٢	٤٣,٧	٦,٢	٢٦,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٣	٤,٨	١٠	٧,٢	٣٣,٦	٥٣,٤	٤٢,٦	١٥,٥	٢٨,٢	٢١,٣
٢٠١٣	٤١,٢	٧,٢	٢٧,٣	٥,٢	١,٧	٣,٨	٤,٥	٢,٢	٣,٦	٢٨	٧٦,٥	٤٧,٩	٢١,١	١٢,٤	١٧,٥

المصدر:

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الانتاج الفعلى والطاقة العاطلة على مستوى الأنشطة الصناعية لمنشآت القطاع العام/ الأعمال العام، أعوام مختلفة.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الانتاج الفعلى والطاقة العاطلة على مستوى الأنشطة الصناعية لمنشآت القطاع الخاص، أعوام مختلفة.

- تعبر الاسعار النسبية للقطن بالنسبة للغزول وجود الاتجاه التصاعدى لشروط التبادل التجار ة فيما بين القطن والغزول لصالح القطن حيث تزايد سعر المنتج للقطن بالقياس لسعر المنتج من الغزول خلال الفترة (سبتمبر ٢٠٠٦ – نوفمبر ٢٠١٦) ليصل الى نحو ٣,٤ خلال الفترة (اكتوبر – نوفمبر ٢٠١٦) مقابل نسبة بلغت ٠,٩٩ فى الفترة (سبتمبر – نوفمبر ٢٠٠٦) وعلى النحو المبين بالجدول (٦/٤).

- وبالنسبة للأسعار النسبية للغزول/الاقمشة فيلاحظ تناقص شروطالتجار ة فيما بينها لصالح الاقمشة حيث وصلت نسبة سعر المنتج للغزول/سعر المنتج للاقمشة الى نحو ٠,٥٥ فى اواخر عام ٢٠١٦ مقابل نسبة بلغت ١,٠٢ فى فى اواخر عام ٢٠٠٦ وعلى النحو المبين بنفس الجدول المشار اليه من قبل.

- كذلك الحال بالنسبة لشروطالتجار ة بين الغزول و المنسو جات الجاهزة حيث تاخذ الاسعار النسبية فيما بينها الاتجاه المتناقص لصالح المنسوجات الجاهزة حيث تناقص نسبة سعر المنتج للغزول / سعر المنتج للمنسوجات الجاهزة نحو ٠,٩٤ فى اواخر عام ٢٠٠٦ لتصل الى ٠,٧٧ فى اواخر عام ٢٠١٦ وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول سابق الذكر

- وبالنسبة للاسعار النسبية ما بين الاقمشة و الملابس الجاهزة فتشير اتجاهاتها خلال نفس الفترة الى تحسنها لصالح الاقمشة على حساب الملابس الجاهزة حيث ارتفعت نسبة سعر المنتج من الاقمشة/سعر المنتج من الملابس الجاهزة من ٠,٩٦ فى اواخر عام ٢٠٠٦ لتصل الى ١,٣٦ فى اواخر عام ٢٠١٦ (نفس الجدول المذكور)

ان اتجاهات الاسعار النسبية بين مخرجات الحلقات الانتاجية لهذه الصناعة وعلى النحو المشار اليه تشير الى اتجاه صناعة (زراعة وحلج القطن) الى تحقيق مكاسب اكثر على حساب صناعة الغزول وكذلك الحال ايضا بالنسبة لصناعة الاقمشة حيث وجود الاتجاه العام لتحقيق صناعة الاقمشة مكاسب اكثر على حساب صناعة الملابس الجاهزة خلال الفترة المشار اليها من قبل وعلى النحو المبين بالجدول رقم (٦/٤) كما تحقق نفس الصناعة نفس الاتجاه على حساب صناعة الغزول بينما يتواجد والى حد ما التوازن ما بين التغيرات فى اسعار المنسوجات الجاهزة واسعار الغزول مع تباينات محدودة الى حد ما خلال الفترة المشار اليها وعلى نحو ما يشير الجدول المشار اليه من قبل .

جدول رقم (٦/٤) شروط تبادل التجارة بين مدخلات ومخرجات صناعة الغزل والنسيج

الشهور / السنوات	قطن / الغزول	الغزول / الاقمشة	الغزول / المنسوجات الجاهزة	الاقمشة / الملابس الجاهزة
٩ – ١١ / ٢٠٠٦	٠,٩٩	١,٠٢	٠,٩٤	٠,٩٦
٨–٩ / ٢٠٠٧	١,١٦	١,٠٢	٠,٩٢	٠,٩٦
١٠– ١٢ / ٢٠٠٧	١,١	١,٠٢	٠,٩٢	٠,٩٦
٨–٩ / ٢٠٠٨	١,١	٠,٩٣	٠,٩٢	٠,٩٧
١–٣ / ٢٠٠٩	١,٤٤	٠,٨٩	٠,٨٨	١,٠١
٤–٦ / ٢٠٠٩	١,٤٤	٠,٨٩	٠,٨٣	١,٠١
٧–٩ / ٢٠٠٩	١,٤٤	٠,٨١	٠,٨٢	١,١١
١٠– ١٢ / ٢٠٠٩	١,٢٦	٠,٨١	٠,٧٩	١,١١
١–٣ / ٢٠١٠	١,٢٦	٠,٨١	٠,٧٩	١,١١
٤–٦ / ٢٠١٠	١,٢٦	٠,٨١	٠,٧٤	١,١١
٧–٩ / ٢٠١٠	١,٢٤	٠,٨٢	٠,٧٥	١,٠١
١٠– ١٢ / ٢٠١٠	٢,٣٢	٠,٨٢	٠,٧٥	١,٠١
١–٣ / ٢٠١١	٢,٢٨	٠,٨٤	٠,٧٧	١
٤–٦ / ٢٠١١	٢,١٨	٠,٨٥	٠,٨	٠,٩٩
٧–٩ / ٢٠١١	٢,١٤	٠,٨٧	٠,٨٢	٠,٩٩
١٠–١٢ / ٢٠١١	١,٧١	٠,٦٣	٠,٨٢	١,٣٨
١–٦ / ٢٠١٢	١,٨٣	٠,٥٨	٠,٧٦	١,٣٨
٧– ١٢ / ٢٠١٢	١,٧٩	٠,٥٨	٠,٧٦	١,٣٨
١–٣ / ٢٠١٣	١,٧٩	٠,٥٨	٠,٧٦	١,٣٦
٤–٦ / ٢٠١٣	١,٧٩	٠,٥٩	٠,٧٥	١,٣٦
٧–٩ / ٢٠١٣	١,٧٥	٠,٦	٠,٧٧	١,٢٧
١٠–١٢ / ٢٠١٣	١,٧٣	٠,٦٣	٠,٨	١,٢٥
١–٥ / ٢٠١٤	١,٧٣	٠,٦٢	٠,٨	١,٢٣
٦–٩ / ٢٠١٤	١,٧٣	٠,٦٢	٠,٨	١,٢٤
١٠–١٢ / ٢٠١٤	٢,٤٣	٠,٦١	٠,٨	١,٢٤
١–٣ / ٢٠١٥	٢,٤٣	٠,٦٢	٠,٨	١,٢٣
٤–٩ / ٢٠١٥	٢,٤٦	٠,٦١	٠,٧٩	١,٢٣
١٠–١٢ / ٢٠١٥	١,٨١	٠,٦١	٠,٧٩	١,٢٣
١–٣ / ٢٠١٦	١,٨١	٠,٦١	٠,٧٩	١,٢٣
٨–٩ / ٢٠١٦	١,٧٩	٠,٥٥	٠,٧٩	١,٣٦
١٠–١١ / ٢٠١٦	٣,٤	٠,٥٥	٠,٧٧	١,٣٦

المصدر :

حسبت من جدول رقم (١٠) بالمرفقات

١٠- عدم توافر كود للمواصفات القياسية للمنسوجات:

على الرغم من تواجد المؤسسات المعنية بصناعة النسيج والترويج لها، فإن عدم توافر كود للمواصفات القياسية لكل من منتجات هذه الصناعة، قد يجعل من إنتاج المنشآت المنتجة لها، إنتاجاً عشوائياً لا تتوافق مواصفاته، مع متطلبات الأسواق المختلفة، ومن ثم صعوبة تسويقها، ومن ثم الحاجة إلى المعرفة المسبقة لهذه المنشآت بالمواصفات القياسية المطلوبة شاملة في ذلك المواصفات الفنية لمراحل ومكونات إنتاجها المختلفة (إنتاج ألياف/ الغزل والنسيج/ صباغة/ منتج نهائى)، وتنتهى بوضع البطاقات والتعبئة والتغليف وغيرها. مما يدعو إلى توفير كود مصرى يشمل المواصفات القياسية لمنتجات هذه الصناعة.

النتائج والتوصيات

ظلت صناعة الغزل والنسيج المصرية ، ولعقود طويلة مضت ، تحتل مركزا متقدما بين الصناعات المصرية من حيث النظرة الى ما تساهم به فى الاقتصاد القومى . ومع ذلك فقد بدات مساهمتها فى الانكماش ، ومنذ سنوات ليست بالقصيرة ، خاصة بعد التوجه المصرى نحو سياسة التحرر الاقتصادى ، وما تبع ذلك من تحرير التجارة العالمية فى صناعة المنسوجات ، وهو ما طرح الكثير من التساؤلات حول الاسباب المسئولة عن ذلك ، ومن ثم التساؤل عن السياسات والادوات المقترحة للارتفاع باداء هذه الصناعة واسترداد دورها فى الاقتصاد الوطنى ، وفى هذا الشان خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن ايجازها فيما يلى :

اولا : النتائج :

١ – تناقص أعداد المنشآت المشتغلة بهذه الصناعة وقد يرجع ذلك لضعف جاذبية هذه الصناعة للإستثمار، أو ضعف قدرتها على المنافسة في السوق المحلية أو الخارجية ، لاسباب متنوعة.

٢ – إرتفاع الطاقة الإنتاجية للمنشأة بالقطاع العام عنه في حالة القطاع الخاص، وهو ما يمكن تفسيره بسيادة أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقطاع الخاص حيث تنوع الإنتاج من الخيوط والمنسوجات وا إتمام وتجهيز المنسوجات، بينما قد يسود إنتاج الغزول بين منشأت القطاع العام، ومن ثم وجود المنشأت الأكبر حجماً .

٣ – وجود تذبذبات سنوية في الطاقات الإنتاجية المستغلة ومن ثم الطاقات الإنتاجية العاطلة مما يعكس عدم إستقرار هذه الصناعة .

٤ – تسجل السنوات (١٩٩٨ – ٢٠١٣) التناقص المستمر في المساهمة النسبية لصناعة النسيج فى الأنتاج والقيمة المضافة للصناعات التحويلية وحيث تشير المؤشرات إلى نمو الإنتاج والقيمة المضافة لصناعة النسيج خلال هذه السنوات بمعدلات أقل عن غيرها من الصناعات التحويلية الأخري، وهو ما قد يعزى إلى وجود قيود ومشكلات واجهت صناعة النسيج خلال هذه السنوات، ومرتبطة بالإستثمار، أو التشغيل، أو التسويق والتسعير أو غيرها.

٥ – بالنظر الى درجة مساهمة هذه الصناعة فى الاحتياجات الكلية من مخرجاته يلاحظ فى حالة الغزول القطنية تناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها والذى يشير ضمنيا الى تحول صناعة الغزول القطنية الى مستوردا صافيا للغزول اعتبارا من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٣ وكذلك الحال ايضا بالنسبة لمخرجات هذه الصناعة من الاقمشة القطنية حيث تحولت هذه الصناعة (وبالتبعية) الى مستوردا صافيا للاقمشة القطنية ابتداء من عام ٢٠٠٧ ، اما فى حالة

الاقمشة الصوفية فتعد مصر مستوردا صافيا لهذه الاقمشة خلال الفترة المشار اليها باستثناء عامى (٢٠٠٧ ، ٢٠١٠) وكذلك الحال ايضا فى حالة الاقمشة الحريرية وقد يكون لتناقص نسبة الاكتفاء الذاتى من الغزول والاقمشة بالصناعة المصرية وتحولها الى مستوردا صافيا لهذه المنتجات فى السنوات الاخيرة من بين الاسباب المسئولة عن تناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من الملابس الجاهزة .

٦ – صاحب تناقص أعداد المنشآت المشتغلة بهذه الصناعة تناقص أعداد العمالة المشتغلة في هذه الصناعة على المستوى الكلى للصناعة مع إنخفاض أعداد العمالة المشتغلة بمنشآت القطاع العام بمعدل أكبر عنه في حالة أعداد العمالة المشتغلة بمنشآت القطاع الخاص مع تناقص المساهمة النسبية لصناعة النسيج في سوق العمل بالصناعات التحويلية .

٧– انخفاض مساهمة صناعة النسيج في التجارة الخارجية السلعية المصرية على مساري الصادرات، والواردات ومع ذلك تبدو المشاركة الإيجابية لصناعة النسيج في تخفيف العجز في الميزان التجارى السلعي لمصر متواجده .

٨ – أن حساب معلمات الإتجاه العام لكل من الإنتاج وتكلفة رأس المال، والعمل (مع الزمن) تشير إلى تناقص الإنتاج ، كما تناقصت تكلفة رأس المال بمعدل مماثل تقريبا ، بينما تناقصت تكلفة عنصر العمل بمعدل سنوى أكبر وهو ما يشير ضمنيا إلى نمو متوسط إنتاجية العمل ، بينما يمكن توصيف الإتجاه العام للإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالجمود

٩ – إن تحسن متوسط إنتاجية العمل بهذه الصناعة، قد يبرر بتزايد حصة منشآت القطاع الخاص في الطاقة الإنتاجية لهذه الصناعة، والتى تتصف بصغر الحجم، ومن ثم وجود كفاءة الإدارة مع وجود الإتجاه العام بهذه المنشآت نحو التوسع في الطاقة الإنتاجية للمنشأة بمعدل أكبر من معدل النمو في أعداد المشتغلين بها، أما جمود متوسط الإنتاجية المتوسطة لرأس المال قد يفسر بتقادم الآلات والمعدات وتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة خاصة في حالة منشآت القطاع العام والتى توصف بإرتفاع نسبة الطاقات الإنتاجية العاطلة بها .

١٠ – إن ما يقرب من ٨٣% من التغيرات في الإنتاج مرجعها التغيرات في كل من مدخلى رأس المال والعمل، وأن ما يقرب من ١٧% من تغيرات الإنتاج ترجع إلى عوامل أخرى.

١١ –إن صناعة النسيج المصرية تمر بمرحلة تناقص الغلة حيث يبلغ مجمو ع المرونة الإنتاجية لكل من رأس المال والعمل نحو ٠,٧٨٠، وبما يشير إلى أن زيادة الإستخدامات من عنصرى رأس المال والعمل معا وبنسبة ١% تؤدى إلى زيادة إنتاج الصناعة بنسبة ٠,٧٨%.

١٢ – إن صناعة النسيج المصرية تعد كثيفة رأس المال حيث تزيد نسبة المرونة الإنتاجية لرأس المال/المرونة الإنتاجية للعمل عن الواحد الصحيح

١٣– بلغت المساهمة النسبية لتناقص الاستخدامات من كل من رأس المال ، والعمل خلال السنوات (١٩٩٨ – ٢٠١٢) فى النمو السلبى (المتناقص) للانتاج من مخرجات هذه الصناعة بما يقدر بحوالى ٦٩% ، ٣٦,٨% لكل منهما وعلى الترتيب ، الا ان وجود التغيرات الايجابية المحدودة من الجواب التقنية للعملية الانتاجية خلال هذه السنوات كان لها مساهمته الإيجابية وبنسبة تقدر بحوالى ٥,٨% ، والتى ساهمت فى التخفيف من معدل تناقص الانتاج الكلى ليقف عند حدود ١,٥٤% .

١٤– سجلت الفترة الزمنية المشار اليها وجود الإتجاه العام لتناقص الإنتاج، وهو ما يرجع وفي المقام الأول إلى وجود الإتجاه العام لتناقص الموارد الرأسمالية والعمالية المستغلة في هذه الصناعة أمام تناقص أعداد المنشأت المشتغلة بها، وذلك فضلاً عن تواضع معدلات النمو في الإنتاجية الكلية للصناعة، وضعف أثر التطورات التقنية في العملية الإنتاجية، على الأنتاجية، وهو ما قد يثير الانتباه إلى أهمية البحث في الأسباب المسئولة عن تناقص أعداد المنشأت المشتغلة في هذه الصناعة، وتحديد الحوافز اللازمة لتشجيع الإستثمار بها، فضلاً عن أهمية البحث في الارتقاء بالجوانب التقنية للعمليات الإنتاجية سواء من حيث جوانبها التكنولوجية، أو التنظيمية والإدارية، والتدريب بغرض تحسين الإنتاجية بمعدلات أعلى، ومن ثم النهوض بهذه الصناعة وتحسين قدرتها على المنافسة.

١٥– تشير نتائج قياس بعض المؤشرات الى وجود الميزة النسبية والقدرة التنافسية لصناعة النسيج المصرية فى الاسواق الدولية.... ومع ذلك يبقى هناك ما تشير اليه هذه المؤشرات من عدم استقرار هذه المؤشرات حيث وجود التقلبات فى قيمتها ، وهو ما قد يعزى الى وجود بعض المشاكل او المعوقات ذات التاثير على انتاجية وانتاج ، وتكلفة هذه الصناعة والتى قد تختلف تاثيراتها على الصناعة من عام الى اخر .

١٦ – كذلك ايضا فان المقارنات الدولية لمؤشرات الميزة النسبية والقدرة التنافسية لصناعة النسيج فى الاسواق الدولية تكشف ايضا عن وجود الميزة النسبية والقدرة التنافسية لصادرات صناعة النسيج المصرية فى السوق العالمية عنه فى حالة بعض الدول الاخرى المصدرة ، بينما قد يسبقها فى ذلك بعض الدول المصدرة الاخرى والتى تختلف تبعا للمؤشرات المستخدمة فى هذه المقارنة ، وذلك على النحو الوارد فى مضمون الدراسة من قبل .

١٧ – مع وجود الميزة النسبية والقدرة التنافسية لصادرات صناعة النسيج المصرية فى الاسواق الدولية ، فان عدم استقرار مؤشرات هذه الميزة والقدرة التنافسية قد يعزى فى المقام الاول الى مشاكل ومعوقات يتصل البعض منها بالمحيط الداخلى للصناعة ذاتها ، والبعض الاخر منها يتصل بالسوق المحلية لمدخلات ومخرجات هذه الصناعة ، ومن اهم هذه المشكلات :

(١/١٧) ضعف الكفاءة الادارية للمنشات المشتغلة فى هذه الصناعة خاصة فى حالة القطاع العام وفى السنوات الاخيرة من الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٤) حيث ضعف القدرة على ضبط مصروفات التشغيل خاصة الاجور ، ومصروفات الوقود والكهرباء ، حيث ارتفاع مصروفات التشغيل الى مستويات تفوق مستوى الانتاج ذاته ، ومن ثم وجود الخسائر فى هذا القطاع ، وذلك عكس الحال فى حالة منشات القطاع الخاص والتى تحقق ارباح ، وان كان بمعدلات متباينة من عام الى اخر ....

ومن مؤشرات ضعف الكفاءة الادارية ايضا لمنشات القطاع العام ضعف القدرة على ادارة المخزون منها سواء من المنتج النهائى او غير التام ، او من مدخلات الانتاج حيث ارتفاع نسبة المخزون من الانتاج التام ، وغير التام فى اجمالى الانتاج بمنشات القطاع العام عنه فى حالة منشات القطاع الخاص ، وبما يعكس ضعف قدرة القطاع العام على تصريف ما يتواجد لديه من مخزون ، وذلك عكس الحال بالنسبة لمنشات القطاع الخاص ، كما يضاف الى ذلك ايضا ارتفاع نسبة المخزون من المواد الاولية بالقياس الى حجم الانتاج بمنشات القطاع الخاص عنه فى حالة القطاع العام ، وبما قد يعكس قدرة القطاع الخاص على رغبته فى التحوط ضد مخاطر تدبير احتياجاته من هذه المواد ، ومع توافر قدرته على تمويل احتياجاته منها ، وذلك عكس الحال فى حالة منشات القطاع العام ، والتى تنخفض به هذه النسبة ، وبما قد يعكس ضعف قدرته على تمويل احتياجاته من مخزون هذه المواد .

ومن مظاهر ضعف الكفاءة الادارية لمنشات القطاع العام المشتغلة فى هذه الصناعة ايضا ضعف القدرة على تحصيل مستحقاتها المالية لدى عملاءها حيث طول فترة الائتمان والتحصيل الممنوحة لهم ، وبما يعنيه ذلك ايضا من كبر حجم التمويل (والاستثمار) الموجه لهذا الغرض ، وذلك بالقياس الى منشات القطاع الخاص ، والتى يمكن النظر اليها على انها الاكثر كفاية فى هذا الشان حيث قصر فترة الائتمان والتحصيل الممنوحة لعملاءها ، وبما يعنيه ذلك من صغر حجم التوجيه الموجه لهذا الغرض .

(٢/١٧) ضعف القدرة الكسبية (الربحية) والتمويل الذاتى بالمنشات المشتغلة فى هذه الصناعة خاصة فى حالة منشات القطاع العام والتى حققت خسائر سنوية خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٤) حيث ارتفاع الاجور وفوائد الديون بها الى مستويات اعلى مما تحققه من قيمة مضافة ،

وذلك عكس الحال فى حالة منشات القطاع الخاص ، والتى ينخفض انفاقها على الاجور ، وفوائد الدين الى مستويات اقل تمثل نسب محدودة فى القيمة المضافة المحققة بهذه المنشات خلال هذه الفتر ة .... ان انخفاض القدرة الكسبية لهذه المنشات وبما تتضمنه من تحقيق خسائر بمنشات القطاع العام ، انما تعنى فى مضمونها ضعف قدرتها على الاستثمار والتمويل الذاتى لنشاطها الجارى ، وهو ما قد يدفعها الى مواقف حرجة فى تنفيذ اعمال الصيانة والاحلال ، والحاجة الى الاقتراض بما يمثله من اعباء مالية اضافية لهذه المنشات .

(٣/١٧) تبدو هذه الصناعة ذات قدرة كسبية للنقد الاجنبى ، ومن ثم قدرتها الذاتية على تمويل احتياجاتها من النقد الاجنبى ، وعلى المستوى الكلى لهذه الصناعة خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٤)، الا ان منشات القطاع العام تبدو على انها فقدت هذه القدرة خلال النصف الاخير من هذه الفترة حيث وجود العجز فى مواردها من النقد الاجنبى ، وبما يمثله ذلك من حاجة هذه المنشات الى اللجوء الى مصادر اخرى خارجها لتوفير احتياجاتها من المواد الاولية او من المكونات الراسمالية المطلوبة والمستوردة من الخارج ، وذلك عكس الحال بالنسبة لمنشات القطاع الخاص فى هذه الصناعة .

(٤/١٧) ان ضعف الكفاءة الادارية لمنشات القطاع العام ، ومع ضعف قدرتها الكسبية وتمويلها الذاتى لنشاطها الاستثمارى والجارى ، انعكس فى ضعف التكوين الراسمالى بها ، بل وتاكل وتقادم اصولها الراسمالية الثابتة ، وبما له من دلالات على عدم قدرة هذه المنشات على تجديد او تحديث اصولها الراسمالية بما تتضمنه الاصول الجديدة من تكنولوجيات حديثة للانتاج ، وهو ما يعرضها الى كثير من المواقف الحرجة ، حيث وجود الطاقة العاطلة بسبب كثرة الاعطال ، او تدنى مستويات الانتاجية ، وجودة المنتج النهائى ، وتبدو منشات القطاع الخاص هى الافضل على هذا الجانب حيث تحقيقها لتراكمات راسمالية (ثابتة) فى غالبية السنوات ، مع وجود الاضافات السلبية فى البعض الاخر من السنوات .

(٥/١٧) تعد صعوبات التسويق من اهم المشاكل او المعوقات التى تواجه صناعة النسيج المصرية ، حيث وجود المنافسة مع المنتجات المناظرة (من مخرجات ومدخلات الصناعة) المستوردة من الخارج والتى قد تكون اقل تكلفة ، مع وجود التهريب وتسريب المنسوجات والملابس الى السوق المحلية، وعرضها بالسوق المحلية باسعار مخفضة ، وقد يضاف الى ذلك ايضا انخفاض جودة المنتج المحلى منها وارتفاع تكلفته امام ما يواجه المنشات الوطنية من مشاكل ومعوقات فنية وتكنولوجية

وادارية (مشار اليها من قبل) ، ويضاف الى ذلك ايضا ضعف فاعلية المؤسسات الاخرى المعنية بدعم هذه الصناعة والترويج لتسويقها بالاسواق الخارجية .

(٦/١٧) عدم توافر المواد الاولية اللازمة للصناعة من الياف وغزول او غيرها بالمواصفات والجودة المطلوبة وبالتكلفة المناسبة فى السوق المحلية يعد من المشاكل التى تواجه المنشات الوطنية المشتغلة فى هذه الصناعة ، حيث محدودية الانتاج المحلى من هذه المواد ، ويضاف الى ذلك ايضا عدم توافر قطع الغيار بالسوق المحلية ، حيث غياب او محدودية التصنيع المحلى للكثير من مكونات الالات والمعدات اللازمة لهذه الصناعة .

(٧/١٧) يعد نقص وتغيب العمالة المشتغلة فى هذه الصناعة من المشاكل الرئيسية التى تواجهها سواء بالنسبة لمنشات القطاع العام او منشات القطاع الخاص ، ويضاف الى ذلك ايضا حاجة هذه العمالة الى تطوير مستوياتها التعليمية والثقافية ، وتحسين معارفها ومهاراتها للعمل فى هذه الصناعة لتمكينها من استيعاب تكنولوجيا الانتاج وتحسين الكفاءة الانتاجية ، وبما يساعد على تحسين مستويات اجورها والتى يعد انخفاضها بالقياس الى غيرها فى الصناعات الاخرى ، من بين اسباب نقص اعدادها وتغيبها عن العمل .... كما يرتبط بهذه المشكلة ايضا ضعف اداء ودور النقابات العمالية فى رفع المستوى الثقافى للعاملين فى الصناعة وتطوير العلاقة بينهم ، وبين اصحاب العمل وبما يفيد الصناعة ، والعمال معا بوجود العلاقات المتوازنة فيما بينهم .

(٨/١٧) هناك من المشاكل الاخرى والتى تبدو غير منظورة الا ان لها تاثير كبير على وجود الطاقة العاطلة فى هذه الصناعة ، وبالتبعية على مستوى الكفاءة الانتاجية ، وجودة الانتاج ، ومن اهم هذه المشاكل انقطاع التيار الكهربائى وعدم انتظامه ، وقدم الات ومعدات المصانع ومن ثم الحاجة الى اجراء عمليات الصيانة على فترات قصيرة غير عادية .

(٩/١٧) تعد عدم موائمة شروط التجارة بين حلقات هذه الصناعة من بين المعوقات التى تفرض نفسها على المنشات المشتغلة بها ، حيث تحقيق حلقة (او اكثر) بعض المكاسب ، على حساب حلقات اخرى داخل الصناعة ، حيث تاتى هذه الشروط – وعلى سبيل المثال – لصالح منتجى الياف القطن ، على حساب حلقة انتاج الغزول ، كما تاتى لصالح حلقة انتاج الاقمشة على حساب حلقة انتاج الغزول ، بينما تاتى هذه الشروط لصالح المنسوجات الجاهزة على حساب حلقة انتاج الغزول ، كما تاتى هذه الشروط لصالح حلقة الاقمشة على حساب حلقة الملابس الجاهزة .

(١٠/١٧) مع وجود المؤسسات المعنية بصناعة النسيج والترويج لها بغرض زيادة السعة السوقية امام مخرجاتها ، الا ان عدم توافر كود مصرى للمواصفات القياسية وشروط الجودة لمنتجات هذه الصناعة يجعل من انتاج هذه الصناعة انتاجا عشوائيا لا تتوائم مواصفاته مع متطلبات الاسواق المختلفة ، مما يجعل من تراكم المخزون من منتجات الصناعة وضعف القدرة على تصريف الانتاج امرا واقعا أمام هذه المنشات .

(١١/١٧) واخيرا ، وفى ضوء ما سبق ذكره من مشاكل ومعوقات ، يمكن للدراسة الحالية ان تستخلص ايضا غياب المبادرات على التحديث والابتكار داخل هذه الصناعة ، حيث – وعلى سبيل المثال – غياب المبادرات لاستخدام الياف الاقطان المصرية عالية الجودة من انتاج المنسوجات الراقية – وعلى منهج مماثل للدول المستوردة لهذه الاقطان – كما تغيب المبادرات لدخول اسواق جديدة ، وبالبحث والتعرف على اذواق المستهلك داخل هذه الاسواق ، وانتاج احتياجاتها بالمواصفات والمقاييس المطلوبة .

ثانيا : التوصيات :

فى ضوء تراجع أعداد المنشآت المشتغلة فى صناعة النسيج وتناقص طاقتها الانتاجية ، ومساهمتها النسبية فى الاقتصاد الوطنى ، ومع وجود المشاكل والمعوقات المشار اليها ، تخلص الدراسة الى مجموعة من التوصيات بغرض النهوض بهذه الصناعة واسترجاع دورها فى الاقتصاد الوطنى ، وهى :

١ – الترويج للاستثمار فى مشروعات جديدة : ان معالجة المشاكل التى تواجه المنشآت المتواجدة والمشتغلة بصناعة النسيج (حاليا) قد لا يكون بالامر الكافى لاستعادة دورها السابق فى الاقتصاد القومى ، بل يستلزم الامر اضافة اعداد جديدة منها لاستيعاد الطاقة الانتاجية السابقة فى هذه الصناعة ، مما يستلزم الترويج للاستثمار فى مشروعات جديدة فى هذا المجال .... واذ كانت صناعة النسيج تعد من الصناعات المستهدفة للتوسع الصناعى المستقبلى من قبل برامج وخطط التنمية الجارية حاليا، فياتى مقترح الدراسة الحالية للترويج لمثل هذه المشروعات وتوطينها فى مناطق جنوب الوادى فى مصر الوسطى، وواحات الصحراء الغربية، حيث تمتع هذه المناطق بالظروف البيئية الملائمة لانتاج اصناف القطن متوسط وقصير التيلة (عن غيرها من المناطق) وهو ما يساعد على توفير التوافق بين برامج انتاج القطن بها ، و احتياجات صناعة النسيج منها والتى يغلب انحصارها فى هذه النوعية من الاقطان .

ان اقتراح الترويج للاستثمار فى المشروعات الجديدة فى مناطق جنوب الوادى يستند فى ذلك ايضا على وجود الفرص امام هذه المشروعات من الاستفادة مما يوجه للاستثمار فى هذه المناطق من حوافز ودعم من ناحية، الى جانب ما تفرضه طبيعة التوسع فى هذه الصناعة من تنوع الانشطة الاستثمارية بها حيث امكانية الاستثمار فى انشطة حلج الاقطان ، وصناعة الغزول، والمنسوجات، والصباغة، وتجهيز المنسوجات، ومن ثم زيادة فرص العمل، والمساهمة فى الانتاج والدخل المحلى لهذه المناطق .... وقد ياتى التساؤل عن مدى جدوى او احتمالات استجابة المستثمر للدخول فى مشروعات جديدة فى هذه الصناعة ، وقد تاتى الاجابة على ذلك مما تسجله السنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١٣) من توسع فى الطاقة الانتاجية على مستوى المنشاة الواحدة المشتغلة فى هذه الصناعة خلال هذه السنوات ، على الرغم من تواجد المشكلات والمعوقات المشار اليها .

٢ – اعادة الهيكلة المالية ، والتنظيمية ، والتشريعية لشركات القطاع العام / اعمال عام المشتغلة فى صناعة الغزل والنسيج : وعلى نحو يمكنها من الاستثمار فى زيادة راسمالها الثابت وتحديث الات ومعدات مصانعها ، واقتناءها للتكنولوجيات الحديثة فى الانتاج ، فضلا عن الارتفاع بالكفاءة الادارية لمنشاتها ، سواء فى مجال ادارة اصولها الاستثمارية او التشغيل او التسويق ، وبما يؤهلها فى النهاية الى الارتفاع بكفاءتها الانتاجية وتحديث قدرتها الكسبية ، والتمويل الذاتى لنشاطها.

ان اعادة الهيكلة المالية لهذه الشركات قد ياتى باقتراح تخفيف اعباء خدمة الدين عن هذه الشركات، الا ان ذلك ليس بالامر الكافى بمفرده ، حيث ستظل تحقق خسائر ، كما ان اعادة الهيكلة على جانب العمالة بمفرده ايضا قد لا يحقق النتائج المستهدفة ، وتبقى الحاجة الى اعادة الهيكلة الى جانبى اعباء خدمة الدين والعمالة معا كى يتثنى لهذه الشركات التخفيف من خسائرها او الوصول الى مرحلة التوازن بين الايرادات والتكلفة ، وهنا ايضا تبقى الحاجة الى اضافة استثمارات جديدة الى هذه الشركات لتمكينها من تحديث الات ومعدات الانتاج واقتناء تكنولوجيات الانتاج المتطورة .... وهنا ايضا قد تاتى اعادة الهيكلة المالية من هذا المنظور باقتراح الدمج بين هذه الشركات ، وهو من الاقتراحات غير المقبولة عمليا فى ضوء نتائج اعمال هذه الشركات . فالشركة القابضة للقطن ، والغزل والنسيج والمالكة لعدد (٣٢) شركة حققت خسائر بلغت – وعلى سبيل المثال – نحو ٢,٧٠٤ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ومنها عدد (٢٢) شركة تعمل فى مجال الغزل والنسيج حققت جميعها وبدون استثناء خسائر فى نفس العام ، كما انها لم تضف اى استثمارات جديدة[١].

[١] الموقع الالكترونى ، الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج ، الموازنات التقديرية للشركات القابضة / الشركة القابضة للغزل والنسيج .

اما اعادة الهيكلة التنظيمية والادارية لهذه الشركات بغرض تطوير نظم ادارة هذه الشركات، وبدفع كوادر بشرية مدربة وبالمهارات اللازمة لتحسين اداء هذه الشركات ، مع اعادة هيكلة العمالة المشتغلة بها بما يحسن اداءها ، ويخفف من اعباء الاجور فى موازنات هذه الشركات . ومع اهمية وضرورة الهيكلة التنظيمية والادارية لهذه الشركات تبقى الحاجة الى اهمية الدفع باستثمارات جديدة فى هذه الشركات لتمكينها من تحديث الات ومعدات الانتاج والحصول على تكنولوجيات الانتاج المتطورة، وهنا قد ياتى اقتراح الدراسة بدعوة الدولة للقطاع الخاص للمشاركة فى تمويل هذه الاستثمارات ، ولتولى مسئولية الادارة بهذه الشركات ، وباقتراح اخر مقابل يدعو الدولة الى توفير مصادر تمويل بديلة وبشروط ملائمة او تحملها لهذه الاستثمارات ، وبالتنفيذ على مراحل ، يشمل كل منها مجموعة من الشركات ، مع اقتران ذلك بتطوير نظم الادارة ، والدفع بالكوادر البشرية المدربة لتولى مسئولية الادارة. وهنا ايضا ياتى اقتراح الدراسة باهمية اقتران الدفع بالاستثمارات الجديدة فى هذه الشركات ، بالحصول على التكنولوجيات الملائمة لاستخدام اصناف القطن طويلة التيلة ، انتاج المنسوجات المتميزة والمنافسة بها فى الاسواق الخارجية .

٣ – اهمية تطوير سوق العمل فى هذه الصناعة : ويقصد بذلك الارتقاء بمستوى معارف ومهارات قوى العمل البشرى المشتغلة فى هذه الصناعة ، وتوفير المناخ الذى يساعد على استقرارها واستمرارية ممارسة العمل .... وبفرض الارتقاء بمستوى معارف ومهارات قوى العمل البشرى تاتى اهمية : (أ) قيام الشركات باعداد وتنفيذ البرامج التدريبية اللازمة ، وعلى اسس فنية وعلمية حديثة، (ب) وتوفير التشريعات الملزمة للشركات (عامة او خاصة) والعامل ذاته فى حضور البرامج التدريبية الهادفة الى رفع كفاءة العامل، ومهارتة التخصصية، (جـ) وتولى المؤسسات المعنية بصناعة الغزل والنسيج ، ومن بينها اتحاد الصناعات ، ووزارة الصناعة والنقابة العمالية ، ومن خلال التعاون فيما بينها فى تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية معتمدة لتاهيل ورفع كفاءة قوى العمل الراغبة فى العمل فى صناعة الغزل والنسيج .

اما على جانب توفير المناخ الذى يساعد على الاستقرار واستمرارية ممارسة العمل ، تاتى اهمية : (أ) رعاية حقوق العمال، ووجود العلاقة المتوازنة فيما بينهم، وبين اصحاب الشركات من حيث الحقوق والواجبات، ومن خلال شروط التعاقد فيما بينهم، مع توفير الضمانات لتنفيذ هذه الشروط، (ب) كما تاتى أهمية اعلاء قيم مناصب عمالية سابقة مثل رئيس عمال، واسطى، (جـ) مع اهمية اذكاء روح عدد من القيم الثقافية مثل ثقافة حب العمل واتقانه، والحفاظ على العدد والالات،

والانتماء، وقيمة التعلم والتخصص، وروح الحوار البناء عند مناقشة مشاكل العمل او الازمات مع القيادات العمالية .

وهنا ايضا قد يكون من المفيد التاكيد على مقترح دراسة منظمة العمل الدولية مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (بمجلس الوزراء) والذى تناولت فيه اهمية تطوير التعليم الفنى الصناعى، وربطه بسوق العمل[1]، والذى ياتى لصالح تطوير سوق العمل فى هذه الصناعة، وعلى كلا من الجانبين المشار اليهما . ويقوم مقترح الدراسة المذكورة على محاور ثلاث وهى : (١) محور اول، ويقوم على اختصار الدراسة النظرية فى مرحلة التعليم الفنى الصناعى على سنتين فقط ، ويحصل فيها الطالب على القدر الاكبر والامثل من القدرات والمهارات الاساسية النظرية ، اما فى السنة الثالثة تكون الدراسة عبارة عن تدريب عملى للطلاب باحدى الشركات الصناعية المتخصصة فى مجال معين (والتى يجب ان تكون مسجلة ضمن برنامج لتحديث التعليم الصناعى) وهو ما يعنى التزامها بقواعد ومعايير التدريب المهنى التى يحددها البرنامج ، وباجتياز هذه السنة يحصل الطالب على شهادة التعليم الفنى بمسمى " عامل مهنى " ، (٢) اما المحور الثانى ، فيقوم على الحاق العامل الفنى للعمل فى احدى الشركات المسجلة فى برنامج تطوير وتحديث التعليم الفنى ، لمدة عام يحصل فيها على تدريب وتاهيل مهنى فى مجال الصناعة التى يعمل بها اضافة الى قدر مكمل من التدريب النظرى فى احدى المدارس الصناعية النموذجية ، والتى يتدرب فيها على المعدات والتقنيات الحديثة المتقدمة فى مجال الصناعة محل التخصص ، ومع نهاية هذه السنة يكون الطالب مؤهل للتقدم الى امتحان على المستوى القومى ، يمنح بعد اجتيازه شهادة التعليم الفنى الصناعى ذى الاربع سنوات تحت مسمى " فنى محترف "، (٣) اما المحور الثالث ، وبعد السنة الرابعة يكون الفنى المحترف مؤهلا لدخول مرحلة ثالثة ، وهى اختبارات التاهيل ، وعلى المستوى القومى ، للحصول على درجة مساعد مهندس – لاعطاءه قدر من الوجاهة الاجتماعية – وهى درجة تلى خريجى كلية الهندسة من حيث الحرفية والمهنية . ويكون مساعد المهندس حق الانضمام لنقابة المهندسين فى اعقاب العمل الفعلى باللقب لمدة ثلاث سنوات متتالية .... اضافة الى امكانية تقدم مساعد المهندس ، وعبر مكتب تنسيق التعليم الفنى الصناعى ، للالتحاق بالصف الثالث من كلية الهندسة ، وفقا للتخصصات المرادفة والمعلن عنها مسبقا من مكتب التنسيق .

[1]- محمد عبد الغنى رضوان واخرين ، صناعة الغزل والنسيج المصرية ، مرجع سابق ص ١٤٥ – ١٤٧.

٤ – حماية السوق المحلية من تهريب وتسرب المنسوجات والملابس : وذلك باحكام الرقابة على الموانئ الجوية والبحرية ، ومراقبة ، وضبط تجارة الترانزيت ونظام السماح المؤقت ، ويمكن ان تمتد المراقبة لتشمل عارضى المنسوجات والملابس المهربة او المسربة للبيع داخل السوق المحلية ، لتشمل فرض العقوبات المالية ، والجنائية اذا لزم الامر ، وبغرامات مالية كبيرة يمكن ان تؤثر بايجابية على وقف ظاهرة التهريب والتسرب .

٥ – اعادة النظر فى الرسوم الجمركية على الواردات من الاقمشة : برفع تعريفتها من ١٠% الى ٢٠% مسايرة للتعديلات الاخيرة (فى عام ٢٠١٦) على التعريفة الجمركية على كل من السجاد واغطية الارضية، والملابس الجاهزة والداخلية، واقمشة الكروشيه، حيث ازدادت التعريفة الجمركية على سجاد الارضيات من ٣٠% الى ٦٠%، كما ازدادت على الملابس الجاهزة والداخلية من ٣٠% الى ٤٠%، وعلى الاقمشة الكروشيه من ١٠% الى ٤٠% [١]. ان رفع التعريفة الجمركية على الواردات من الاقمشة الى المستوى المشار الية ، قد يساعد على الحد من الواردات منها ، واتساع السوق امام المنتج المحلى منها وقدرته على المنافسة فى السوق المحلية مع ارتفاع تكلفة المستورد منها .

٦ – تفعيل دور المؤسسات والتنظيمات الوطنية المعنية بالترويج لمنتجات الصناعة المصرية وزيادة صادراتها الى الاسواق الخارجية : مثل صندوق دعم الغزل والنسيج ، وجهاز التمثيل التجارى ، وغرفة الصناعات النسيجية ، ومركز تحديث الصناعة ، وغيرها ، ليست فقط فى تقديم الخدمات المستهدفة من قبلها لمساعدة الشركات من زيادة صادراتها ، بل ايضا بدراسة التطورات المتلاحقة فى الطلب على منتجات هذه الصناعة ، وفى مواصفاته ، فى الاسواق التقليدية المستوردة لانتاج الصناعة الوطنية ، الى جانب البحث عن اسواق جديدة ودراسة اذواق المستهلك بها ، ومواصفات الجودة المطلوبة وغيرها من المتغيرات الاخرى التى تمكن الصناعة الوطنية الى النفاذ الى هذه الاسواق .

٧ – اهمية اصدار كود مصرى يتضمن المواصفات القياسية ومعايير جودة المنتج المصرى: من المنسوجات والملابس يشمل فى ذلك مراحل ومكونات الانتاج ، وينتهى بمواصفات التعبئة والتغليف .

٨ – اهمية وجود السياسات الحكومية اللازمة لتوفير التوافق فيما بين برامج انتاج القطن المصرى واحتياجات الصناعة المحلية للغزول والمنسوجات منة : سواء من حيث الكم او النوع، وتوفير الادوات والاجراءات اللازمة لضمان وجود هذا التوافق ، والتى قد يكون منها نظام الزراعة التعاقدية فيما بين منتجى الاقطان، والمنشات المنتجة للغزول، والذى قد ينطوى ايضا على وجود الدعم

[١]- الموقع الالكترونى لوزارة المالية .

الحكومى لتوفير مثل هذا التوافق متضمنا فى ذلك الدعم المالى، او الاعفاء الضريبى لأى من طرفى التعاقد .... وفى هذا الشان ايضا تبدو الحاجة الي اهمية وجود مثل هذا التوافق فيما بين حلقتي انتاج الالياف والغزول الاصطناعيه، واحتياجات صناعة النسيج منها، والذي يمكن ان ياتي من خلال ترويج السياسة الحكومية للاستثمارفي صناعه الخيوط والغزول الصناعية ، وبما قد تشتمل عليه هذه السياسة من دعم حكومي لتمكين الصناعه الاخيرة من توفير احتياجات حلقة انتاج النسيج من هذه الخيوط او الغزول .

٩ – تمتلك الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج ، شركة (مصر) لصناعة معدات الغزل والنسيج (وهى من بين الشركات التى تحقق خسائر)، والتى من اهدافها تصنيع مستلزمات صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة للسوق المحلى والتصدير .... وقد تمثل هذه الشركة الحلقة الثانية ، بعد حلقة تصنيع الماكينات القائمة على تصنيع معدات الغزل والنسيج ، و التى يكون من تطويرها احد اهداف برامج التنمية الصناعية فى مصر، لتكون مع حلقة تصنيع الماكينات الحلقات الاولى فى تكوين سلسلة العناقيد الصناعية لصناعة الغزل والنسيج المصرية ، وبغرض توفير وتطوير المعدات اللازمة لهذه الصناعة ، وابتكار ما يلزم من تطويرها الدائم ومسايرة اتجاهات التطوير فى هذه الصناعة بالبلدان المتقدمة فى هذا المجال ، وتعميق التصنيع المحلى لمعدات والات هذه الصناعة .

١٠ –مسانده صندوق دعم الغزل والنسيج بتكوين حساب لموازنة الاسعار فيما بين حلقات الانتاج والتصنيع المختلفة داخل صناعة الغزل والنسيج بدءا من مرحلة انتاج الالياف الخام ، وانتهاءا بمرحلة انتاج المنسوجات والملابس الجاهزة وبغرض تحقيق التوازن فيما بين شروط التجارة فيما بين حلقات الانتاج والتصنيع المختلفة .

المراجـع

اولا : المراجع العربية

الكتب :

(١) امال رفعت – تقييم تاثير اتفاقية الكويز على صناعة الملابس والمنسوجات المصرية " – المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECES – ورقه عمل رقم ١١٣ – يونيو ٢٠٠٦

(٢) آمال ضيف بسيونى يوسف – القدرة التافسية للاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الجات " دراسة تطبيقية على القطاع الصناعى مع التركيز على صناعة الغزل والنسيج " – رسالة دكتوراة غير منشورة – قسم الاقتصاد – كلية التجارة ببورسعيد – جامعة قناة السويس – ٢٠٠٦

(٣) ستينه جان نورا، أمل القرن العشرين، ترجمة عبد الحميد الكاتب، بيروت، منشورات عويدان، ١٩٦٦.

(٤) سميحة فوزى ، ندى مسعود – مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية – المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ECES– ورقه عمل رقم ٨٦ – يونيو ٢٠٠٣

(٥) سويلم جودة سعيد ، تنمية صادرات الغزل والنسيج فى مصر ، كلية التجاة بنها ، ٢٠٠٣

(٦) علاء فوزى على إصمامة –" تحديث الصناعة المصرية فى ظل التغيرات المعاصرة مع التطبيق على قطاع الصناعات النسجية "– رسالة ماجستير – قسم البحوث والدراسات الاقتصادية – معهد البحوث والدراسات العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – جامعة الدول العربية – القاهرة ٢٠٠٦

(٧) عمر رمزى ، تأثير العولمة على الإستراتيجيات التسويقية لصادرات الملابس الجاهزة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١.

(٨) محمد عبد الغنى رمضان ، واخرين ، صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب ، منظمة العمل الدولية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء) ، القاهرة ، ٢٠١٢

الدوريات والمجلات والنشرات :

(١) أ.د. اجلال راتب ، بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (٢٤٨) معهد التخطيط القومى، القاهرة ، نوفمبر ٢٠١٣.

(٢) بنك التنمية الصناعى المصرى ، ادارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلى ، القاهرة ، اكتوبر ٢٠١٠.

(٣) بنك التنمية والعمال المصرى ، دراسة عن سوق صناعة غزل القطن فى مصر ، القاهرة ، اكتوبر ٢٠١٠.

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع العام / الاعمال العام ، سنوات مختلفة.

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لاحصاء الانتاج الصناعى لمنشات القطاع الخاص ، سنوات مختلفة.

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية لحركة الانتاج والتجارة الخارجية والمتاح للاستهلاك من اهم السلع الصناعية (ق.ع /أ ، ق.خ) ،القاهرة ، اعداد مختلفة.

(٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للارقام القياسية لاسعار المنتج للسلع الصناعية ،القاهرة ، اعداد مختلفة.

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج الفعلى والطاقة العاطلة على مستوى الأنشطة الصناعية لمنشات القطاع العام / الاعمال العام ، سنوات مختلفة.

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الانتاج الفعلى والطاقة العاطلة على مستوى الأنشطة الصناعية لمنشات القطاع الخاص ، سنوات مختلفة.

(١٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

(١١) زكريا على الجوهرى ، تحديث صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، مجلة الجودة ، العدد (١٠) ، القاهرة ، ٢٠٠٣

(١٢) شيماء ابو المعاطى عبد المطلب ، تحليل مقارن لتكنولوجيا صناعه النسيج فى مصر والصين بغرض مواجهه التحديات فى بيئه الاعمال المصريه ، مع دراسه ميدانيه ، المجله العلميه للبحوث الصينيه المصريه ، جامعه حلوان.

(١٣) صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج، التعريف بالصندوق، اليوبيل الفضى للصندوق.

(١٤) غرفة الصناعات النسجية المصرية وجهات أخرى –استراتيجية للصناعات النسجية المصرية (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)– ورقة عمل غير منشورة لوضع رؤية مستقبلية لإستراتيجية الصناعات النسجية المصرية – غرفة الصناعات النسجية المصرية – القاهرة ٢٠٠٦.

(١٥) غرفة الصناعة النسيجية، ورقة تعريفية، القاهرة، ٢٠٠٦.

(١٦) المجلس الوطنى للتنافسية– تقرير التنافسية المصرية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، القاهرة.

(١٧) المعهد العربى للتخطيط – تقارير التنافسية العربية، الكويت– ٢٠٠٣.

(١٨) معهد التخطيط القومى– دراسة عن الأسواق الخارجية وسبل النفاذ بها – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – رقم (١٧٠)– القاهرة، يونيو ٢٠٠٣ .

(١٩) معهد التخطيط القومى، السوق المصرية للغزول، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (١٩٥)، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٦.

(٢٠) المعهد العربي للتخطيط، الإنتاجية وقياسها، جسر التنمية، العدد ٦١، الكويت، مارس ٢٠٠٧.

المواقع الالكترونية

(١) الموقع الالكترونى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومى للمعلومات.

(٣) الموقع الالكترونى un comtrade and un service trade

(٤) الموقع الالكترونى www,itmf,org/conference2014/xiao,zhuni,pdf

(٥) الموقع الالكترونى لوزارة المالية

(٦) الموقع الالكترونى UNCTAD trade database

(٧) الموقع الالكترونى www, chaponniere 2002

(٨) الموقع الالكترونى www, Doing business 2005

(٩) الموقع الالكترونى ، الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج ، الموازنات التقديرية للشركات القابضة / الشركة القابضة للغزل والنسيج .

ثانيا : المراجع الاجنبية

(1) D.S. Prasada Rao, Efficiency and productivity measurement, index Numbers, school of Economics, University of Queens Land Australia.
(2) Masakazu someya and others, textile and clothing exports in MENA, past performance, prospects and policy issues in post MFA context, social and economic development group, middle east and north Africa region, world bank, august, 2002.
(3) OECD, Measuring Productivity, OECD manual, OECD, 2001.
(4) Oughton,c. Competitiveness Policy in 90s. the economic journal (1997).
(5) Porter,M (1990). The competitive advantage of nation. Harvard business review, march-April, (1990).
(6) Social and economic development sector unit, morocco Tunisia, Egypt and Jordan, after the end of the multi-fiber agreement, report no, 35376MNA, world ban, December 2006.